ظواهر لغوية

مدخل
تعريف الأضداد

تأليف
د/ حسين نصار

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

ظواهر لغوية

مدخل تعريف الأضداد

تأليف

الدكتور حسين نصار
عميد كلية الآداب - جامعة القاهرة سابقاً

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

رقم الايداع	٢٠٠٣ / ١١١٠٣
I.S.B.N الترقيم الدولي	977- 341-100 -1

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ ش بورسعيد - الظاهر

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص. ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

مَدْخَلُ

تَعْرِيفُ الْأَضْدَادِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة*

لا يمارى إنسان اتصل بالعرب أو أدبهم أو ثقافتهم أدنى اتصال أنهم يرتبطون بلغتهم ارتباطا قلّ أن نرى مثيلا له فى الأمم الأخرى، وأن هذا الارتباط جعلهم يلتزمون بها، ويشعرون بكل تغيير- مهما كانت تفاهته - يجرى عليها ، ويحاولون المحافظة عليها ما وسعتهم المحاولة .

وكانت الثمرة علمى النحو واللغة . فقد أخذ العرب يتحدثون فى شىء من سائلهما منذ وقت مبكر، لسنا على يقين منه، بل ربما رجع إلى ما قبل ؛سلام، كما تنبىء بعض أخبارهم. ولست أريد أن أضرب فى وادى الأوهام، ؛ أركن إلى الظنون. فما أتحدث عنه فى هذا الكتاب غنى عن ذلك.

فلا جدال أن علماء بالعربية أخذوا يظهرون فى المجتمع، ويحملون هذه لصفة، فى القرن الثانى، بل ربما لا أغالى إذا قلت أواخر القرن الأول.ولم يزد جهد الأولين من هؤلاء " العلماء بالعربية" على مدارسة تلاميذهم، ومناقشتهم. ثم جاء خلفٌ لم يرضوا بهذا الجهد وحده، وطمحوا إلى " التدوين" : تدوين ما قاله شيوخهم، وما وصل إليه جهدهم الخاص..

وكانت الثمرة- فى المجال اللغوى الخاص - رسائل تحاول أن تجمع ألفاظا لغوية ذات طابع خاص. ولا يهم أن يكون ذلك الطابع من معناها، كأن تكون هذه الألفاظ جميعا تتحدث عن الإبل وما تعلق بها، فتعطينا الرسائل اللغوية على الموضوعات. أو يكون ذلك الطابع من المصدر الذى وردت فيه ولفت الأنظار كأن تكون فى القرءان، وغريب الحديث. أو يكون ذلك الطابع من ظاهرة لغوية تغلب عليها كأن تكون هذه الألفاظ مهموزة.

---

* نشرت فى مجلة اللسان العربى بالرباط - المملكة المغربية - مج ٨ جـ ١ ، ومج ٩ جـ ١ ، ومج ١٠ جـ ١ أى يناير ١٩٧١، ويناير ١٩٧٢ ، ويناير ١٩٧٣ .

ومن الضرب الأخير" ألفاظ الأضداد" . فقد كان الذى لفت الأنظار إليها ما تتحلى به من ميزة خاصة، إذ ترد بصورة واحدة،لكنها تدل على معان يتقابل منها اثنان تقابلا تاما.

ولم يكن تدوين الأضداد فيما نعرف من الرسائل اللغوية الأولى، ولكنه تأخر عنها قليلا. وفى القرن الثانى تنبه اللغويون إليها، فشرعوا يلتقطونها، ويشيرون إليها ، ويتحدثون عنها.

وكانت الثمرة الطبيعية أول تدوين للأضداد فى اللغة العربية . وكانت هذه الثمرة الأولى باكورة عدة ثمار : جمعت الأضداد أو درستها. وحول هذه الثمار ندور فى الصفحات الآتية: متأملين ،ومتذوقين،ومقدرين.

ودعائى إلى الله أن يمنحنى القصد فلا أجور، والقدرة فلا أعجز..

مدخل

تعريف الأضداد

يبدو أن من أقدم الأمور التى تطلّع إليها علماء اللغة العربية الأولون التفرقة بين الأنواع التى يمكن أن تنقسم إليها الكلمة. فالقدماء يكادون يجمعون أن على ابن أبى طالب أول من تحدث فى قضايا نحوية، ويذهب بعضهم أنه اكتشف أن " الكلام كله اسم وفعل وحرف.. " [1]

ولست فى صدد دعم هذا الكلام أو دحضه، إنما يهمنى أن القدماء كان فى خلدهم أن تقسيم الكلام العربى كان أول قضية نحوية. وإذن فغير غريب أن يكون من أقدم القضايا اللغوية تقسيمات أخرى للكلمة.

وأقدم ما يعنينى من هذه التقسيمات ما أورده سيبويه فى صدر كتابه، دون أن يبين أنقله عن أحد شيوخِه أم كان من ابتكاره. والتقسيم الذى أورده ثلاثى أيضا يمكن أن أضعه على النحو التالى. قال[2]:

" اعلم أن من كلامهم :

١ - اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين.. نحو جلس وذهب.

٢ - واختلاف اللفظين والمعنى واحد.. نحو ذهب وانطلق .

٣ - واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.. قولك : وجِدت عليه : من الموجِدة، ووجدت : إذا أردت وجدان الضالة..".

أراد سيبويه بالنوع الثانى ما سماه اللغويون المترادف، وبالنوع الثالث ما سموه المشترك.

---

(١) ابن الأنبارى : نزهة الألباء ٢ .

(٢) الكتاب ١ : ٧ .

ولما كان ما دونه سيبويه " كتاب" النحاة واللغويين ، والذى رجعوا إليه وأفادوا منه ، وكان عمادهم الأكبر، كان طبيعيا أن نجد هذا التقسيم يدور فى كتبهم[1] وكان طبيعيا بل أوغل فى الطبيعية – إن أمكن هذا القول – أن نجد هذا التقسيم عند تلميذ سيبويه فى صدر كتابه الذى ألفه فى الأضداد، ولم يزد عليه غير شىء من البسط والشرح والتمثيل والتفريع. قال أبو على قطرب : "الكلام فى ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه:

١ – فوجه منها – وهو الأعم الأكثر – اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وذلك للحاجة منهم إلى ذلك. وذلك قولك : الرجل، والمرأة ، واليوم، والليلة ، وقام، وقعد، وجاء، وذهب. اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين. وهذا لا سبيل إلى جمعه وحصره، لأن أكثر الكلام عليه " وقد نشعر من هذه العبارة الأخيرة أن قطربا لم يسمع بمحاولة الخليل بن أحمد الفراهيدى جمع اللغة فى كتاب العين، والحق أن الفراهيدى جمع اللغة فى كتاب العين، والحق أن القدماء يقولون إن كتاب العين لم يرد إلى البصرة من خراسان إلا فى زمن متأخر عن وفاة قطرب .

٢ – والوجه الثانى اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد. وذلك مثل عَيْر وحمار، وذئب وسِيد، وسَمْسَم وثعلب، وأتى وجاء ، وجلس وقعد. اللفظان مختلفان والمعنى واحد.. وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين، وإن كان واحد مُجزِئا، أن يوسعوا فى كلامهم وألفاظهم، كما زاحفوا فى أشعارهم ليتوسعوا فى أبنيتها، ولا يلزموا أمرا واحدا .

٣ – والوجه الثالث أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا. وذلك مثل الأمة يريد الدِّين، وقول الله : " إن إبراهيم كان أمة قانتا لله " منه.. والأمة: القامة ، قامة الرجل.. والأمة من الأمم.

---

(١) انظر الصاحبى لأحمد بن فارس ٩٦ ، ٢٠١ ، والمزهر للسيوطى ١ : ٣٨٨ – ٩.

ومن هذا اللفظ الواحد الذى يجىء على معنيين فصاعدا ما يكون متضادا فى الشىء وضده" . إذ أبان أن هذا المشترك من الكلمات - الذى ذكره سيبويه - نستطيع أن نجد تحته فئتين من الكلمات : فئة تختلف معانيها مثل الأمة، وأخرى يزداد التخالف إلى أن تتضاد، وهى " الأضداد " التى أُلف من أجلها الكتاب ..

وانتقل هذا التقسيم من كتاب قطرب إلى كتاب آخر فى الأضداد ، هو الذى ألفه أبو بكر بن الأنبارى[1] فقد أورده هذا برمته فى مقدمته، وأضاف إليه بعض التوضيح والاعتراض . فقد روى أن ابن الأعرابى اعترض على المترادفات، وأنكرها، وأعلن أن كل كلمة منها لها معنى ليس فى أختها، أحيانا نعرفه وأحيانا لا نعرفه. وارتضى ابن الأنبارى رأى ابن الأعرابى ودعمه بالحجج التى تؤيده. وصرح ابن الأنبارى أن الوجهين الأولين من الكلام ، أكثر كلامهم، أما الأضداد فاتفق هو وقطرب على قلتها.

وإذا نظرنا إلى حديث قطرب السابق عن الأضداد وجدناه موجزا ومهما، لا يعطينا تعريفا شاملا دقيقا لها. وقد حافظت الكتب بعد قطرب على هذا الإبهام. فاكتفى أبو حاتم السجستانى بأن قال فى مقدمة كتابه : " ضد الشىء: خلافه وغيره " . وقال ابن الأنبارى فى وصف كتابه[2]: " هذا كتاب ذكر الحروف التى توقعها العرب على المعانى المتضادة فيكون الحرف منها مؤدِّيا عن معنيين مختلفين" .

وكان أبو الطيب اللغوى هو الذى أزال كل إبهام عن اللفظ، حين عرَّفه فى صدر كتابه فقال[3] :" الأضداد جمع ضد. وضد كل شىء ما نافاه، نحو البياض

---

(١) ٦ — ٨.

(٢) ١ .

(٣) ١ .

والسواد، والسخاء والبخل.. وليس كل ما خالف الشيء ضدا له. ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين ، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم. فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين ".

الاختلاف فى وجود الأضداد

وقد اختلف موقف اللغويين القدماء من هذا النوع من الألفاظ . فارتضى جماعة منهم وجودها، واعترف بها ، وتحدث عما يندرج تحتها من ألفاظ، وعللها أحيانا . وكانت هذه الجماعة أسبق فى الظهور من معارضتها ، إذ كان منها أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وتلاميذهم. واستمر المنتسبون إليها فى البقاء إلى يومنا هذا . أما الجماعة الأخرى فاعترضت على الأضداد ، وأنكرتها . ولا نعرف ممن انتمى إليها من القدماء غير عبد الله بن جعفر المعروف بابن درستويه[1] . وكثر أتباعها فى العصر الحديث. فكان منهم عبد الفتاح بدوى كاتب مقالة " ضدان " فى دائرة المعارف الإسلامية (مادة

---

(١) ذكر الجواليقى فى شرح أدب الكاتب أن ثعلبا أنكر الأضداد، وقال : " ليس فى كلام العرب ضد.. لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالا، لأنه لا يكون الأبيض أسود ولا الأسود أبيض. وكلام العرب- وإن اختلف اللفظ - فالمعنى يرجع إلى أصل واحد " (أدب الكاتب ١٧٧).

والغريب أن تلميذه ابن الأنبارى لم يذكر ذلك ، بل أكثر من الرواية فى كتابه عنه إلى درجة تجعل المرء يوقن أن ثعلبا من القائلين بالأضداد. وروى عنه ما يدل على أن ثعلبا أعلن أن اللفظ قد يفيد مقابل معناه ، لعلة من العلل. قال : " قال أبو العباس (ثعلب) : إنما جاز أن يقع الظن على الشك واليقين ؛ لأنه قول بالقلب. فإذا صحت دلائل الحق ، وقامت أماراته كان يقينا. وإذا قامت دلائل الشك، وبطلت دلائل اليقين، كان كذبا ، وإذا اعتدلت دلائل اليقين والشك كان على بابه شكا ؛ لا يقينا ولا كذبا " (الأضداد ١٦).

أضداد) وكان منهم أغلب المستشرقين ، الذين كتبوا المقالات والرسائل الصغيرة فى رفض الأضداد .

وبسبب هذا الاختلاف ، اضطر مؤيدو الأضداد إلى الدفاع عن وجودها ، والرد على ما قاله المعارضون. ولعل أهم من قام بهذا العمل أحمد بن فارس، وابن سيده، ومحمد بن القاسم الأنباري. أما الأولان فقد وجدت عندهما الدفاع لغويا. وأقامه ابن سيده على الجدل العقلى، فقال لشيخ منكر للأضداد (١): "هل يجوز عندك أن تجئ لفظتان فى اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين . (يشير إلى المشترك) فلا يخلو فى ذلك أن يجوّزه أو يمنعه. فإن منعه وردّه، صار إلى رد ما يُعلَم وجوده وقبول العلماء له، ومنع ما ثبت جوازُه، وشُبِّهت عليه الألفاظ، فإنها أكثر من أن تحصى وتحصر، نحو " وجدت " الذى يراد به العلم، والوجدان ، والغضب ، و : " جلست " الذى هو خلاف قمت ، و"جلست " الذى هو بمعنى أتيت نجدا (وتسمى جَلْس) . فإذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشىء وخلافه. وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشىء وخلافه، جاز وقوعها للشىء وضده، إذ الضد ضرب من الخلاف، وإن لم يكن كل خلاف ضدا " .

ولم يلجأ ابن فارس إلى المنطق، والجدل العقلى، فى دفاعه عن الأضداد. وإنما اعتمد فى أحد رأييه على طبيعة اللغة العربية. فقال (٢):" ومن سنن العرب فى الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو الجَوْن للأسود، والجون للأبيض ". فالأضداد عنده واحدة من ظواهر اللغة العربية مثل الترادف. واعتمد فى رأيه الثانى على الرواة الذين نقلوا لنا الأضداد وموقفنا منهم . فقال يصف لنا رأى المعارضين(٣) : " هذا ليس بشىء ، وذلك أن الذين رووا أن

---

(١) المخصص ١٣ : ٢٥٩.

(٢) الصاحبى ٩٧ .

(٣) الصاحبى ٩٨ .

العرب تسمى السيف " مهنّدا" والفرس " طِرْفا" هم الذين رووا أن العرب تسمى المتضادين باسم واحد ' فابن فارس يوجب أن نوحد موقفنا من هؤلاء الرواة. فإن شككنا فيما رووا من الأضداد وجب علينا أن نشك فى بقية رواياتهم اللغوية، وذلك أمر مستحيل. فإن وثقنا بما رووا من غير الأضداد، كان واجبا أن نثق بما أوردوه منها. والحق أن ابن فارس كان أكثر توفيقا فى دفاعه عن الأضداد، وأقرب إلى طبيعة اللغة وما تفرضه من مناهج. ويؤسفنا ألا نعثر على كتابه الذى ألفه فى الدفاع عن الأضداد، ووصف موقفه من مذهب المعارضين، فى قوله [1]: " وقد جرّدنا فى هذا كتابا ، ذكرنا فيه ما احتجوا به ، وذكرنا رد ذلك ونقْضه".

وأما ابن الأنبارى فقد تناول واحدا من أهم آراء المنكرين للأضداد ورد عليه. بل لعله أهم رأى لهم، إذ صدر عن رأسهم ابن درستويه ، واستغلته جماعات متنوعة.

ولما كانت كتب المعارضين القدماء لم تصل إلينا، كنا مضطرين إلى الاعتماد على حكايات غيرهم عنهم، وما تساقط إلينا من أقوالهم، فى تصور آرائهم. وتؤكد لنا هذه الحكايات أن المعارضين رفضوا الأضداد جملة ، وأنكروا وجودها فى اللغة. قال أحمد بن فارس[2] . " وأنكر ناس هذا المذهب وأن العرب تأتى باسم واحد لشىء وضده " . وقال السيوطى مصورا لموقف ابن درستويه، الذى يعد رأس المعارضين القدماء[3] " قال ابن درستويه فى شرح الفصيح النَّوْء : الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء إذا طلع. وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا، وأنه من الأضداد . وقد أوضحنا الحجة عليهم

---

(١) ٩٨

(٢) الصاحبى ٩٨ المزهر ١ : ٣٨١.

(٣) المزهر ١ : ٢٩٦

فى ذلك فى كتابنا فى إبطال الأضداد " فاستفدنا من هذا أن ابن درستويه ممن ذهب إلى إنكار الأضداد ، وأن له فى ذلك تأليفا .

وعندما نتتبع الأقوال التى أتى بها المنكرون لدعم رأيهم لا نجد فيما بين يدينا من مراجع غير أقوال قليلة لا تدل على حقيقة موقفهم دلالة كافية. وأهمها الرأى الذى رد عليه ابن الأنبارى ، وجاء به ابن درستويه فى شرح الفصيح حين قال[1] : " إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعانى . فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية ..".

وتلقَّف هذا القول من ابن درستويه فئتان من الناس. أبدأ بالفئة المتأخرة فى الوجود، إذ عاشت بيننا فى العصر الحديث، وتقبلت القول فى نية حسنة، ودافعت عنه فى مواجهة بعض ما وُجِّه إليه من نقد على العصور، قال عبد الفتاح بدوى[2] : " ينبغى ألا يعزُب عنه أن التضاد مُنافٍ لطبيعة اللغة، وأنه لا يسهِّل التفاهم بين الناس. فمن الصعب أن نقبل أن المعانى الأولية المتضادة يتفاهم الناس عنها بلفظ واحد. والصعوبة التى تنشأ من التضاد أكبر جدا من التى تنشأ من الاشتراك. وإذا قيل : إن القرائن توضِّح المراد كان هذا تسليما حقا بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة، لأن الاعتماد على القرائن ليس من طبيعة اللغات فى سذاجتها. وإنما هو طور آخر فوق ذلك " .

أما الفئة الأولى فى الوجود فكانت مريبة ،ولم تقبل القول إلا لتستند إليه فى الطعن على العرب ، إذ سلمت بصحة القول وصحة وجود الأضداد فى آن واحد، وأقامت عليهما من الأحكام ما يتسق مع مآربها الحاقدة. قال ابن

---

(١) المزهر ١ : ٣٨٥ . أضداد ابن الدهان ٥ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة أضداد .

الأنباري[1] : ويظن أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم. فيسألون عن ذلك ، ويحتجون بأن الاسم منبيء عن المعنى الذى تحته ودال عليه، وموضع تأويله . فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى ".

وكان رد ابن الأنباري على هذه الفئة الشعوبية بقوله[2] : " إحداهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضا ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرَف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه. فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد.. ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة وإن لم تكن متضادة، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله ".

وتساقط إلينا من أقوال منكري الأضداد ما يكشف عن أدلة أخرى لهم. ولكن هذه الأقوال لا تحاول أن تهدم القاعدة التي قامت عليها الأضداد كما استهدف قول ابن درستويه السالف، بل تسير في اتجاه مخالف بعض المخالفة، يجعلنا نستطيع أن نعتمد عليها ونستفيد منها في موضع آخر. ولذلك نرجيء عرضها والحديث عنها إلى ذلك الموضع ، وننقفز إلى المحدثين من الشرقيين والمستشرقين.

فيبرز أمامنا عبد الفتاح بدوى أكثر الرافضين للأضداد تطرفا وتوسعا في رأيه، إذ أنكرها إنكارا باتا، وأعلن : " وإننا لنتحدى الذين يزعمون أن في

(١) الأضداد ١.

(٢) الأضداد ٣ .

اللغة أضدادا ونُباهِلهم، بجميع كلمات اللغة العربية، أن يأتونا بلفظ واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد. فإن لم يفعلوا ، فليس فى اللغة تضاد " . وقد اتخذ عبد الفتاح بدوى من قول ابن درستويه أساسا ثم أقام عليه علته فى هذا النفى المطلق للأضداد. قال : " ينبغى ألا يعزب عنا أن التضاد مناف لطبيعة اللغة ، وأنه لا يسهل التفاهم بين الناس . فمن الصعب أن نقبل أن المعانى الأولية المتضادة يتفاهم الناس عنها بلفظ واحد. والصعوبة التى تنشأ من التضاد أكبر جدا من التى تنشأ من الاشتراك". ورد على ابن الأنبارى قائلا : " وإذا قيل : إن القرائن توضح المراد، كان هذا تسليما حقا بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة، لأن الاعتماد على القرائن ليس من طبيعة اللغات فى سذاجتها، وإنما هو طور آخر فوق" ثم قسم عبد الفتاح بدوى الأضداد إلى طوائف ، وأتبع كل واحدة بما يبطلها فى نظره. وأعلن أن أمثالها موجود فى اللغات المختلفة، وأتى بشواهد من اللغة الفرنسية .

وقد أجملت دائرة المعارف الإسلامية والدكتور منصور فهمى الأدلة التى اعتمد عليها المستشرقون فى إنكار الأضداد، فكانت كما يلى :

١ - معظم الكلمات التى أوردها مؤلفو الأضداد كانت معروفة عند العرب بمعنى واحد فقط . أما المعنى الآخر المضاد له فلم يرد إلا فى روايات نادرة، بل روايات جديرة بالشك.

ولا ريب أن بعض الألفاظ التى أوردتها كتب الأضداد من هذا القبيل، مثل ذلك ما رواه أبو زيد(١): " تصدَّق الرجل : إذا أعطى صَدقته. وبعض العرب يقول: تصدَّق : سأل ، والجيد: تصدق : أعطى ". ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن القدماء أنفسهم - وجامعى الأضداد - هم الذين نقدوا مثل هذا اللفظ، وأبانوا الردىء والجيد

(١) أبو حاتم ١١٦ . ابن الدهان ١٤ .

منه، كما نرى في النص السابق، ويقابلة عند ابن الأنبارى[1]: "يقال: قد تصدق الرجل: إذا أعطى، وهو المعروف المشهور عند أكثر العرب، وقد تصدق: إذا سأل، وهو القليل في كلامهم" وعند أبى الطيب[2]: "قال أبو حاتم: والمعروف عند العرب تصدق: إذا أعطى الصدقة". وأمثال هذا النقد كثيرة عند أبى حاتم وابن الأنبارى وأبى الطيب خاصة.

٢ - يُعوِز أكثر ما ذكروا من الأضداد الشواهد الموثوق بها، حتى قال جيز Giese إنه لم يعثر في الشعر القديم إلا على ٢٢ لفظا من الأضداد. وذهب هرشفلد إلى أبعد من ذلك. فعقب على قول جيز معلنا[3] أن هذا العدد يمكن أن نقلل منه لو ازدادت معرفتنا بالمعاني الأصلية لهذه الألفاظ. وكان ابن الأنبارى هو الذى لفت المستشرقين إلى الشك في الأضداد التي لا يوجد شواهد عليها، إذ فعل ذلك في الحميم قال[4]: "قال بعض الناس: الحميم من الأضداد، يقال الحميم للحار، والحميم للبارد، ولم يذكر لذلك شاهدا، والأشهر في الحميم الحار ...". وأعلن أن الشاهد هو الدليل على صحة التضاد حين قال[5]: "قال بعض أهل اللغة: الضد يقع على معنيين متضادين، ومجراه مجرى النِّد. يقال فلان ضدى: أى خلافي، وهو ضدى: أى مثلى. قال أبو بكر [ابن الأنبارى]: وهذا عندى قول شاذ لا يعوَّل عليه، لأن المعروف من كلام العرب: العقل ضد الحمق، والإيمان ضد الكفر، والذى ادعى من موافقة الضد للمثل لم يُقم عليه دليلا تصح به حجته".

---

(١) ١١٠.

(٢) ٤٣٧

(٣) مجلة الجمعية الآسيوية الملكية بلندن، سنة ١٨٩٥، ص ٢٢٣.

(٤) ٨٢. وانظر أضداد أبي الطيب ٢٠٨.

(٥) ٧.

ولكن الحق أن القدماء أوردوا كثيرا من هذه الألفاظ، أو كثيرا من المعانى المتضادة، مهملة. فلم يوردوا لها شواهد البتة، أو أوردوا منها ما يشهد للمعنى المعروف، وتركوا المعنى غير الشائع بدون شواهد. مثال ذلك دَهْوَر، وزَجُور، ونهوز ، وبُخْتر، فى أضداد قطرب [1] ، وعنه روته بقية كتب الأضداد دون أن تكترث لإضافة الشواهد [2] . والأمر نفسه نجده فى أضداد الأصمعى [3] ، وأبى حاتم [4]، وابن السكيت [5]، وغيرهم. ولكننا يجب أن نحترس هنا أيضا ، فإن القدماء لم يكونوا يشعرون بوجوب إيراد الشواهد على كل ما يسمعون ويروون ، وخاصة إذا كان اللفظ قد سمعوه فى غير شعر. بل إنهم تخففوا فى بعض الأحيان من بعض الشواهد التى كانت بين أيديهم، كما فعل أبو حاتم عندما حذف بعض شواهد الأصمعى من أمثال شَوْهاء ومعبًد ومغلًب.

٣ - لا يجوز الاعتماد فى إثبات التضاد على موضع اللفظ من الكلم دون الاعتماد على الأصل اللغوى لهذا اللفظ. والمراد بهذا النظر إلى معنى اللفظ فى حال إفراده لا عندما يركب فى جملة ، لأن السياق قد يكسبه معنى جديدا، هو الذى يخرجه إلى التضاد، مثال ذلك قول ابن الأنبارى[6]: " ومن الأضداد أيضا قول العرب للرجل : " ما ظلمتُك وأنت تُنصفنى" يحتمل معنيين متضادين : أحدهما ما ظلمتك وأنت أيضا لم تظلمنى، بل مذهبك إنصافى، واستعمال ما أستعمله من ترك الظلم لك والجَنف عليك، والمعنى الآخر: ما ظلمتك لو أنصفتنى، فأما إذ لم تنصفنى فإنى أكافئك بمثل فعلك . وقول الله عز وجل :

---

(١) ١١ ، ١٥ ، ١٨ ، ٤٩ .

(٢) ابن الأنبارى ٢٥٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، أبو الطيب ٢٧٣ ، ٣٣٢ ، ٦٥٠ ، ٨٥

(٣) ١٧ ، ٣٠، ٣٢ .

(٤) انظر آدم ، أفلت، مؤدى ، أسد ، أضب ، أمعن ، وغيرها.

(٥) ١٩٦ ، ١٩٩ .

(٦) ١٦٠ .

(وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) يفسر تفسيرين متضادن : أحدهما : وما كان الله معذبهم وأولادهم يستغفرون، أى قد وقع له فى علمه جل وعز أنه يكون لهم ذرية تعبده وتستغفر لهم. فلم يكن ليوقع بهم عذابا يجتث أصلهم، إذ علم ما علم من صلاح أولادهم وعبادتهم له جل وعلا. والتفسير الآخر: وما كان الله معذبهم لو كانوا يستغفرون، فأما إذ كانوا لا يستغفرون فإنهم مستحقون لضروب العذاب التى لا يقع معها البوار والاصطلام، بل تكون كما وقع بهم من عذاب الجدب فى السنين التى لحقتهم فأكلوا فيها الجيف والعِلْهز، وكعذاب السيف والأسر الذى لحقهم يوم بدر وغيره ، والله أعلم بحقيقة ذلك كله وأحكم ".

ولم يلتفت المؤلفون الأولون فى الأضداد لهذا النوع ولم يشيروا إليه فى كتبهم . وإنما ظهر فى القرن الرابع عندما شاعت بين الكتّاب الرغبة فى الإحاطة والاتساع والإتيان بما لم يأت به السابقون. فتجلى عند ابن الأنبارى ، ومن أخذ عنه من اللاحقين عليه كابن الدهان والصغانى.

وأضاف الدكتور منصور فهمى إلى الأسباب السابقة سببا آخر ، يمكن أن نسميه- إذا أحسنا الظن - تساهل اللغويين، وإذا أسأناه حب التكثر والتزيد والتباهي بما أورده كل منهم من الأضداد. فقد دفعهم ذلك إلى إيراد كثير من الألفاظ لا صلة لها بالأضداد ، وإنما هى من المشترك ، مثل المعصِر والحَزوَّر والروح والقلب وأفاد وزناً ونسل.. الخ.

وتوجد إلى جانب ما ذكرته عدة أسباب أخرى أوردها المستشرقون والدكتور منصور فهمى، ولكن تنقصها صفة العموم التى تتحلى بها الأسباب التى ذكرتها. فهى لا تتحدث إلا عن نوع واحد من الأضداد ، ولذلك أبقيها إلى حين معالجة أنواع الأضداد..

أصل الأضداد

منذ تنبه اللغويون إلى الأضداد ، واختلفوا فيها، وهم في محاولة دائبة لتعليلها والكشف عن نشأتها، وكيف وجدت في اللغة. واشترك في هذه المحاولة من اتفقت آراؤهم، ومن اختلفت، ومن اعترفوا بها ومن رفضوها، والقدماء والمحدثون ، والعرب والمستعربون. وإن كثيرا من الآراء التي أتى بها منكرو الأضداد هي في الحقيقة محاولة لتعليل وجودها، ولذلك ادخرتها لأوردها هنا.

واختلفت الطرق التي سلكها العرب وغير العرب في دراسة هذه الظاهرة اللغوية، في كثير من الأحيان. فقد أوغل بعض المستشرقين في تاريخ البشرية وأرجع ظاهرة الأضداد إلى العصور القديمة، عندما كان العقل البشري في سذاجته، فلم يكن يفطن لما يعتريه من تناقض . وكان قائل هذه النظرية هو آبل Abel إذ أعلن أن الأضداد هي البقية الباقية مما كان للأوائل من تناقض منطقي في التفكير. ولكن هذا القول لم يلق رواجا حتى في أوساط المستشرقين، فرد عليه فيل Veil ورفضه هو ورأى لجست Legust الذي أرجع الأضداد إلى اشتقاقات مبالغ فيها..

وتوسط بعضهم في الإيغال، فلم يرجع إلى التاريخ البشري، واقتصر على التاريخ العربي القديم. فأعلن جيز أن العرب اقترضوا بعض هذه الأضداد من اللغات المجاورة لهم. ولما كان معناها الأصلي قد تختلف إيحاءاته، فقد أدى ذلك إلى التضاد في العربية . وضرب مثالا لذلك بلفظ (جلل). أعلن أن العربية أخذته من اللغة العبرية، وهو فيها بمعنى دحرج. وإذ كان الشيء المدحرج ثقيلا أحيانا، وخفيفا أحيانا، فقد اعتمدت العربية على هذين الإيحاءين المتضادين للكلمة الواحدة وأعطتها معنيين متضادين هما عظيم وحقير.

واقتصد بعضهم الآخر ، ونظر في تاريخ الجماعة الواحدة ، فوجد فيه من التطور ما يؤدي إلى التضاد دون استعارة من الخارج. وضرب جيز مثالا لذلك

بالفعلين باع وشرى. فقد كان المعنى الأصيل لهما بادل ، وحين كان البيع والشراء يقوم على مبادلة السلع. فلما عرفت النقود ، اختص كل فعل منهما بواحد من القائمين بالعمل. ولكن رواسب العهد القديم بقيت حية، فكانت تلقى ظلالها على معنى الفعلين ، فتخلط بينهما.

وأضاف الدكتور منصور فهمى إلى المثال السابق مثالا من حياتنا الحاضرة، يلتبس فيه معنى الفعل لحداثة عهد الناس بالحديث الذى يدل عليه. فلما كنا حديثى عهد بالقناطر (الكبارى) التى تفتح وتغلق لم نستطع أن نستقر بعد على إعطاء لفظ واحد لكل من عمليها. فنحن نقول : فتحت القنطرة إذا أغلقت فى وجه المارة وفتحت للمراكب، وإذا فتحت أمام المارة وأغلقت طريق المراكب أيضا. وربما اجتمع إلى حداثة العهد اختلاف النظرة.. فأصحاب المراكب يقولون عنها: فتحت، إذا فتحت لهم وأغلقت فى وجه المارة، وهؤلاء يقولون: فتحت إن حدث العكس. ولكن هؤلاء وهؤلاء غير منفصلين، ومن هنا صار للكلمة معنياها المتضادان والشائعان معا..

ولم يلتفت فريق إلى التاريخ وبحث عن العلة فيمن يراه من جماعة وفرد،وما يسودهما من ظواهر ذات تأثير فى اللغة. فذهب إلى أن بعض المعانى المتضادة يرتبط بعضها ببعض وتتداعى فى الذهن، فتؤدى إلى الأضداد . مثال ذلك كلمة " البين" التى تطلق على الفراق والاجتماع، والسبب فى ذلك أن الإنسان قد يفترق وحده عن جماعته، وقد يفترق ويلحق بجماعة أخرى. ولا يختلف هذا القول كثيرا عن القول الآخر الذى أوردته دائرة المعارف الإسلامية أيضا منسوبا إلى جيز، ورأى أن الارتباط بين المعنى قد يكون بسبب أن أحدهما نتيجة للآخر. مثل خفى البرق معنى ظهر واستتر. فإن البرق لا يكاد يظهر حتى يختفى، فالظهور والاختفاء متلاحقان، وثانيهما نتيجة لأولهما. ومثل " ناء" بمعنى نهض بالحِمل فى مشقة، وحَمَل الحمل. ومثلهما ما سماه تداخل الأحداث، فما كان آخرا لأمر قد يكون أولا لغيره ، وما يكون أولا لأمر قد يكون

آخرا لغيره مثل " السدفة" فهى الوقت الذى بين النور والظلمة، يمكن أن تختلف فيها القبائل أو الأفراد بل سامعوها من اللغويين فيظنوا أن المراد بها النور وحده أو الظلام وحده .

وآخر ما جعله جيز من أسباب التضاد غموض الانفعالات والمشاعر وانبهامها واختلافها من شخص إلى آخر ، وتسرب هذا الغموض إلى الألفاظ التى تدل عليها حتى يؤدى بها ذلك إلى التضاد . مثال ذلك الذَّفَر، التى تطلق على الرائحة الطيبة والكريهة. وسبب ذلك اختلاف شعور الإنسان بها، إذ يحبها شخص ويرتاح إليها، ويتأفف منها آخر وينفر لشدتها..

أما اللغويون العرب فقصَروا جهودهم على الأضداد العربية ، ولم يبعدوا عنها لا تاريخا ولا لغة ولا اجتماعا، وحاولوا أن يتبينوا أصولها ونشأتها ومسالكها فى اللغة العربية نفسها. وأكثر الآراء التى رأيتها شيوعا عندهم كون كثير من هذه الأضداد من أثر اللهجات الكثيرة التى ضمتها العربية الفصحى. قال ابن الأنبارى [1]: " قال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فمحال أن يكون العربى أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحىٍّ من العرب، والمعنى الآخر لحى غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء .. فالجَون الأبيض فى لغة حى من العرب، والجون الأسود فى لغة حى آخر. ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر.." وترددت أصداء هذا القول عند أبى على الفارسى [2]،وابن الدهان[3] ، ثم الكتاب المحدثين . وكان أحد الدعائم التى استند إليها ابن درستويه [4] فى إنكار الأضداد ..

---

(١) ١١ .

(٢) المخصص ١٣ : ٥٩ .

(٣) ٥ .

(٤) المزهر ١ : ٣٨٥ .

وأورد ابن الأنبارى رأيا آخر لم ينسبه إلى أحد، وكان له صداه، أيضا فى الدراسات اللاحقة. قال[1]: وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع . فمن ذلك الصَّريم ، يقال لليل صريم. وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع. وكذلك الصارخ المغيث والصارخ المستغيث، سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة ، فأصلهما من باب واحد..".

وقد جعل الشيخ محمد الخضرى هذا القول واحدا من رأيين له فى تعليل نشأة الأضداد قال [2]:وأولهما أن يكون بين المعنيين فكرة واحدة تجمعهما فيصلح اللفظ لكل منهما لاشتراكه فى هذه الفكرة . وحين يغفل الناس عن هذه الفكرة المشتركة يظنون أن اللفظ من الأضداد . مثال ذلك الصريم، هو الليل أو النهار . وأصل اللفظ من الانصرام بمعنى الانسلاخ ، فالليل صريم لأنه ينسلخ من النهار، والنهار صريم لأنه ينسلخ من الليل ، وهما متداخلان. ومصداق ذلك الآية الكريمة : (يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل) .

ونستطيع أن نضع تحت هذا القول ما علل به عبد الفتاح بدوى التضاد فى الفعل باع. فقد رأى أن المعنى الأصلى له مَدُّ باعه، سواء للأخذ أو العطاء،ومن هنا أُطلق على الشارى والبائع لأن كلا منهما يفعل ذلك فى وقت البيع .

وجاء ابن درستويه بعلتين أخريين للتخالف والتضاد فى معنى الكلمات. قال السيوطى[3] حاكيا قوله : " فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية. ولكن قد يجىء الشىء النادر من هذا لعلل كما يجىء فعل وأفعل، فيتوهم من لا يعرف

---

(١) ٨ .

(٢) الأصول ١٧٤ .

(٣) المزهر ١ : ٣٨٥ .

العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان . والسماع في ذلك صحيح من العرب، فالتأويل عليهم خطأ . وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان، وخَفِي سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ. وذلك أن الفعل الذى لا يتعدى فاعله، إذا احتيج إلى تعديته لم تجُز تعديته على لفظه الذى هو عليه حتى يغيِّر إلى لفظ آخر، بأن يزاد فى أوله الهمزة، أو يوصل به حرف جر بعد تمامه، ليستدل السامع على اختلاف المعنيين . إلا أنه ربما كثر استعمال بعض هذا الباب فى كلام العرب، حتى يحاولوا تخفيفه، فيحذفوا حرف الجر منه، فيعرف بطول العادة، وكثرة الاستعمال، وثبوت المفعول وإعرابه فيه خاليا عن الجار المحذوف. أو يشبَّه الفعل بفعل آخر متعد على غير لفظه، فيجرى مجراه لاتفاقهما فى المعنى، كقولهم: حَبَسْت الدابة، وحبست ما لا على المساكين ". فأسباب التخالف عنده تداخل اللغات، وحذف حرف التعدية من الفعل اللازم لكثرة الاستعمال، وتشبيه الفعل بمرادفه فى المعنى أو ما نعرفه اليوم باسم التضمين . ويجدر بنا – قبل أن نترك ابن درستويه – أن نلاحظ أنه اضطر إلى الاعتراف بأنه " قد يجيء الشيء النادر من هذا " فى اللغة، فهو لم يستطع أن ينكسر وجود هذا النوع المتخالف والمتضاد من الألفاظ فى اللغة، ويعلن خلوها التام منه، وإنما أعلن أنه " نادر " وله علله ..

وأسهم أبو على الفارسى فى التعليل أيضا، فأضاف العلة المجازية . روى ابن سيده عنه[1]: " أما .. اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغى ألا يكون قصدا فى الوضع ولا أصلا . ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء ، فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل ". وقد كان لهذا الرأى الأخير صداه الواسع فى تقسيم الأضداد بعد ذلك.

هذه هى الآراء التى جاء بها القدماء فى معرض تعليل الأضداد حينا، ومعرض إنكارها حينا آخر. وتلقفها عنهم المحدثون فأذاعوها بينهم مقتصرين

---

(١) المخصص ١٣ : ٥٩ .

عليها تارة ، ومتسعين فيها أخرى ، ومتشعبين بها فى أحوال كثيرة حتى خلصوا إلى آراء ما كانت تدور فى خلد القدماء.

وبقى أمامى المذهب الثانى الذى جعله الشيخ محمد الخضرى [1] علة لنشأة الأضداد وهو أن يطلق اللفظ على شىء واحد ، تتغير مظاهره أحيانا، فلا يفطن السامع إلا إلى المظهر، فيحكم بالتخالف والتضاد.. مثال ذلك عنده الجون، فالأصل فيها أن تطلق على السحاب. ولما كان من السحاب الأبيض ومنه الأسود فقد ظن اللغويون أن هذه الصفة مراعاة فى اللفظ ، وأنه يطلق على الأبيض من السحاب تارة،وعلى الأسود أخرى، فهو إذن من الأضداد . وليس الأمر كما ظنوا، فلا تضاد فى اللفظ لأنه لايدل إلا على السحاب مجردا من كل صفة ..

وآخر العلل التى عثرت عليها ما أضافه الدكتور منصور فهمى مستقيا إياه من أقوال القدماء عن التفاؤل والتطير والتهكم، إذ إن العرب اعتادوا أن يعدلوا عما يكرهون من ألفاظ إلى ما يحبون، فسموا الصحراء المهلكة : المفازة من الفوز، والأعمى: البصير، والملدوغ : السليم ، ونادوا الجاهل بقولهم: " يا عاقل ". ولازلنا نحن نسمع فى المقاهى عبارة : " خد المليان " يريدون بها الأكواب الفارغة.

ويؤدى بنا التأمل الدقيق فى العلل التى أوردها الدارسون للغة العربية نفسها دون محاولة للفلسفة أو للعثور على نظرية عامة أو الإبعاد فى مجاهل التفكير البشرى، يؤدى بنا هذا النوع من التأمل إلى أن أهم ما قالوا من علل وأخطره هو " المعنى الأصلى للألفاظ" . فنحن فى حاجة إلى إعادة النظر فى هذه الألفاظ، وفيما ذكره اللغويون من معان، وفى حاجة إلى محاولة استكشاف الطريق إلى المعنى الأصلى الحق لها، الذى لا يأبه بما حولها من ملابسات، ولا بما يرتبط بها من ظواهر، ولا بما يؤدى إليه من نتائج، ولا بما قطعه اللفظ من أشواط سيرا فى طريق معتدلة آنا ومعوجة آونة . فإن وصلنا إلى ذلك المعنى ،

---

(١) الأصول ١٧٤ .

غمرنا الضوء من كل مكان، واستبان لنا نطور اللفظ، وما اكتسبه من معان ودلالات ، وما أحيط به من ظلال ، جعلته مشوبا بالغموض أحيانا، وعرضة للخطأ أحيانا أخرى..

وأما بقية العلل فهى ارتياد لبعض الطرق التى سلكها اللفظ ليصل إلى درجة التضاد مثل اللغات، والمجاز ، والحذف للتخفيف، وما إليها من أمور.

كذلك يؤدى بنا التأمل الدقيق فى الأقوال السالفة إلى نتيجة قد تبدو غريبة ولكنها حقيقة واقعة. أعنى أنه لم يوجد من اللغويين على قدر ما نستطع الحكم، من خلال ما عندنا من معلومات، من ينكر وجود الأضداد فى اللغة العربية الفصحى. فمن رفضوا الأضداد رفضوا أصالتها، أريد أنهم رفضوا أن تكون وضعت أصلا للمعنيين المتضادين. لكن ما خضعت له من تطور بالنوع أو المجاز أو الحذف أدى إلى وجود لفظين متماثلين فى كل شىء، بحيث لا يمكن أن نفرق بينهما ونعدهما لفظين متمايزين، غير أن معنييهما متضادان. كذلك أدى انصباب الروافد القبلية دون تمييز بينها فى تيار العربية الفصحى إلى ما أشبه الظاهرة السابقة. فالفصحى بصورتها الراهنة تحتوى على هذا النوع من الألفاظ (الذى نسميه الأضداد) باعتراف جميع القدماء، وإن اختلفت أصول هذه الأضداد ، والطرق التى سلكتها حتى وصلت إلى التيار الحالى ..

ويؤدى بنا أيضا إلى نتيجة أخرى أجمع عليها المنكرون والمؤيدون ، هى قلة الأضداد فى اللغة العربية الفصحى. فابن درستويه من المعارضين يصفها "بالشيء النادر " وابن الأنبارى من المؤيدين يقول [1]: " هذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف فى كلام العرب ".

---

(١) ٦.

شروط الأضداد

إذا كان من أنكر الأضداد أطلق قوله فيها ثم اضطر إلى التراجع قليلا عنه، عندما استقصى النظر فى اللغة، أو احتوى قوله على ما يومىء إلى تراجع، فإننا نجد الظاهرة نفسها عند المؤيدين لوجود الأضداد أو بعضهم.

فقد كان فى وهم المؤلفين الأولين أن الأضداد ألفاظ قلائل فى اللغة. فحاولوا جمعها وإبرازها. وتحت أثر هذا الإحساس، ومن هذه الغاية، جمعوا مع الأضداد ألفاظا كثيرة عدوها أضدادا، وهى واهنة الصلة بها. وكان أكثر المؤلفين وقوعا تحت هذا الأثر قطرب: أول من كتب عن الأضداد.

فاضطر من جاء بعده إلى إدخال ما قاله فى كتابه كيلا يتهم بأنه فاته من الأضداد شىء [1]. ولكن أهل القرنين الثالث والرابع كانوا قد أخذوا يتخلصون من هذا الأثر، بعد أن رأوا ما أمامهم من كتب فى الأضداد. فأخذوا يعيدون النظر فيها، وفى أضداد قطرب خاصة، وينقدون منها كثيرا. وعند تتبع هذا النقد استخلصت كثيرا من الشروط يجب أن تتوفر فى اللفظ حتى يدخلوه فى الأضداد. ولكن الأمر المؤسف أن هذه الشروط أهملها واضعوها أنفسهم، ولم يطبقوها فى كثير من الألفاظ التى دونوها فى كتبهم. وبالرغم من ذلك أتبع هذه الشروط لأهميتها فى توضيح " صورة الأضداد" فى أذهانهم، وإن لم تتحقق كل التحقق فى كتبهم.

وأهم مؤلف يكثر عنده هذا النوع من الأقوال هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى. ونستطيع أن نقول إنه يضع الشروط التالية فى اللفظ ليعده من الأضداد :

١ - أن تكون صيغة اللفظ ذى المعنيين المتضادين واحدة. فأخرج من الأضداد ما كان أحد المعنيين لأفعل والآخر لفعل. قال [2] : " قال قطرب : من

---

(١) أبو الطيب ٦٨٨ .

(٢) ٢٧٦ . وانظر ٥٨٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ .

الأضداد قولهم : قد خَذِمت النعل : إذا انقطعت عروتها وشِسْعها، وأخذمتها: إذا أصلحت عروتها وشسعها. وهذا ليس عندى من الأضداد، لأن " خذمت " لا يقع إلا على معنى واحد . ولفظ أخذمت يخالف لفظ خذمت. وما لم يعبر إلا عن معنى واحد بلفظه لا يكون من الأضداد "واتفق أبو الطيب اللغوى مع ابن الأنبارى فى هذا الرأى ، بل من كلامه الذى أذكره بعدُ ما يدل على اتفاقه معه فى حديثه عن كل الصيغ التالية .

وأخرج أبو بكر منها ما جاء على فعل المجرد وفعّل المضاعف . قال[1] : "قطرب : من الأضداد قولهم: بَدُن الرجل . إذا حمل اللحم والشحم، وبدّن تبدينا: إذا أسنّ وكبر وضعف. قال أبو بكر : وليس الأمر عندى على ما ذكر قطرب، لأن (بدُن) لفظ خالف لفظ (بدّن) . وما لا يقع إلا على معنى واحد لا يدخل فى حروف الأضداد ".

وأخرج منها ما كان على فَعْل وفعِل وفَعيل من الصفات . قال [2] : " قال قطرب: من الأضداد قولهم: رجل نُجْد: إذا كان سريع الإجابة إلى الداعى إذا دعاه.. ويقال : رجل نجِد: إذا كان مفزَعا من أى وجه .. وقال غير قطرب: يقال للمفزع : منجود ونجيد .. قال أبو بكر : وليس النجْد عندى من الأضداد،لأن العرب لا توقعه إلا على معنى واحد ، وما كان بهذه الصفة لا يدخل فى الأضداد ".

وأخرج ما كان على فاعل ومفعول ، قال [3] : " ومن حروف الأضداد : الطاحِى : المنضجِع . والطاحى : المرتفع .. هذا قول قطرب. وليس الطاحى عندى من الأضداد ، لأنه لا يقال طاحٍ للمنخفض : إنما يقال للمنخفض مَطحوّ ومَطحىّ ".

---

(١) ٣١٠ .

(٢) ٣٢ .

(٣) ٣٠٢.

وأخرج ما كان فعلا واسما ، قال [1] : قطرب : من الأضداد قولهم : قد حمّرت المرأةَ : إذا جعلت لها كالنُّزَعتين من حَلْق ونَتْف - والنُّزَعة : ما ينحسر من شعر جانبي الرأس الذى يَعْضُد، نابت في الجبين -- قال : ويقال للذؤابة جمار ويقال للمرأة جماران ، أى ذؤابتان صُفِرتا مقبلتين على وجهها فقول قطرب . جمرت المرأة واهـا جماران من الأضداد ، ليس بصحيح. لأن جمرت لا يكون بمعنى وفرت الشعر، ولا يقال : جمار لما يضاد الذؤابة ، فلا وجه لإدخاله في حروف الأضداد "

فابن الأنبارى يشترط أن يكون المعنيان المتضادان فعلين أو اسيمن أو صفتين، وكل منها على وزن واحد، ولا يحكه بالتضاد فيما شذ عن ذلك .

كذلك اشترط أن يكون للصيغة الواحدة معنيان متضادان لا يمكن ردهما إلى معنى واحد، قال [2] : " قال بعض الناس : طرِب : حرف من الأضداد . يقال طرب إذا فرح ،وطرب إذا حزن.. ولم يُصب هذا القائل عندى، لأن الطرب ليس هو الفرح ولا الحزن، وإنما هو خفة تلحق الإنسان في وقت فرحه وحزنه ".

واتفق أبو الطيب اللغوى معه في هذا الرأى ، قال [3] : "أبو حاتم وقطرب قالا . ومن الأضداد المأتم . فالمأتم النساء المجتمعات في فرح وسرور ، والمأتم النساء المجتمعات في غم وحزن ومناحة .. وقال غيرهما : المأتم جماعة النساء، لا واحد لها من لفظها ، وسواء كن في وليمة أو مناحة أو في غيرهما بعد أن يكنَّ مجتمعات . فعلى هذا ليس المأتم عنده من الأضداد "

واشترط ابن الأنبارى أيضا أن يكون هذان المعنيان فصيحين لا من ابتكار العامة، قال [4] : " قال قطرب : الحِرْفة من الأضداد ، يقال . قد أحرف

(١) ٢٧٩ .

(٢) ٥٧ وانظر ٥٨ ، ٩٢ .

(٣) ٢١ . وانظر ٣٧ ، ٥٧ .

(٤) ٢٦٧.

الرجل إحرافا إذا نما ماله وكثر، والاسم الحِرْفة من هذا المعنى. قال : والحرفة عند الناس الفقر وقلة الكسب . وليست من كلام العرب إنما تقولها العامة".

واشترط أن يكون المعنيان معروفين استعملهما العرب فى حوارهم . قال [1] : " قال قطرب : من الأضداد : الهَجْر، يقال هَجَرْت الرجلَ : إذا أعرضت عنه، وهجرت الناقة : إذا شددت فى أنفها الهجار - وهو حبل - لتعطفها على ولد غيرها.. وهذا القول عندى بعيد ، لأن المعنى الثانى لم يستعمل فى الناس ".

ويبدو أن أبا الطيب اللغوى يتفق مع ابن الأنبارى فى هذا الرأى أيضا ، وإن لم يعلن ذلك صراحة" قال مثلا [2] : " قال قطرب ، ومن الأضداد التَّفِل . فالتفل المنتن، والتفل المتطيِّب. قال أبو الطيب : المعروف من التفل المنتن ".

واشترط أبو الطيب ألا يكون المعنى الثانى مجازيا . فأخرج من الأضداد[3] : " ما جاء مسمى باسم غيره ، لما كان من سببه " مثل العُشَراء الذي يطلق على الناقة التى بلغت عشرة أشهر فى حملها، والناقة التى نُتجت حديثا، والإرة الذى يطلق على الحفرة التى فيها النار ، وعلى النار نفسها.

واشترط فى المعنى ألا يكون مقلوبا أو مُزالا عن جهته، مثل قولهم ناء بى الحمل، ويا خيلَ الله اركبى . ولم يعدَّ ذلك من الأضداد [4] .

وانفرد أبو الطيب اللغوى بإخراج مجموعة من الألفاظ تتضاد فى معانيها وتتماثل فى صورتها ، ولكن هذه الصورة المتماثلة فى ظاهرها مختلفة فى حقيقتها، إذ تختلف العلل، الصرفية التى وصلت بها إلى صورتها. مثال ذلك

---

(١) ٢١٣ . وانظر ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٠ ، ٣٤٦.

(٢) ١١٣ . وانظر ١٦٣ .

(٣) ٧١١ .

(٤) ٧٢٠ .

قوله [1] : " ومن الأضداد – زعم التوزى – قولهم : رجل مُودٍ أى هالك، ورجل مودٍ إذا كان ذا سلاح قويا. قال أبو الطيب : وليس كذلك ، لأن المودى الهالك غير مهموز، وفاءُ الفعل منه واو، يقال : أَوْدَى الرجل يودى إيداء أى هلك.. والمؤدى من السلاح مهموز، وفاء الفعل منه همزة ، وإنما معناه ذو أداة الحرب. يقال : قد آدى يؤدى : إذا تمت أداته للحرب وسلاحه.. فهذا غير الأول ". وقد أدى به هذا التصور للأضداد إلى أن يخرج منها ما جاء على مفتعِل ومفتعَل مما عينه منقلبة عن ياء أو واو، إذ لا يبين فيه كسر العين وفتحها لسكون الألف، مثل المبُتاع والمُجتاب والمُجتاح، ومن المدغَم العين فى اللام، مثل المبتَزّ والمحتز والمختص. ووضعه فى آخر الكتاب [2] .

وأخرج مجموعة تماثلها لاختلاف حرف العلة الأصلى فيها، قال [3] : "قال أبو حاتم: ومن الأضداد قولهم : ضاع فلان ، من الضّياع ، وضاع الشىء إذا ظهر وبدا.. قال اللغوى ، وأما أنا فلا أرى هذا من الأضداد ، لأن شرط الأضداد أن تكون الكلمة الواحدة بعينها تستعمل فى معنيين متضادين، من غير تغيير يدخل عليها . وقولهم: ضاع يضيع من الضياع إنما الألف فيه منقلبة عن ياء .. وقولهم ضاع إذا ظهر الألف فيه منقلبة عن واو ".

بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأخرج من الأضداد ما اختلفت صيغ المجرد والمصدر منه من الأفعال، وعد ذلك اختلافا بينهما . قال [4] : " ومن الأضداد القانع، زعموا . قالوا: فالقانع الراضى، والقانع السائل الطالب.. قال عبد الواحد : ليس هذا عندى من الأضداد ، لأن شرط الأضداد ، على ما أصّلنا أولا: أن تكون الكلمة الواحدة تنبىء عن معنيين متضادين، من غير تغيير

---

(١) ٦٧١ .

(٢) ٦٩١.

(٣) ٤٥٢ .

(٤) ٥٧٧.

يدخل عليها، ولا اختلاف في تصرفها .. والقانع بمعنى الراضي يقال منه قنع يقنع، مثل شرب يشرب، والمصدر قَناعة وقَنْعا وقناعا وقُنعانا ، أى رضى فهو قانع وقنع . والقانع - بمعنى السائل - يقال منه قنع يقنع مثل صنع يصنع، والمصدر قنوعا لا غيره.. وإذا تغير البناء لتغيير المعنى فليس من الأضداد ".

ونستخلص من هذا غموض صورة الأضداد في ذهن قطرب أو عدم وجود حدود لها، وأخذها في الوضوح والجلاء والتحدد على مر الزمن.. فكانت اللمحات الأولى عنها عند أبي حاتم السجستاني . ثم كان كمال البروز والتحدد عند ابن الأنباري وأبي الطيب .

أنواع الأضداد

نستشرف من الحديث السابق عن أسباب الأضداد ، والاختلاف فيها، وتغير صورها عند اللغويين، نستشرف منه أن الأضداد لم تضم فئة واحدة من الألفاظ كان من المحتمل أن يتفق عليها العلماء أو على كثير من الظواهر المتصلة بها.

وبالرغم من إحساس العلماء المبكر بأن الأضداد فئات عدة، لم أجد بين القدماء من حاول أن يصنفها ، تصنيفا قاصرا أو شاملا. وبالرغم من أن المحدثين اضطروا إلى الفصل بين أنواع منها، ليسهل عليهم رفضها أو تعليلها، فإنهم لم يرتقوا بهذا الفصل إلى أن يكون تصنيفا.

والرجل الوحيد الذى حاول شيئا من ذلك هو عبد الفتاح بدوى. ويبدو أنه أراد أن يعوض ما فات اللغويين، فأعطانا تقسيمين لا واحدا . أما التقسيم الأول فصغير ومحكم، ويقوم على أساس نحوى. فقد جعل الأضداد أربعة أنواع :

١ - أضداد في اللفظ المفرد ، كالقرء للحيض والطهر .

٢ - أضداد في الفعل ، كظن للشك واليقين .

٣ – أضداد فى التراكيب ، كعبارة " تهيَّبتُ الطريق وتهيبتنى الطريق ".

٤ – أضداد فى المعلقات ، كرغب عنه ورغب فيه.

وكان التقسيم الثانى واسعا، ينظر إلى عدة أسس بحيث تغيب عن النظر الذى يريد أن يصل إليها. فالأضداد فى هذا التقسيم تقع فى عشر طوائف، هى:

١ – الأضداد التى تحقق المعنى فى كل من المتعلقين على حد سواء ، مثل إطلاق الصارخ على كل من المغيث والمستغيث .

٢ – الأضداد التى يكون أحد معنييها حقيقيا والآخر مجازيا ، مثل إطلاق الكأس على الإناء والشراب الذى فيه.

٣ – الأضداد الآتية من لهجات مختلفة ، مثل وثب وسجد.

٤– الأضداد التى يصح أن ينسب مصدرها إلى أى من الطرفين، مثل إطلاق المولى على السيد والخادم.

٥ – الأضداد التى تتوافق منطقا وتختلف تصريفا ، مثل إطلاق المختار على الشخص الذى اختار، والشىء الذى اختير.

٦ – الأضداد الناتجة عن المتعلقات ، مثل رغب فيه ورغب عنه.

٧ – الأضداد الناتجة عن السياق ، مثل : " نسوا الله فنسيهم".

٨ – الأدوات والحروف ، مثل إن وإذ وإذا.

٩ – الأضداد الناتجة من التفسير ، مثل شاة دَرْعاء ، ومأتم.

١٠ – الأضداد الناتجة من تعسف اللغويين، مثل بعض .

ومهما يكن من شىء، فإننى لن أعنى كثيرا بالتقسيمات النظرية، وإن كنت لن أهملها كل الإهمال . وأجعل همى كله فى تتبع الأنواع المختلفة التى أدخلها مؤلفو الأضداد فعلا فى كتبهم، إذ اختلف النظر والتطبيق عندهم. وأبدأ بأول

مؤلف . قطرب ، إذ توسع في تصور الأضداد أكثر من غيره، حتى اضطر من جاء بعده إلى نقده، ورفض كثير منها. ولن أقف عند التقسيم، بل أتبع كل صنف بما وجه إليه من نقد. وهاك ما وجدته من أصناف عند قطرب:

١ - الأضداد الحقيقية، أعني الألفاظ ذات المعنيين المتقابلين عنده. قال[1] : " العَقوق للحامل والعقوق للحائل أيضا" وقال [2]: وقالوا في الأضداد: النُحاحة: السخاء، والنحاحة: البخل ". ونازعه غيره في تضاد بعض ما جاء به من ألفاظ.

قال أبو الطيب [3]: وحكى : يقال : بَرَدت الماء ، من البرد ، أى جعلته باردا. وبردته : سخنته. قال : وأنشدنا بعضهم:

شكَتِ البرد في المياه ، فقلنا   بَرِّديه توافقيه سَخينا

قال قطرب : معنى برديه في هذا البيت سخنيه. وقال أبو حاتم : هذا خطأ، إنما هو برديه (يريد : بل رِديه) من الورود، ولكنه أدغم اللام في الراء، كما يقرأ (كلا ، بل ران على قلوبهم) قال أبو الطيب : وهذا الصحيح ، وبه يستقيم معنى البيت". وقال ابن الأنباري عن لفظ آخر [4]: " ومن حروف الأضداد البحتر: يقال رجل بُحْتر، إذا كان قصيرا - أو بهتر بالهاء أيضا - ويقال: رجل بُحْتر إذا كان عظيما . ذكر هذا قطرب ، وما علمنا أحدا وافقه على أن البحتر يقال للعظيم".

---

(١) ٦٩ . وأورده أبو حاتم ٢٢٤ ، وابن الأنبارى ١١٤، وأبو الطيب ٤٩٥، وابن الدهان ١٥ والصغانى ٥٨٨ .

(٢) ١٣٣. وأورده أبو حاتم ، ٢٥٣ ، وابن الأنبارى ٣٠١ وأبو الطيب ٦٥٠- وابن الدهان ٢٠ ، والصغانى ٦٧٠.

(٣) ٨٦ ، وأورده ابن الأنبارى ٣١ ، وابن الدهان ٧ .

(٤) ٢٥٧ وأورده قطرب ٤٩ ، وأبو الطيب ٨٥، وابن الدهان ٧ ، والصغانى ٣٨٩ .

٢ – الألفاظ المتضادة المعانى من اختلاف الصيغ، مثل فعل وأفعل، وفعل وفعَّل من الأفعال، وفَعْل وفَعِل وفَعيل من الصفات. وقد أوردت آنفا أمثلتها ،وما وجهه إليها ابن الأنبارى وأبو الطيب من نقد، وإخراجهما إياها من الأضداد . والحق معهما، ولذلك لم يوافق قطربا من أتى بعده من مؤلفى الأضداد. فاستبعده أكثرهم من كتبه. وربما كان واجبا أن نستثنى أبا عبيدة والتوزى من هذا الحكم، إذ يبدو أنهما أورداه فى كتابيهما. قال أبو الطيب [(١)]: " قال أبو عبيدة: تَرِب الرجل يترب تربا : إذا لصق بالتراب من الفقر.. وأترب الرجل يترب إترابا: إذا كثر ماله ككثرة التراب. فالترب المحتاج، والمُترب الغنى " وقال أبو الطيب أيضا [(٢)]: " قال التوزى : ومن الأضداد ثُبْت الرجل إذا أعطيته من الثواب ، وأثبته إذا طلبت نواله. قال أبو حاتم : ولا أعرف الثانى إلا توهما".

أما الأصمعى فوجدت عنده مثالا لو صح وضَعَه مع أبى عبيدة والتوزى . قال [(٣)]: " قسط : جار . وأقسط بالألف: عدل لا غير . قال الله جل ثناؤه: (وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) أى العادلين . وقال فى الجائرين: (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا).. ". ويخيل لى أن فى العبارة سقطا ، وتتمتها : قسط : جار ، وقسط : عدل . وأقسط بالألف : عدل لا غير " بدليل عبارة (لا غير) وبدليل ورودها على هذه الصورة عند ابن السكيت الذى يروى كثيرا من الأضداد عن الأصمعى ، وورودها كذلك عند غيره.

٣ – الألفاظ التى تتفق فى الصيغة والحدث ، وتختلف فى نسبته إلى من قام به أو من وقع عليه. ومثالها فَعيل التى تدل على الفاعل

---

(١) ١١٥ . وأورده ابن الأنبارى ٢٩١ .

(٢) ١٢٤.

(٣) ٢١ وأورده قطرب ٩٨ ، وابن السكيت٢٩٣ وابن الأنبارى ٢٦ وأبو الطيب ٥٩٤ ، وابن الدهان ١٧ ، والصغانى ٦٢٥.

والمفعول. قال[1]: " الرَّبيبة : التى تربِّب. والربيبة : التى تربَّب. قال الله عز وجل فى الربيبة: " وربائبكم اللاتى فى حجوركم".

وصيغة فَعول ، قال[2]: " ومنها قول الله عز وجل : (فمنها ركوبهم). لما يُركَب . وركوب للفاعل أيضا مثل ضَروب وقتول . وقالوا : مكان ركوب : أى مركوب . وقال الآخر : « يَدعْن صَوّان الحصى ركوبا » أى مركوبا. طريق ركوب، وطرق رُكُب. وقال أوس :

تضمنها وهم ركوب كأنها   إذا ضم جنبيه المخارم رزدق

وهو الصف من الناس إذا انقطعوا ، وهو بالفارسية رَزْده".

وصيغة فاعل أيضا ، قال [3]: " وقد جاءوا بفاعل فى معنى مفعول ضدا، قالوا : سِرٌّ كاتم، أى مكتوم ، وأمر عارِف، وما أنت بحازِم عقل: أى محزوم عقل، وهذه تطليقة بائنة : أى مبانة فيها.

أخبرنا الثقة : ومثله قول الله جل وعلا : (لا عاصم اليوم من أمر الله) كأنه يريد لا معصوم، و (هو فى عيشة راضية) من ذلك أى مرضية، وقد يجوز أن يكون المعنى هى راضية لأهلها..". ويرى بعض النحويين أن العبارات تحتوى على فاعل مقدر بعد الصفات فالتقدير عنده سر كاتمه صاحبه أو سامعه وأمر عارفه الناس .. الخ .

ووافق اللغويون قطربا فى عد هذا النوع من الأضداد ، وأدخلوه فى كتبهم. وتنبه بعضهم إلى جمع الألفاظ المختلفة تحت صيغتى فعول وفعيل ، وفرقها

---

(١) ٨٤ ، وأورده الأصمعى ٨٠ ، وأبو حاتم ١٧٤ ، وابن السكيت ٣٥٣ ، وابن الأنبارى ٨٥ وأبو الطيب ٣١٠ ، وابن الدهان ١١، والصغانى ٤٧٢ .

(٢) ١٣ . وأورده الأصمعى ٩٠ ، وأبو حاتم ١٥٤ ، وابن السكيت ٣٦٢ ، وابن الأنبارى ٢٣٩ وأبو الطيب ٣٠٦ ، وابن الدهان ١٧، والصغانى ٤٨١ .

(٣) ٣٣ – ٤٤.

بعضهم الآخر. فجمع قطرب معظم صيغ فعول وعقد لها عنوانا خاصا بها ، ولم يجمع صيغ فعيل. واتبعه في الأمرين أبو حاتم، حتى اشتركا في كثير من الألفاظ التي أورداها (١٥٤ - ١٦٣). وجمع الأصمعي بعض صيغ فعول دون عنوان (٨٧ - ٩١) وأهمل صيغ فعيل. فاتبعه ابن السكيت.

وأضاف أبو حاتم صيغة فَعّال، التي تطلق على الفاعل والمفعول إليه. قال[1]: "التواب : التائب الفاعل . والتواب : الله تعالى. قال : (وإن الله تواب حكيم). وقال الله تعالى: (إن الله يحب التوابين)".

ويجدر بنا أن نلاحظ أن الأحداث التي تدل عليها هذه الألفاظ أو أغلبها تحتاج إلى الاشتراك ولا يمكن أن تقع لفرد واحد. فالتربية مثلا تحتاج إلى من يقوم بها وإلى من تقع عليه، والركوب يحتاج إلى راكب ومركوب .. إلخ .

٤ - الألفاظ المشتركة المعنى المختلفة مظاهره ، مثل قول قطرب [2]: "أهنف الرجل إهنافا - بالنون والتاء : ضحك ضحكا رويدا. وأهنف أيضا: بكى. ويقال : تهانف الرجل تهانفا : إذا ضحك ضحكَ تعجُّب ". وقال ابن الأنباري : " تهانف معناه قال : إيها وإيها في البكاء ". والواضح أن الإهناف هو الحركة والصوت اللذين يصدران من الباكي والضاحك، فالمعنى واحد، غير أن مظاهر مختلفة تتصل به . ومثله المأتم كما رأينا.

ولم ينفرد قطرب بهذا النوع ، بل وُجد عند غيره من أصحاب الأضداد . فقد أورد الأصمعي في كتابه طرب، التي مر بنا نقد ابن الأنباري لها. ولم أجد عندَ أبي حاتم من هذا النوع إلا ما نقله من قطرب وأبي زيد . مثال ذلك قوله[3]: " قال أبو زيد : طبخته: إذا

---

(١) ١٩٦، وأورده ابن الأنبارى ٣٣٨، وأبو الطيب ١١ ، وابن الدهان ٨ ، والصغانى ، ٤١١ .

(٢) ٥٢ ، وأورده ابن الأنبارى ٢٥٨ ، وأبو الطيب ٦٨٣ ، وابن الدهان ٢١ .

(٣) ٢١١ . وأورده أبو الطيب ٤٦٢ ، والصغانى ٥٥٤ ، ووضعه ابن الأنبارى فى أشباه الأضداد ١٨٥ .

شويته ، وكذلك إذا طبخته في القِدْر . قال: ويقال ، طبخته الشمس أى أحرقته ، وطبخته في التَّنُّور : أى شويته .." فالمراد بالطبخ الإنضاج، سواء أكان بالشى أم بالغلى فى القدر ..

والغريب أن ابن الأنبارى الذى نقد كثيرا مما ذكره غيره، وقع هو نفسه فيه، ورضى عن كثير منه. ومن أغرب ذلك قوله [1]. " الصلاة من الأضداد . يقال للمصلى من مساجد المسلمين صلاة، ويقال لكنيسة اليهود صلاة . قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) أراد لا تقربوا المصلى، هذا تفسير أبى عبيدة وغيره. وقال عز ذكره : (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) والصلوات عنى بها كنائس اليهود، واحدتها صلاة.." فالصلاة موضع صلاة الإنسان، مسلما كان أو مسيحيا أو يهوديا أو غيرهم.

ومثل هذا النوع أيضا في أضداد أبى الطيب، وابن الدهان، والصغانى، بسبب كونها تستهدف الجمع، فهى تورد ما أوردته الكتب السابقة عليها. بل أضاف بعضها ألفاظا جديدة لم أرها فيما بين يدى من كتب . ومثالها ما أورده الصغانى في قوله [2]: العَجْباء : التى يتعجَّب من حسنها، والتى يتعجب من قبحها". واللفظ غنى عن التعليق، فالواجب أن يفسر بأنه التى يتعجب منها، سواء كان ذلك التعجب للحسن أو القبح أو غيرهما.

٥ - المشترك المعنى المختلف المفهوم تبعا لاختلاف المتعلقات، مثل قول قطرب [3]: " ومنه أيضا راغ عليهم : أتاهم. وراغ عنهم: ذهب عنهم وتنحى. وقال الله جل ثناؤه (فراغ عليهم ضربا باليمين) أى أقبل عليهم" وقد نقد بعضهم قطربا على هذا اللفظ، قال ابن الأنبارى: " قال الفراء : لا يقال لمن رجع : راغ ، إلا أن يكون مُخفيا رجوعه.. وقال غير الفراء: لا يكون راغ أبدا

---

(١) ٢٢٥ . وانظر ٢٢٧ .

(٢) ٥٧٤.

(٣) ٢٠٩ ، وأورده أبو الطيب ٣٢٨، وابن الدهان ١١ ، ونقده ابن الأنبارى ٩٢ .

إلا بمعنى رجع على السبيل الذى ذكر الفراء ، وليس بحرف من الأضداد على ما ادعى قطرب ". وواضح أن معنى راغ واحد، وهو الحركة الخفية، ثم يحدد الحرف الذى يوضع بعد الفعل اتجاه هذه الحركة. فإذا كان عن، كانت الحركة إدبارا وابتعادا.

ولكن قطربا لم ينفرد بهذا النوع من الأضداد،بل وجد عند غيره من المؤلفين فى الأضداد. ومثاله عند الأصمعى ما جاء فى قوله [1]: " وحكى أن الإقهام الجوع، وأنشد : * وهو إلى الزاد شديد الإقهام * يقال أقهم عن الطعام وأقهى: إذا لم يشتهه. وأورد ابن السكيت وأبو حاتم وابن الأنبارى وابن الدهان والصغانى ما ذكره سابقوهم من هذا النوع، دون تعليق أو نقد. وأحسن من نقد هذا النوع هو عبد الفتاح بدورى فى قوله : " جلىّ ألا تضاد فى شىء من الرغبة أو الروغ أو الانصراف (فى قولنا رغبت فيه وعنه، ورغت عليه وعنه، وانصرفت إليه وعنه) إنما الضدية بين معنى فى وعن ، وعلى وعن، وإلى وعن . وهذه الحروف ألفاظ مختلفة، ليست من الضدية التى نبحث عنها فى شىء، فأين اللفظ الذى له معنيان متقابلان ".

٦ - الألفاظ التى اختلفت فى العدد الذى تدل عليه قال قطرب [2]: "وقالوا أيضا : الزوج، الفرد ، يقال : عندى زوجان من خِفاف أى خُفّان. والزوج: الزوج أيضا ". وعلق ابن الأنبارى (٢٤٠) على ذلك بقوله : " وهذا عندى خطأ ، لا يعرف الزوج فى كلام العرب لاثنين ، إنما يقال للاثنين زوجان. بهذا نزل كتاب الله ، وعليه أشعار العرب. قال الله عز وجل " وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى) أراد بالزوجين الفردين ، إذ ترجم عنهما بذكر وأنثى. وقال عز ذكره : (ثمانية أزواج من الضأن اثنين، ومن المعز اثنين)

---

(١) ١٣ . ورواه قطرب ١٠٤ ، وابن السكيت ٢٨٨، وابن الأنبارى ١٤٤ ، وأبو الطيب ٥٩٦ وابن الدهان ١٨ ، والصغانى ٦٣٦ .

(٢) ١١٢ ، وأورده أبو الطيب ٣٣٨ والصغانى ٤٩٢ ونقده ابن الأنبارى ٢٨١ .

وكذلك ما بعدهما، فالأزواج معناها الأفراد لا غير. والعرب تفرد الزوج في باب الحيوان، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل.. فمن ادعى أن الزوج يقع على الاثنين فقد خالف كتاب الله جل وعز ، وجميع كلام العرب، إذ لم يوجد فيهما شاهد له، ولا دليل على صحة تأوله". وأظن أن سبب هذا الخلط، أن اللفظ لا يطلق على كل فرد وإنما الفرد الذى لابد من اقترانه بآخر . وعلى أى حال فاللفظ لا يحتوى على معنيين متضادين، وإنما اختلف الناس في العدد الدال عليه فحسب: واحد أو اثنين ، وليس هذا بتضاد.

ووقع فيما وقع فيه قطرب من اللغويين أبو عبيدة ، قال ابن الأنبارى [1]: "ضِعْف حرف من الأضداد عند بعض أهل اللغة ، يكون ضعف الشيء مثله ويكون مثليه . قال الله عز وجل (يضاعف لها العذاب ضعفين) قال أبو العباس، عن الأثرم، عن أبى عبيدة معناه يجعل العذاب ثلاثة أعذبة، قال : وضعف الشيء مثله، وضعفاه مثلاه. وقال أبو عبد الله هشام بن معاوية : إذا قال الرجل : إن أعطيتنى درهما فلك ضعفاه ، معناه فلك مثلاه قال : والعرب لا تفرد واحدهما، إنما تتكلم بهما بالتثنية . وقال غير هشام وأبى عبيدة : يقع الضعف على المثلين. قال أبو بكر : وفى كلام الفراء دلالة على هذا ". وفى هذا القول مغالطة ، لأن ضعف الشيء إما أن يراد الشيء معه فيصير الجمع مثلى الأول ، وإما أن يراد وحده فيكون مثله فحسب.

وكذلك سار فى طريقهما ابن الأنبارى، إذ ارتضى قول الفراء [2]: " مِثْل حرف من الأضداد ، يقال : مثل ، للمُشبه للشيء والمُعادِل له، ويقال : مثل ، للضِّعْف فيكون واقعا على المثلين . زعم الفراء : أنه يقال رأيتكم مثلكم . يراد به رأيتكم ضعفكم، ورأيتكم مثليكم يراد به رأيتكم ضعفيكم. من هذا قول الله عز وجل : (يرونهم مثليهم رأى العين) معناه يرى المسلمون المشركين ضعفيهم،

---

(١) ٧٨ . وأورده ابن الدهان ١٤ ، والصغاني ٥٥١ .

(٢) ٧٩ . وأوردة ابن الدهان ١٩ ، والصغاني ٦٥٧ .

أى ثلاثة أمثالهم، لأن المسلمين كانوا يوم بدر ثلاث مئة وأربعة عشر رجلا، وكان المشركون تسع مئة وخمسين رجلا. فكان المسلمون يرون المشركين على عددهم ثلاثة أمثالهم" وفى هذا القول ما فى اللفظ السابق من خطأ فى الشرح .

ويقرب من هذا الضمير (نحن) ، الذى أدخله ابن الأنبارى فى أشباه الأضداد قال [1]: " ومما يشبه الحروف الأضداد نحن ، يقع على الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فيقول الواحد: نحن فعلنا. وكذلك يقول الاثنان والجميع والمؤنث. والأصل فى هذا أن يقول الرئيس الذى له أتباع يغضبون بغضبه، ويرضون برضاه، ويقتدون بأفعاله: أمرنا ونهينا ، وغضبنا ورضينا،لعلمه بأنه إذا فعل شيئا فعله أتباعه. ولهذه العلة قال الله جل ذكره : أرسلنا ، وخلقنا. ثم كثر استعمال العرب لهذا الجمع حتى صار الواحد من عامة الناس يقول وحده : قمنا وعدنا، والأصل ذاك ".

ومهما يكن ، فليس هذا النوع من الأضداد، وأسوتنا فى ذلك من أهمله من اللغويين أمثال الأصمعى وأبى حاتم وابن السكيت وأبى الطيب..

٧ - الأضداد فى اللغات. قال قطرب [2]: " المُعْصِر - فى لغة قيس وأسد - التى قد دنت من الحيض . وأعصرت المرأة إعصارا . وقد دنا إعصارها. وبلغة الأزد: التى قد ولدت أو تعنّست ". وسار على هذا المسلك جميع المؤلفين فى الأضداد ، وإن عارضهم بعض أصحاب المعاجم مثل ابن دريد . ومثال هذا النوع عند الأصمعى قوله [3]: فى المادة الأولى من كتابه : " القُرْء عند أهل الحجاز الطهر، وعند أهل

(١) ١١٣ . وأورده ابن الدهان ٢٠ .

(٢) ١٠١ . وأورده ابن الأنبارى ١٣٦ وأبو الطيب ٥٠٩ وابن الدهان ١٥ والصغانى ٥٨٤ .

(٣) وأورده قطرب ٩٩ ، وأبو حاتم ١٣٤ ، وابن السكيت ٢٧٦، وابن الأنبارى ٨ ، وأبو الطيب ٥٧١ ، وابن الدهان ١٧، والصغانى ٦٢٠ .

العراق الحيض.." وفى أضداده أيضا [1]: " قال أبو زيد : السُّدفة فى لغة تميم الظلمة ، وفى لغة قيس الضوء. قال ابن مقبل:

وليلة قد جعلت الصبح موعدها بصدرة العنس حتى تعرف السدفا

أى أسير حتى الصبحَ فترى ضوء الصبح . وقال العجاج : " * وأقطع الليل إذا ما أسدفا * أى أظلم ". وقال أبو حاتم [2]: " العَنْوة : القهر . وأهل الحجاز يقولون الطاعة . يقال : أخذته عنوة أى قهرا ، وقال أهل الحجاز طاعة ، وأنشدوا:

هل انت مُطيعى أيها القلب عنوة ولم تُلْحَ نفسٌ لم تُلَم فى اختيالها

وقال كثير :

تجنبت ليلى عنوة أن تزورها وأنت امرؤ فى أهل ودك تارك

أى طائعا " وكل ما ذكره السالفون من أضداد اللغات نجده عند اللاحقين منهم مثل ابن السكيت وابن الأنبارى وأبى الطيب وابن الدهان والصغانى.

٨ – ألفاظ التثنية التى لا تفرد. قال قطرب [3]: " الصَّرْعان : ناحيتا النهار، أى أوله وآخره . ومنه مصراعا الباب يلمان أيضا ، ضدان. ذلك لأول النهار وآخره ". وتابعه فى هذا ابن الدهان وحده. واعترض عليه ابن الأنبارى قائلا: " وقال غيره: الصرعان الغداة والعشى جميعا، ولا يقع على واحد منهما دون صاحبه . وكذلك القَرْنان والبَرْدان كما يقال لليل والنهار: الملَوان ، والفَتَيان، والرِّدفان، والعَصْران، والجَديدان ، والأجدّان ،وابناسُبات". وأغفله غيرهما، مما يدل على أن القدماء أنفسهم لم يرضوا عن هذا النوع.

---

(١) ٤٣ . وأورده قطرب ٥ ، وأبو حاتم ١١٤ ، وابن السكيت ٣١٦، وابن الأنبارى ٦٤ ، وأبو الطيب ٣٤٦ ، وابن الدهان ١٢ ، والصغانى ٥٠٠ .

(٢) ١٨٥ . وأورده قطرب ١٧٣ ، وابن الأنبارى ٤٢ ، وأبو الطيب ٤٩١ وابن الدهان ١٥ .

(٣) ١٠٦ ، وابن الدهان ١٤ ، وابن الأنبارى ١٢٧.

٩ - المشترك من الألفاظ دون أن يتضاد. ومثاله ما أوردته آنفا من جمرت الشعر، ولـلمرأة جماران. ونقد ابن الأنبارى له. وبرغم ذلك لم يبرأ بعض اللغويين من الخلط بين الألفاظ ذات المعانى المتضادة والألفاظ ذات المعانى المختلفة فقط، كما فعل قطرب فهذا هو الأموى يقول [١]: " نار غاضية : أى عظيمة . وليلة غاضية : شديدة الظلمة". والتضاد غير واضح فيه، إلا إذا فهمنا أن الغاضبة هى النار الشديدة الإضاءة.

ووردت فى أضداد الأصمعى كلمتان لا تمتان إلى الأضداد ، هما ضنين وظنين، قيل [٢]: " وأما قوله : " وما هو على الغيب بضنين " و " بظنين " فهما وجهان معروفان. فالضنين البخيل، يقال : ضننت أضن ضنا . والظنين المتهم، وهو من الظِّنة أى التهمة .." فهما أقرب إلى كتب الإبدال منهما إلى كتب الأضداد . ولذلك لم يوردهما أحد ممن جاء بعده .

وورد فى أضداد الأصمعى تفسير عارض للفظ الانقياص ، إذ قيل فى مادة (قَلص) [٣]: " ويقال قد قلص الظل : إذا قصر.. وقلص ماء البئر: إذا جَمَّ وكثر. قال الراجز :

يا ريها من بارد قلاص   قد جم حتى هم بانقياص

والانقياص : أن تنشق الركبة طولا أو السن، قال أبو ذؤيب الهذلى :

فراق كقيص السن فالصبر إنه   لكل إناث عثرة وجبور "

وسها ابن السكيت فى غمرة تتبعه لألفاظ الأصمعى ، فالتقط اللفظ، وخصص له مكانا بين أضداده، بعد مادة قلص . ولكن أحدا غيره لم يقع فى هذا السهو..

---

(١) الأصمعى ٦٢ ، وابن السكيت ٣٣٦ ، وابن الأنبارى ٢٠٩ ، وابن الدهان ١٦ ، والصغانى ٥٥٩ ، وأبو الطيب ٥٢٤ .

(٢) ١٠٩.

(٣) ١١ ، وابن السكيت ٢٨٦ .

١٠ – الألفاظ المختلف فى تفسيرها . قال ابن الأنبارى [1]: " فوق حرف من الأضداد ، يكون بمعنى أعظم كقولك : هذا فوق فلان فى العلم والشجاعة ، إذا كان الذى فيه منهما يزيد على ما فى الآخر، ويكون فوق بمعنى دون كقولك: إن فلانا لقصير وفوق القصير، وإنه لقليل وفوق القليل، وإنه لأحمق وفوق الأحمق، أى هو دون المذموم باستحقاقه الزيادة من الذم . ومن هذا المعنى قول الله عز وجل (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) يقال : معنى قوله : " فما فوقها " فما دونها . ويقال : معناه فما هو أعظم منها . وقال الفراء : الاختيار أن تكون فوق فى هذه الآية بمعنى أعظم، لأن البعوضة نهاية فى الصغر، ولم يدفع المعنى الآخر ولا رآه خطأ . وقال قطرب : فوق تكون بمعنى دون مع الوصف كقول العرب: إنه لقليل وفوق القليل ، ولا تكون بمعنى دون مع الأسماء كقول العرب: هذه نملة وفوق النملة، هذا حمار وفوق الحمار، قال : لا يجوز أن تكون فوق فى هاتين المسألتين بمعنى دون لأنه لم يتقدمه وصف ، وإنما تقدمته النملة والحمار وهما اسمان ..."

وهذا التعليل لجعل " فوق " من الأضداد خاطىء ، فهذا اللفظ لا يكون بمعنى " دون " أبدا. وعبارة إنه لأحمق وفوق الأحمق، أى يزيد عنه حمقا ، لا دونه حمقا. فالمتكلم بهذه العبارة يريد منها المبالغة فى وصفه بالحمق لا التقليل وكذا حال " فوق " مع جميع الصفات . أما مع الأسماء فاختلف فيها، ولكننا نقول أيضا إنها بمعنى " أعظم " لا غير . فمعنى الآية " إن الله عز وجل لا يستحيى أن يضرب الأمثال بالبعوضة، وما هو أكبر منها حجما من الحشرات والحيوان، مثل الذباب والطير والكلب والحمار، التى استمد منها الأمثلة فى الآيات المختلفة. فإذا كان يقصد من البعوضة الضآلة والصغر، فالمعنى أنه سبحانه وتعالى لا يستحيى أن يضرب الأمثال بالبعوضة وما هو أعظم منها صغرا

---

(١) ١٥٣ ، وأورده أبو حاتم ١٧٨ ، وأبو الطيب ٥٣٦، وابن الدهان ١٧ ، والصغانى ٦١٦ ، وانظر قطربا ١٦٣ .

وضآلة شأن. فالتفسيران يبينان أن " فوق " لم تخرج عن معناها الأصلى ، وهو " أعظم ".

ونلحق بهذا النوع قول قطرب الذى يثير من ابتسامة [1]: قالوا : ليال دُرْع: سود الصدو وبيض الأعجار، وليال دَرْع: بيض الصدور وسود الأعجاز . وشاة دَرْعاء يا هذا : بيضاء المؤخَّر سوداء المقدَّم، وشاة درعاء . سوداء المؤخر بيضاء المقدم " وقال ابن الأنبارى معلقا " وتابع قطربا على هذا جماعة من البصريين ".

فماذا كان يضيره لو فسر الليلة الدرعاء والشاة الدرعاء كما فعل عبد الفتاح بدوى بما اختلط بياضها وسوادها كأنها تلبس درعا، دون إشارة إلى المقدمة والمؤخرة فاستراح من عدها فى الأضداد . وما أكثر الأضداد التى من هذا النوع .

١١ - الأفعال ذات الدلالة الزمنية المختلفة ، قال قطرب [2]: " وقالوا فعل: لما وقع ، وفعَل . لما لم يقع . وفى التفسير (مُنع منا الكيل) . أى يمنع منا و (نادى أصحاب النار) أى ينادون . وقال الحطيئة :

شهد الحطيئة حين يلقى ربه　　　أن الوليد أحق بالعذر

يريد يشهد، لأنه قال : حين يلقى ربه، ولم يلقه بعد.

" ويكون أيضا يفعل : لما وقع ، ولما لم يقع ، مثل قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبنى　　　فمضيت عنه وقلت لا يعنينى

كأنه قال : ولقد مررت، لأنه قال : فمضيت عنه. وقال الآخر :

---

(١) ١٤٢ . وأورده أبو حاتم ١٣٢ ، وابن الأنبارى ١٦٥ ، وأبو الطيب ٢٧١ . وابن الدهان ١٠ ، والصغانى ٤٦٥ .

(٢) ١٢١ .

وإني لآتيكم تَشكُّرَ ما مضى من الأمر واستيجابَ ما كان في غد

أي ما يكون في غد ..".

وقال أيضا[1] : " ومن الأضداد - وهي آخره (يريد آخر الكتاب) -: إذ في القرآن لما مضى في معنى إذا ، وإذ لما يستقبل ويجيء أيضا في معناها. وقال الله عز وجل (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت) و (لو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم) المعنى إذا يفزعون وإذا يوقفون ولم يوقفوا بعد . وقال أيضا : (وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم) وكان القول يكون في القيامة . فهذا لما لم يقع . وقال أبو النجم :

ثم جزاه الله عنا إذ جزى جنات عدن في العلالي العلى

كأنه قال : إذ يجزى ، لأن هذا لم يقع بعد... وقال أوس :

والحافظ الناسَ في الزمان إذا لم يرسلوا تحت عائذٍ رُبَعا

وهبت الشمأل البليل وإذ بات كَميع الفتاةِ ملتفعا

فقال : إذ وإذا في معنى واحد .. " .

وارتضى أبو عبيدة هذا النوع من الأضداد ، وأدخله في كتابه . قال ابن الأنباري [2]: " قال أبو عبيدة : كان من الأضداد، يقال : كان للماضي، وكان للمستقبل. فأما كونها للماضي فلا يحتاج لها إلى شاهد، وأما كونها للمستقبل فقول الشاعر :

فأدركت من قد كان قبلي ولم أدع لمن كان بعدي في القصائد مَصْنعا

أراد لمن يكون بعدي . قال وتكون كان زائدة، كقوله تعالى (وكان الله غفورا رحيما) معناه والله غفور رحيم .

---

(١) ٢١٨ .

(٢) ٢٨ - ٢٩ .

" قال أبو عبيدة : ويكون من الأضداد أيضا ، يقال : يكون للمستقبل ، ويقال : يكون للماضى . فكونه للمستقبل لا يحتاج إلى شاهد، وكونه للماضى قول الصَّلتان يرثى المغيرة بن المهلب :

قل للقوافل والغُزاة إذا غزوا ... والباكرين وللمُجدِّ الرائح

إن السماحة والشجاعة ضُمِّنا ... قبرا بمرو على الطريق الواضح

فإذا مررت بقبره فاعقِر به ... كُوم الجِلاد وكلَّ طِرف سابح

وانضح جوانب قبره بدمائها ... فلقد يكون أخا دمٍ وذبائح

أراد : فلقد كان.

" قال أبو بكر : والذى نذهب إليه أن " كان ويكون " لا يجوز أن يكونا على خلاف ظاهرهما، إلا إذا وضح المعنى . فلا يجوز لقائل أن يقول : كان عبد الله قائما ، بمعنى يكون عبد الله. وكذلك محال أن يقول : يكون عبد الله قائما، بمعنى كان عبد الله، لأن هذا ما لا يفهم، ولا يقوم عليه دليل. فإذا انكشف المعنى حُمل أحد الفعلين على الآخر، كقوله جل اسمه (كيف نكلم من كان فى المهد صبيا) معناه : من يكون فى المهد فكيف نكلمه ، فصلح الماضى فى موضع المستقبل لبيان معناه . وأنشد الفراء :

فمن كان لا يأتيك إلا لحاجة ... يروح لها حتى تَقضَّى ويَغتدى

فإنى لآتيكم تشكر ما مضى ... من الأمر واستيجاب ما كان فى غد

أراد ما يكون فى غد. وقال الله عز ذكره (ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار) فمعناه : وينادى ، لأن المعنى مفهوم . وقال جل وعز : (يا أبانا منع منا الكيل) فقال بعض الناس : معناه يمنع منا. وقال الحطيئة :

شهد الحطيئة يوم يلقى ربه ... أن الوليد أحق بالعذر

معناه : يشهد الحطيئة . وقول أبي عبيدة : كان زائدة في قوله تبارك وتعالى : (وكان الله غفورا رحيما) ليس بصحيح ، لأنها لا تلغى مبتدأه ناصبة لخبر، وإنما التأويل المبتدأ عند الفراء ، " وكائنٌ الله غفورا رحيما " فصلح الماضى فى موضع الدائم، لأن أفعال الله جل وعز تخالف أفعال العباد، فأفعال العباد تنقطع، ورحمة الله جل وعز لا تنقطع، وكذلك مغفرته وعلمه وحكمته . وقال غير الفراء : كأن القوم شاهدوا الله مغفرة ورحمة وعلما وحكمة ، فقال الله جل وعز : (وكان الله غفورا رحيما) أى لم يزل الله عز وجل على ما شاهدتم "[1] .

ويرى الباحثون البلاغيون أن هذه الأفعال لم تخرج عن زمنها، سواء أدلت على الماضى أم على المضارع ، فهى مختلفة بمعناها الأصيل . وإنما استعمال المضارع فى الماضى التفات ذهنى، كى يبرز القائل الصور والأحداث الماضية ، ويجلبها تحت سمع السامع والقارئ وبصرهما، وكأنها تحدث فى الحاضر ، لتكون أشد تأثيرا فيه، وانطباعا فى ذهنه . واستعمال الماضى فى الزمن الحاضر التفات ذهنى ، كى يبرز القائل تأكده من حدوث هذه الأفعال فى المستقبل،وتيقنه من ذلك ، وكأنما قد وقعت حقا وانتهى الأمر. أما استعمال الأفعال الماضية والمضارعة فى غير زمنها فى بعض الشعر لغير غرض بلاغى ، فإنما هو أمر فرضته – فى غالب الظن – الضرورة ، وليس بالتوسع اللغوى ولا الأضداد.

١٢ – عبارات التفاؤل والتطير ، قال قطرب [2]: منه أيضا: رجل أعور : للذاهب العين ، ورجل أعور : للحديد البصر . ويقال غراب أعور ، لحدة بصره ، وقال الشاعر : * فى الدار تحجال الغراب الأعور * " وقال [3]:

---

(١) أورده أبو حاتم ١٩٨ ، وابن الدهان ١٨ ، والصغانى ٦٤٦ .

(٢) ٧٥ . وانظر ابن الأنبارى ٢٦٩ ، وأبا الطيب ٥٠٨ ، وابن الدهان ١٦ .

(٣) ٧٦ ، ١٧ ، وانظر أبا الطيب ٦٣ ، ١٢ ، وابن الدهان ٧ .

" وقالوا البصير لصحيح البصر . والبصير الأعمى . والآدم : الأبيض ، والظبيه الأدماء ابيضاء وآدم : أسود وبعير آدم : حسن البياض شديد سواد المقلتين ".

ووجد هذا النوع عند مؤلفي الأضداد جميعا ، وعند غيرهم، قيل في أضداد الأصمعي (١) " فإن أبو زيد الناهل في كلام العرب : العطشان والناهل الذى قد شرب حتى روى ، قال النابغة .

الطاعن الطعنةَ يوم الوغى ينهل منها الأسل الناهل

أى يروى منها العطشان . وقال الأصمعى : الأنثى ناهلة، والجمع نهال ، ورجل مُنْهِل : أى مُعْطِش ، وإبل نِهال : أى عِطاش ، يتطيرون بها من العطش فيقولون : هذه إبل ناهلة ..".

وقال الأصمعي (٢) : " سموا المفازة مفعلة من فاز يفوز : إذا نجا ، وهى مَهْلكة ، قال الله جل ثناؤه: (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) أى بمنجاة . وأصل المفازة مهلكة، فتفاءلوا بالسلامة والفوز، كقولهم للملدوغ سليم ،والسليم : المعافى".

وأضاف أبو عبيدة عبارات التطير، إذ قيل في أضداد الأصمعي (٣) : " قال أبو عبيدة يقال . فرس شوهاء . أى حسنة ، ولا يقال للذكر من هذا شيء . ويقال : لا تشوّه على ، أى لا تقل : ما أفصحك، فتصيبنى بالعين. قال : وما سمعنها إلا في هدين الحرفين . وأما القبح فيقال : قد شوه الله خلقه ، ورجل أشوه ، وامرأة شوهاء، قال الحطيئة

---

(١) ٤٥ . وأورده قطرب ٥٥ ، وأبو حاتم ١٣٥ ، وابن السكيت ٣١٨ ، وابن الأنبارى ٦٥ ، وأبو الطيب ٦٣٧ ، وابن الدهان ٢٠ ، والصغانى ٦٨٠.

(٢) ٣٨ وأورده ابن السكيت ٢٩٣ وابن الأنبارى ٩٥ ، وأبو الطيب ٥٦٠ والصغانى ٦١٥.

(٣) وأورده أبو حاتم ٦٢ وابن الأنبارى ١٨ وأبو الطيب ٤٠٨ ، وابن الدهان ٣

أرى ثَمَّ وجها شوه الله خلقه   فقُبِّح من وجه وقبح حامله

وقال أبو دواد يذكر فرسا :

فهى شوهاء كالجوالق فوها   مستجاف يضل فيه الشكيم "

وأورد أبو حاتم وغيره هذا اللفظ أيضا ، وفسره الأول تفسيرا واضحا ، إذ قال : " قال أبو عبيدة : مهرة شوهاء : قبيحة وجميلة . وقال أبو حاتم : لا أظنهم قالوا للجميلة : شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين ، كما قالوا للغراب : أعور لحدة بصره ".

وهذا النوع من التعبير ليس من الأضداد أيضا ، لأن قائله يريد أن يوهم السامع بحقيقة اللفظ لا ضده ، أو يوهم نفسه أيضا ، فهو حين يصف الملدوغ بالسليم يريد أن يوهم نفسه وسامعيه بأنه سليم معافى ولا خوف عليه . ولا يريد بأى حال من الأحوال أن يتصوره ملدوغا متألما. وكذا الحال فى بقية الألفاظ . وقد نقد عبد الفتاح بدوى هذا النوع فقال عنه : " إذا طبقنا بسائط علوم اللغة على أمثلة هذه الطائفة وجدنا المعنى الثانى مجازيا للكلمة. والأول هو المعنى الحقيقى ليس غير ، ومعنى الضدية لا يتحقق بين الحقيقة والمجاز لأنهما لا يتساويان فى فهمهما من الكلمة ، وإنما الذى يفهم هو المعنى الحقيقى فقط، ولا يفهم المعنى الثانى إلا بقرينته، وبالانتقال من المعنى الأول حتما ، فيفوت معنى الضدية" .

١٣ - صيغة أفعل قال قطرب [1] : " ومنه أيضا شكانى فلان فأشكيته : إذا شكاك فاعتنته، وقد يقولون أيضا : فأشكيته، أى زدته شكوى. ويقال : شكا إلى ما لقى فما أشكيته إشكاء ، وقال الراجز:

تمد بالأعناق أو تلويها   وتشتكى لو أننا نُشكيها "

---

(١) ٢٠١ . وأورده أبو حاتم ١٤٧ ،وابن السكيت ٣٦٥ ،وابن الأنبارى ١٤٠ ، وأبو الطيب ٣٩٠ ، وابن الدهان ١٣ ، والصغانى ٥٢٦ .

وارتضى الأصمعى هذا النوع ، وأدخله فى الأضداد ، قال [1] : " أطلبت الرجل : أعطيته ما طلب ، وأطلبته : ألجأته إلى أن يطلب ، ومنه قول ذى الرمة:

أضله راعيا كلبية صدرا   عن مطلب وطُلى الأعناق تضطرب

يقول : بَعُد الماء منهم حتى ألجأهم إلى طلبه، ويروى : « عن مطلب قارب وُراده عُصَب » .

" ويقال : اشتكيت الرجل : إذا أتيت إليه ما يشكو منه، وأشكيته: نزعت شكايته .

قال الراجز :

تمد بالأعناق أو تلويها   وتشتكى لو أننا نشكيها "

والأمر فى هذا يسير أيضا ، فالمعنى الأصلى فيها التعدية، قال الرضى[2]: "المعنى الغالب فى أفعل تعدية ما كان ثلاثيا "، فالمعنى الأصيل لأطلبَ ولأشكى جعله يطلب ويشكو . ولكن هذا الطلب، وهذه الشكوى ، كانا سببا فى الاستجابة ، أى إزالة أسباب الطلب والشكوى . فارتبط السبب (الشكوى) والمسبب (إزالتها) فى ذهن العربى، فربط بينهما فى لغته ،وأطلق عليهما لفظا واحدا . ولكن هذا اللفظ كان حقيقيا حين أطلقه على السبب ، وكان مجازيا حين أطلقه على المسبَّب ..

١٤ – صيغة تفعَّل ، قال قطرب[3] : " ويقال : تأثم فلان :كره الإثم ، وهو من لفظ الإثم ، وحَرِج أيضا يحرَج " أثم ".

---

(١) ٩٢ . وأورده أبو حاتم ١٧٩ ، وابن السكيت ٣٦٤ ، وابن الأنبارى ٤٨ ، وأبو الطيب ٤٥٧، والصغانى ٥٦١ .

(٢) شرح الشافية ١ – ٨٦ .

(٣) ٩٠ .

وقال ابن الأنباري [١] : " وتأثم حرف من الأضداد ، يقال قد تأثَّم الرجل إذا أتى ما فيه المَأثم ، وتأثم : إذا تجنَّب المأثم ، كما يقال : قد تحوَّب الرجل إذا تجنب الحُوب ، ولا يستعمل الحوب في المعنى الآخر .." وقال أيضا تحنث حرف من الأضداد . يقال : تحنث الرجل : إذا أتى الحِنْث ، وقد تحنث إذا تجنب الحنث ...".

وقال الرضي [٢]: " والأغلب في تفعَّل معنى صيرورة الشيء ذا أصله ، كتأهل وتألم .. أي صار ذا أهل ، وألم.. فيكون مطاوع فَعَّل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله إما حقيقة كما في ألبته فتألب، وأصلته فتأصل ، وإما تقديرا كما في تأهَّل ، إذ لم يستعمل أهَّل بمعنى جعل ذا أهل ". ومن الطبيعي أن هذه الصيغة تأتي من الأفعال التي تصلح فيها المطاوعة..

وقال الرضي أيضا [٣]: إن تفعل تأتي للتكلف نحو تشجَّع وتحلَّم ، وما هو بشجاع ولا حليم. أي الصفة منتفية عنه مسلوبة منه، وللاتخاذ، ويشترط أن يكون أصل الصيغة اسما لا مصدرا مثل تَردَّى وتوسَّد من الرداء والوسادة . فهذا المعنى يأتي من الأشياء المادية لا المجردة . وتأتي أيضا للعمل المتكرر في مُهْلة نحو تجرَّع وتفهَّم. وكذلك بمعنى استفعل في الطلب، والاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، نحو تَنجَّزته واستعظمته ،ومن الواضح أن الفعل فيهما متعد لا لازم ، وأخيرا تأتي للتجنب .

لو وضعنا هذه المعاني المختلفة لصيغة " تفعل " بجوار معنى التجنب ، لظهر لنا الفرق الجلي . فالصيغة فيها جميعا - ما عدا التكلف - متعدية لا لازمة، بخلاف الحال في معنى التجنب. فالاختلاف والتشابه إذن بين التكلف والتجنب.. والاثنان يفيدان السلب كما رأينا ، لأن متكلف الشيء يشعر بعدم

(١) ١٠٥ . وانظر أبا الطيب ١٧ ، وابن الدهان ٦ ، وأبا حاتم ٢٣١ .

(٢) ١١١ . وأورده ابن السكيت ٤٤٥ ، وابن الدهان ٩ .

(٣) شرح الشافية ١ : ١٠٤ — ١٠٧ .

وجوده فيه ، ولذلك يتكلفه. ولكن هناك أمرا ذاتيا فيهما يفرق بينهما، ذلك هو الأصل المشتقة منه الصيغة . فإذا كان الأصل مكروها فالصيغة للتجنب، مثل تأثم وتحوب. وإذا كان الأصل محبوبا فالصيغة للتكلف والتظاهر مثل تكرم وتحلم وتشجع . ويؤكد لنا ذلك أن الألفاظ الستة التى قيل إنها تأتى للتجنب مأخوذة من أمور مستكرهة ، وهى : تحنث، تأثم، تحرج ، تحوب ، تنجس، تهجد، والهجود مستكره للأتقياء الذين يجمل بهم أن يقضوا الليل فى العبادة وذكر الله ، ومن هنا وصفته بالاستكراه [1]: ولما كان العرب يستعملون هذه الصيغة فى أحد المعانى كانوا يحرمون استعمالها فى غيره إلا إذا كان لا يلتبس به، ولذلك قال الرضى[2]: " ليست هذه الزيادات قياسا مطردا، فليس لك أن تقول فى ظرف: أَظْرَف ، وفى نصر : أنصر...وكذا لا تقول : نَصَّر ولا دخَّل . وكذا فى غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله فى المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب ، أو عرَّض للذهاب ، أو نحو ذلك " ويدلنا على ذلك أنهم لم يرووا لنا شواهد على استعمال هذه الألفاظ فى غير التجنب . وصرح ابن الأنبارى بأن تحوب للتجنب وحده .

١٥ - الصيغ المتشابهة فى ظاهرها المتضادة المعانى وفقا لاختلاف تصريفها وأصلها .

قال قطرب [3] : " ومنه أيضا أردأت الرجل: أعنتُه، وأرديته، وقول الله جل ثناؤه (رِدءًا يصدقنى) وقالوا أيضا : أرديته : أَعنتُه، وأرديته: أهلكته " وأظهر أمثلة من هذا النوع صيغة اسمى الفاعل من " افتعل " و " انفعل " من

---

(١) انظر تاج العروس : حنث .

(٢) شرح الشافية ١ - ٨٤ .

(٣) ١٨٥.

الأجـوف والمضـاعف . وقـد زاد هـذه الفـئة أبـو حـاتم فـى أضـداده ، قـال [1]: " مـا كـان مـن المعـتل مـن بـنات الـياء والـواو الـتى فـى موضـع العـين، أومـن المضاعف على مفـتعِل ومفـتعَل، لفظهمـا فـيه سـواء، كقولـك : مخـتار ، للفـاعل والمفعـول بـه ، اخـترت عـبد الله مـن الـرجال فأنـا مخـتاره وهـو مخـتار ، وكذلـك المُـزدان مـن الزَّيْن، والمُعـتاض ، والمقـتال، والمعـتَد، الفـاعل والمفعـول بـه، يقـال : اعـتدّ فـلان شـيئا ، فالـرجل معـتدّ، والشـىء معـتد. وكذلـك المـنقاد ، نقـول : انقـدت لـك ، فأنـا مـنقاد (لـك) . والأصـل : أنـا مُـنقوِد لـك ، وأنـت مُـنقَود لـك . قـال أبـو حـاتم : " والأصل فـى المخـتار إذا كـان فـاعلا : مخـتير، فكـرهوا حـركة الـياء فأسـكنوها ، ثـم قلـبوها ألفـا للفـتحة قبـلها. وأمـا مخـتار مفـتعل، فالأصـل : مختـيَر ، الـياء مفـتوحة فكـرهوا حركـتها فأسـكنوها ثـم قلـبوها ألفـا. وكذلـك مكـتال ، لأنـه مـن بـنات الياء ، من كال يكـيل، فكـرهوا حـركة الـياء فأسـكنوها،ثم قلـبوها ألفـا لانفـتاح مـا قبـلها . ومعـتد ، أصـلها معـتدِد ، بالكسـر للفـاعل، ومعـتدَد ، بالفـتح لـلمفعول بـه ، فتحركـت الدالان ، فأسكنوا الأولى ثم أدغموها فى الثانية فاستوت اللفظتان".

ورضـى الـتوزى وابـن الدهـان عـن هـذا الـنوع فـأدخلاه فـى أضـدادهما ، ولكـنه لم يحـظ بمـثل هـذا القـبول عـند غيرهمـا ، فـنقده أبـو الطيـب -- كمـا رأيـنا – نقـدا مـرا، ونفـاه مـن الأضـداد واكـتفى غـيره بإهمالـه . وكشـف عـبد الفـتاح بـدوى عـن رأيـه فـى هـذا الـنوع فـى قولـه : ولا جـرم أن دعـوى التضـاد فـى هـذه الطائفـة إنمـا هـو اعتـبار للـنغمة الصـوتية فقـط ، مـع تناسـى حقـيقة الكـلمة ومقياسـها. فمخـتار الـذى أصـله مخـتير بكسـر الـياء لا يمكـن أن يقـال إنـه مخـتار الـذى أصـله مخـتير بفـتحها . ومـن ثـم تكـون دعـوى التضـاد فـى هـذه الطائفـة أشـبه بـالهذر مـنها بالحقائق العلمية، لأن التضاد إنما يتصل بالمعانى لا بالأنغام ".

ونسـى هـذا الكاتـب أن التضـاد يقـوم عـلى الأنغـام (أصـوات الكـلمات) ومعانـيها فـى نفـس الوقـت ، وأنـه لـو فـرق بـين الاثـنين مـا وجـدت الأضـداد ،ومـا

(١) ١٧٥.

وُجد بحث فيها . ونسى أن الصرفيين عندما يقولون إن مختار أصلها مختير بكسر الياء إذا كانت اسم فاعل ، أو بفتحها إذا كانت اسم مفعول ، فكُرهت حركة الياء فحذفت، وقلبت الياء ألفا ، لا يريدون بذلك أن العرب نطقوا بها - أول ما نطقوا - بالياء المحركة، ثم مر عليهم طور نطقوا فيه بالياء الساكنة ، ثم فى الأطوار الأخيرة بالألف. فحسهم اللغوى ، وذوقهم أصوات الألفاظ ، جعلاهم يستعملون اللفظ بالألف منذ الوهلة الأولى ، لأنهم لم يستحسنوا غيرها ، حتى قبل وجوده . أما الصرفيون فيفترضون أنه لو كانت اللفظة فى أصلها على هذا البناء، لاستمر بها التغيير إلى ما صارت عليه . فكأنما أقام الكاتب رده على افتراضات . وعدها حقائق علمية ، فانهار نقده، ولم يستطع الوقوف على قدميه . فالصيغتان فى الحقيقة والواقع لا فرق بينهما، ولم يكن يوجد فرق صوتى بينهما قط.

ولكننا - برغم انهيار نقده - لا نستطيع أن نلحق بهذا النوع من الألفاظ معنيين متضادين، وإنما نقول إن فيها تضادا فى اتجاه المعنى، لا المعنى نفسه . فهو مرة متجه إلى الفاعل ، وأخرى إلى المفعول، ولكنه هو هو، فى المرتين . فالاختيار لم يتغير ، وإنما اتجه القائل ذات مرة إلى فاعل هذا الحدث، واتجه فى المرة الثانية إلى الذى وقع عليه الحدث .

تلك هى الأنواع التى أطلق عليها قطرب لفظ الأضداد ، وأدخلها فى كتابه . وقد ارتضاها أكثر المؤلفين - كما رأينا - وزادوا عليها أنواعا أخرى، نتتبعها فى كلامنا التالى .

١٦ - الأضداد المجازية ، أى التى أحد معنييها حقيقى، والآخر مجازى. ويتمثل هذا النوع فى صنفين من الألفاظ :

(أ) فالصنف الأول : الألفاظ التى تطلق على الإناء وما فيه . وظهر هذا الصنف عند أبى عمرو بن العلاء. قيل فى أضداد الأصمعى[1] : " قال أبو عمرو: الإرة : النار ، والإرة : الحفرة التى فيها النار " . ووجد عند أبى زيد، قيل

---

(١) ٦٤ ، وأورده ابن السكيت ٣٣٨، وابن الأنبارى ٢٠٨، والصغانى ٣٧٣ .

فـى أضداد الأصـمعى [1] : " الظعيـنة : المـرأة عـلى الـبعير ، ويجـوز أن تكـون فـى بيتها . قـال أبـو زيـد : الظعـائن : الهـوادج ، وإنمـا سميـت النسـاء ظعـائن لأنهـن يكـنَّ فـيها ". وارتضـى أبـو عبـيدة هـذا الصـنف ، قـيل فـى أضـداد الأصـمعى [2] : "قـال أبـو عبـيدة : الكـأس : الإنـاء الـذى يشـرب فـيه ، والكـأس: مـا فـيه مـن الشـراب" وسـار عـلى ذلـك الأصـمعى، وروى فـى أضـداده [3] : " ويقـال ناقـة ثِـنْى : إذا ولدت بطنين ، وثنيُها : ما فى بطنها ..

وسـار المـتأخرون عـلى هـذا الـنهج، الـذى اخـتطه الرعـيل الأول مـن اللغويـين ، فـأورد ابـن السـكيت وأبـو حـاتم وابـن الدهـان والصـغانى مـا أورده السـابقون علـيهم مـن أمـثلة هـذا الصـنف مـن الأضـداد . وأورد أبـو حـاتم مـثالا لم يـورده مـن قـبله ، قـال [4] " المِجْمـر : العـود الـذى يدخَّـن بـه . والمجـر أيضـا : الـذى يوضـع فـيه الدُّخْنة ، ومنه قول ابن أحمر:

لم يعدُ أن فتق الشجاع لَهَاته   وافـترَّ قارحـه كلـز المجمر

أراد أنـه أول مـا بـزل فقارحـه مـثل الحديـدة الـتى يلـزمها المجمـر مـثل الشـعيرة أو أصغر".

ونسـتطيع أن نضـع فى هذا الصنف مثال ما جاء فى أضداد الأصمعى [5]: "الراوية : الـبعير الذى يستقَى عليه الماء، يقال : رويت عليه أروى رَيَّة : إذا استقيت عليه ، وبه سميت الراوية التى عليه، وإنما هى المزادة ، قال أبو النجم :

---

(١) ٦٨ . وأورده ابن السكيت ٣٤٢ وابن الأنبارى ١٠٠ وابن الدهان ١٥ والصغانى ٥٦٦ .

(٢) ٦٧ . وأورده ابن السكيت ٣٤١ وابن الدهان ١٨ ، والصغانى ٦٣٩، وجعله ابن الأنبارى من أشباه الأضداد .

(٣) ٦٥ . وأورده ابـن السكيت ٣٣٩ وابن الأنبارى ٢١١ وأبو الطيب ١١٩ وابن الدهان ٨ والصغانى ٤١٦.

(٤) ٢٧٣ . وأورده ابن ادهان ٨ .

(٥) ٦٩ . وأوردهٔ ابن السكيت ٣٤٣ وابن الأنبارى ١٠١ وابن الدهان ١١.

تمشى من الرِّدة مشىَ الحُفَّل　　　مشىَ الروايا بالمزاد الأثقلِ

يقال : أردتِ الناقة ، وذلك إذا كانت عطشى ثم رويت فعطنت ، فينفتح ضرعها حتى تحسَب أنها حامل .."

وجعل عبد الفتاح بدوى هذا النوع وألفاظ التفاؤل والتطير طائفة واحدة ، ووجه إليها النقد الذى ذكرته آنفا . والحق أن المعنى لم يتغير ولم يتضاد فى أى لفظ منها. وإنما كان من سنن العرب إطلاق اللفظ الواحد على الشىء وما يلازمه، لاتجاه الذهن إلى الاثنين معا كلما ذكر أحدهما . فكان اللفظ فى أصالته يدل على أحد المعنيين ثم انتقل مجازا إلى المعنى الثانى لما بينهما من تلازم فى الواقع والذهن .

(ب) لفظ أُمَّة ، الذى زاده ابن الأنبارى ، إذ قال (1) : " الأمة حرف من الأضداد يقال : الأمة للواحد الصالح الذى يُؤتَم به ، ويكون عَلما فى الخير، كقوله عز وجل : (إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا) ويقال : الأمة للجماعة، كقوله عز وجل : (وجد عليه أمة من الناس يسقون)..ويقال : الأمة أيضا للواحد المنفرد بالدين ..".

وواضح أن عدَّ هذا اللفظ من الأضداد فيه تعسف . فالمعنى لم يتضاد فى إطلاق اللفظ على المفرد أو الجماعة . بل إنى أعتقد أنه – حين يطلق على الفرد – يحتفظ بدلالته على الجماعة . فالآية تصف إبراهيم عليه السلام بأنه كان يعادل فى دينه وورعه وتقواه الجماعة من الناس ، أو أنه جمع إيمان الأمة وورعها وتقواها فى شخصه ، أو أنه كان كل المؤمنين فى وقته القانتين الحنفاء ولم يكن مؤمن غيره .

وأضاف ابن الأنبارى إلى ما سبق أنواعا أخرى، لست على يقين أكلُّها من عنده أم ينقلها عن غيره ، إذ لا دليل يميل بالمرء إلى أحد هذين الرأيين إلا فيما أسنده إلى غيره. وهاك هذه الأنواع :

---

(1) ١٦٩ وأورده ابن الدهان ٦ ، والصغانى ٢٨١ .

١٧ - الأفعال المتعدية واللازمة بمعنى واحد . قال [١] : " زال حرف من الأضداد . يقال : قد زال المكروهُ عن فلان ، وقد زال الله المكروه عنه بمعنى أزال.. وخان حرف من الأضداد . يقال : خان النعيم فلانا ، وخان الدهرُ النعيمَ فلانا فيكون النعيم فاعلا في حال، ومفعولا في حال، وخان غير متغير اللفظ .. وطل حرف من الأضداد . يقال : طَلَّ فلان دم فلان إذا أبطله ،وطل دمُ فلان: إذا بطل ، والاختيار طُل دمه.." ولا شك أن ابن درستويه كان يتحدث عن هذا النوع، حين ذكر أن العرب تحذف أحيانا حرف الجر للتخفيف عند كثرة الاستعمال. فالاستعمال الأصيل للفعل كان باللزوم ثم حذفت منه أداة التعدية للخفة.

١٨ - الحروف والأدوات ، التي تدل على معان مختلفة مثل قوله [٢]: "قال بعض أهل العلم : إن حرف من الأضداد أعني المكسورة الهمزة المسكنة بالنون، يقال : إن قام عبد الله ، يراد به : ما قام عبد الله . حكى الكسائي عن العرب: إن أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية . فمعناه : ما أحد . وحكى الكسائي أيضا عن العرب : إن قائما على معنى إن أنا قائما ، فتُرك الهمز من أنا ، وأدغمت نون إن في نون أنا : فصارتا نونا مشددة كما قال الشاعر :

وترمينني بالطرف أي أنت مُذنب　　　وتَقْـلينني لكنَّ إياك لا أقلِـي

أراد : لكن أنا إياك ، فترك الهمز وأدغم. يقال: إن قام عبد الله ، بمعنى: قد قام عبد الله . قال جماعة من العلماء في تفسير قوله جل وعز (فذكر إن نفعت الذكرى) معناه : فذكر قد نفعت الذكرى .." ومن هذا الصنف أيضا علاجه لهل ،وما ، وأو ، وقلده فيها الصغاني وابن الدهان. ولم يكن اعتبار هذه الحروف من الأضداد من ابتكاره إنما هو مقلد فيها ، بدليل عبارة " قال بعض أهل العلم " ويبدو أنه يريد بذلك الكسائي في هذه المادة . وحقيقة الأمر

---

(١) ١٧٥ - ١٧٧ . وأوردها ابن الدهان ١٢ ، ١٠ .

(٢) ١١٦ .

فى هذه الحروف والأدوات أنها بقايا ألفاظ قديمة ، تخلفت لدينا من الأطوار الأولى من اللغة ، وأن معظمها يتألف من عناصر إشارية مثل النون . فهذه المعانى المنسوبة إليها وصلت إلينا من مراحل مختلفة من التطور اللغوى ، ولا يستطاع الحكم بأن هذه الأنواع من الألفاظ من الأضداد [1] .

وقد عقب عبد الفتاح بدوى على هذا النوع بقوله : " ودعوى التضاد فى هذه الطائفة تهافت لأن معنى اللفظ لا تضاد فيه لأن الأوضاع مختلفة، فما النافية ليست ما الموصولة حتى نعقد تضادا أو غير تضاد بين المعنيين ".

١٩ - التصغير ، أضافه ابن الأنبارى فى قوله [2]: " من الأضداد أيضا التصغير ، يدخل لمعنى التحقير ، ولمعنى التعظيم . فمن التعظيم قول العرب : أنا سُرَيسير هذا الأمر ، أى أنا أعلم الناس به . ومنه قول الأنصارى يوم السقيفة: أنا جُذَيلها المحكَّك وعُذَيقها المرجَّب، أى أنا أعلم الناس بها . فالمراد من هذا التصغير التعظيم لا التحقير . والجذيل : تصغير الجِذْل ،وهو الجذع ، وأصل الشجرة . والمحكك : الذى يُحتك به ، أراد أنا يشتفَى برأيى كما تشتفى الإبل أولاتُ الجرب باحتكاكها بالجذع. والعذيق : تصغير العِذْق، وهو الكباسة ، والشمراخ العظيم . والمرجب: الذى يُعمَّد لعظمه. وقال لبيد فى هذا المعنى :

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دويهيةٌ تصفرّ منها الأنامل

فصغر الداهية معظِّما لها لا محقرا لشأنها ..".

واختلف العلماء فى التصغير ، قال الرضى [3]: " قيل يجىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظم،

---

(١) انظر كتاب التطور للغة العربية لبرجشتراسر.

(٢) ١٩١ .

(٣) شرح الشافية ١ : ١٩ .

لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ... واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل . واستدل أيضا بقوله :

فويق جُبيل شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا

ورد بتجوز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده".

نضيف إلى ذلك أن تصغير اللفظ المفرد لا يفيد إلا الصغر وما أحاط به من ظلال وإيحاءات كالرحمة والإشفاق والعطف والتدليل وما إليها . أما المعانى الأخرى التى تسبَغ على الألفاظ المصغرة فتأتيها من تأليفها مع ألفاظ أخرى فى سياق واحد واللفظ لا محالة يتغير معناه بعض الشيء عند التأليف: ضيقا واتساعا ، ليأتلف مع جيرانه ويتجه معها فى اتجاه واحد . ويجب أن تقوم دراسة الأضداد على الألفاظ المفردة ، لا المؤلفة فى عبارات .

٢٠ - ما يحتمل معنيين متضادين من العبارات . وأعتقد أن الذى دفع ابن الأنبارى إلى الخوض فيه اتصاله بالقرآن. ونستطيع أن نصنفه إلى ثلاث فئات ، هى :

(أ) الآيات القرآنية ، وهى أكثر الفئات ورودا فى الكتاب ،وأكبرها حظا من تناول المؤلف، الذى يطيل فى بعضها ، ويورد أقوال المفسرين المختلفة. ومن أقصر الأمثلة على ذلك قوله [1] : " ومما يفسر من كتاب الله جل وعز تفسيرين

---

(١) ٢٩٢ . وانظر ١٦٧ - ٨ ، ١٩٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧، ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٣٣، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٥٧.

متضادين قوله جل اسمه : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) فيقول بعض المفسرين . الرجل المؤمن هو من آل فرعون ، أى من أُمته وحَيه ومن يدانيه فى النسب.. ويقول آخرون : الرجل المؤمن ليس من آل فرعون، إنما يكتم إيمانه من آل فروع . وتقدير الآية عندهم : وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون"

(ب) الشعر ، وهو إن كان أقل من الآيات عددا إلا أن حظه من التناول لا يقل عن حظ الآيات طولا . ومثاله قوله [1] : " ومما يفسر من الشعر تفسيرين متضادين قول قيس بن الخطيم :

أتعرف رسما كاطراد المذاهب ... لعمرةَ وحشا غير موقفِ راكب

ديار التى كادت ونحن على منى ... تحل بنا لولا نجاء الركائب

قال ابن السكيت : أراد بقوله : غير موقف راكب ، إلا أن راكبا وقف ، يعنى نفسه . وقال غيره : لم يرد الشاعر هذا ، ولكنه ذهب إلى أن " غيرا " نعت للرسم ، تأويله : أتعرف رسما غير موقف راكب. أى ليس بموقف للراكب لاندراس الآثار منه وامّحاء معالمه فمتى بَصُر به الراكب من بُعْدٍ ذُعر منه ، فلم يقف به..".

(جـ) الأقوال . وهى تعادل الشعر كثرة، ويتفاوت حظها من طول التناول. وأقصر أمثلتها قوله [2]: " ومن الأضداد أيضا : قولهم: أقسمت أنْ تذهب معنا، يحتمل معنيين : أحدهما أقسمت ألا تذهب معنا، والآخر أن تذهب معنا. وكذلك نشدتك الله أن تذهب معنا ، يحتمل المعنيين جميعا . ".

---

1) ١٨٣ وانظر ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢٣٨

(٢) ٢٠٠ - ٢٠٢ وانظر ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٠٦.

ووضع هذه العبارات في الأضداد غريب، أنكره بحق المستشرقون وعبد الفتاح بدوى. فلا يوجد لفظ معين يمكن أن يلصق به معنيان متضادان، وإنما يستفاد المعنيان من السياق والقرائن .

٢١ - المقلوب من العبارات ، بأن ينسب الحدث إلى غير فاعله . وأمثلته نادرة عنده كقوله [١]: " ويقال تهيبتِ الطريقَ وتهيبني الطريقُ بمعنى ، وهذا من الأضداد .. قال أبو بكر: وهذا عندى مما يقلب لأن اللبس يؤمن في مثله ، فيقال : تهيبني الطريق، لأنه معلوم أن الطريق لا تتهيب أحدا ..".

ووجد ابن الأنبارى مجموعة من الألفاظ تقارب الأضداد ، ولكنها لا تماثلها كل المماثلة ، فميزها عنها بعض التمييز ، وسماها أحيانا " أشباه الأضداد " وأحيانا " ما يجرى مجرى الأضداد " ونجد تحت الاسم الأول الأصناف التالية :

١ - الألفاظ ذوات المعانى الحقيقية والمجازية قال [٢] : " سمع حرف من الحروف التى تشبه الأضداد يكون بمعنى أجاب . من ذلك قولهم : سمع الله لمن حمده ، معناه أجاب الله من حمده . ومن هذا قوله عز وجل : (أجيب دعوة الداعى إذا دعان) .

وقالوا : يكون سمع بمعنى أجاب ، وأجاب بمعنى سمع ، كقولك للرجل: دعوتَ من لا يجيب ، أى دعوت من لا يسمع، وأنشدنا أبو العباس.

دعوتُ اللهَ حتى خفت أن لا   يكون الله يسمع ما أقول

أراد يجيب ما أقول . وقال جماعة من المفسرين : معنى الآية أجيب دعوة الداع إذا دعان فيما الخِيرة للداعى فيه ، لأنه يقصد بالدعاء قصدَ صلاح شأنه ، فإذا سُئل ما لا صلاحَ له فيه فإن صَرْفَه عنه إجابةٌ له فى الحقيقة ". والحق أن

---

(١) ٥٦ .

(٢) ٨٠ . وأوردهُ ابن الدهان ١٢ ، وعقب عليه بأن فيه نظرا .

الإجابة معنى مجازى لسمع ، لأن السمع أول مرحلة من مراحل إجابة الطلب أو الدعاء ، أو هى نتيجة السمع عند الرضى، فلا إجابة بدون سماع . ولما كان الأمران بهذا الارتباط صح توسيع معنى السمع والإجابة بحيث تشمل المراحل كلها . فهذا الاستعمال توسع وتجوز لا تضاد، ولا شبهه . ويبدو من عبارة ابن الأنبارى أنه ينقل كلام بعض الناس قبله. ونضع فى هذا الصنف لفظى كأس وطبخ الذى سبق الكلام عليهما، واعتبرهما ابن الأنبارى من أشباه الأضداد .

٢ - الألوان . قال [1] : " ومما يشبه حروف الأضداد الأحمر ، يقال أحمر للأحمر، ويقال رجل أحمر إذا كان أبيض . قال أبو عمرو بن العلاء : أكثر ما تقول العرب فى الناس أسود وأحمر . قال : وهو أكثر من قولهم أسود وأبيض ، وأنشد ابن السكيت لأوس بن حجر :

وأحمر جعدا عليه النسور   وفى ضِبْنه ثعلب منكسر
وفى صدره مثلُ جيبِ إلفتا   ة تشهق حينا وحينا تَهِر

قوله : فى ضبنه : معناه فى إبطه . والثعلب : ما دخل من طرف الرمح فى جُبة السنان. وقوله : تشهق حينا : شهيق الطعنة أن تدخل الريح فيها فتصوت. وتهر : معناه تقبقب " . وكذا قال عن الأصفر والأخضر والأسود . ولكن هذه الألفاظ جميعا لا تضاد ولا شبهة فيها ، وإنما الألوان نفسها لا تكون خالصة ، فبعضها أصفر مائل إلى السواد، وبعضها أبيض يشوبه شىء من حمرة، وبعضها أخضر يغلب عليه السواد.. وهكذا . ولم تضع العرب ألفاظا خاصة لجميع هذه الألوان الفرعية، اكتفاء بالرئيسية منها، فأصبح اللفظ الواحد يطلق على الدرجات المختلفة من اللون، فظُن أنه من الأضداد . وأدخل الصغانى وابن الدهان هذه الألوان كلها فى أضدادهما، كما أدخل قطرب فيها الأصفر.

---

(١) ٢٣١ .

٣ - عبارات الاستهزاء . قال [1] : " ومما يشبه الأضداد قولهم فى الاستهزاء : مرحبا بفلان ، إذا أحبوا قربه ،ومرحبا به إذا لم يريدوا قربه . فمعناه على هذا التأويل: لا مرحبا به . فالمعنى الأول أشهر وأعرف من أن يحتاج فيه إلى شاهد. والمعنى الثانى شاهده :

مرحبا بالذى إذا جاء الـ   ـخير أو غاب غاب عن كل خير

هذا هجاء وذم ، معناه مرحبا بالذى إذا جاء غاب عن كل خير ، جاء الخير أو غاب . وتأويل مرحبا : لا مرحبا به ..

" ومما يشبه الأضداد أيضا قولهم للعاقل: يا عاقل ، وللجاهل إذا استهزأوا به : يا عاقل ، يريدون يا عاقل عند نفسك ، قال الله عز وجل : (ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم ، ذق إنك أنت العزيز الكريم) معناه عند نفسك، فأما عندنا فلست عزيزا ولا كريما.وكذلك قوله عز وجل فيما حكاه عن مخاطبة قوم شعيب شعيبا بقولهم :(إنك لأنت الحكيم الرشيد) " أرادوا أنت الحليم الرشيد عند نفسك . قال الشاعر :

فقلت لسيدنا: يا حليم   إنك لم تأسُ أَسْوا رفيقا

أراد يا حليم عند نفسك فإنما عندى فأنت سفيه ".

وهذه العبارات لا تضاد ولا ما يشبهه فيها ، فالمتكلم حين وصف الجاهل بالعاقل لم يقصد قط أن يصفه بحقيقته وهى الجهل، بل أراد وصفه بالعقل . وأعنى بذلك أنه لم يرد أن نتصور إنسانا جاهلا بقوله: يا عاقل، بل أرادنا أن نتصور إنسانا عاقلا، ونستحضر هذه الصورة أمامنا حتى نمتلىء إحساسا بها، ثم ننظر إلى هذا الجاهل ونرى مدى انطباق الصورة عليه. ومن المفارقة فى الصورتين يأتى الاستهزاء والضحك.ولو كان يريد منا أن نتصور إنسانا جاهلا

---

(١) ١٥٦ ، ١٥٧ . وأوردها ابن الدهان ١١، ١٦.

بقولــه هــذا ، مــا جعلــنا نضــحك، لأن الســورتين ســتنطبقان، ولا تــبرز المفارقــة بينهما .

أمـا الصـنف الـثانى ، أو مـا يجـرى مجـرى الأضـداد عـنده ، فهـو الأعـلام الـتى يحـتلف فـى عروبـنها أو أعجميـتها قـال [١] : " وممـا يفسـر مـن كـتاب الله جـل وعـز تفسـيرين متضـادين قولـه عـز وجـل " طـه " . قـال بعـض المفسـرين. معناه ، يا رجـل بالسـريانية . وقـال غـيره : معـناه : يـا رجـل ، بلغـة عـك ، وزعـم أن عكـا يقولون للرجل : طه ، وكذلك للرجال والنسوة ، وأنشد :

إن السفاه كطه من خليقتكم   لا قدس الله أخلاق الملاعين

وقـال الأخفـش: طـه علامـة لانقطـاع السـورة الـتى قبـلها. وقـال الفـراء : طـه بمـنزلة (الم) ، ابـتدأ الله جـل وعـز بهـا مكتفـيا بهـا مـن جمـيع حـروف المعجـم، لـيدل العـرب عـلى أنـه أنـزل القـرآن عـلى نبـيه باللغـة الـتى يعـلمونها والألفـاظ الـتى يعقلونها كى لا تكون لهم على الله حجة".

وقـال [٢] : " ومـنها أيضـا يعقـوب يكـون عربـيا لأن العـرب تسـمى ذكـر الحَجـل يعقوبا ويجمعونه يعاقيب، قال سلامة بن جندل:

أودى الشباب حميدا ذو التعاجيب   أودى وذلك شأو غير مطـلوب

ولى حـثيثا وهـذا الشـيب يطلبه   لو كـان يدركه ركضُ اليعاقيب

وأجـرى القـول نفسـه عـلى إسـحاق، وعـلى لفـظٍ مـن غـير الأعـلام ، هـو مشكاة ، الـتى قـيل إنهـا حبشـية وقـيل عربـية، ولا شـك أن الأسـاس الـذى أقـام علـيه ابـن الأنـبارى القـول بتضـاد هـذه الأعـلام أو جـريانها مجـرى الأضـداد مـنهار لا قائمـة لـه، ولا يحتاج إلى تفنيد .

---

(١) ٣١٤.

(٢) ٣٣٧.

الفصل الأول

التأليف فى الأضداد

أسباب التأليف وأهدافه

كان الاستلطاف سببا فى ظهور أول كتاب خاص بالأضداد، فقد أعلن قطرب فى صدر كتابه: "وإنما خصصناه بالإخبار عنه لقلته فى كلامهم ولطرافته". وكان لهذا السبب أثره الكبير فى الهدف الذى نصبه المؤلفون أمام أعينهم. فقد كان الجمع المستقصى، والشمول التام هدفا لهم، منذ الكتاب الأول أيضا. قال قطرب: "وسنأتى عليه كله إن شاء الله".

وسرعان ما تغير هذا السبب، إذ تحول عند الجيل التالى إلى سبب دينى. قال أبو حاتم السجستانى: "حملنا على تأليفه أنا وجدنا من الأضداد فى كلامهم والمقلوب شيئًا كثيرًا، فأوضحنا ما حضر منه، إذ كان يجىء فى القرآن الظن يقينا وشكا، والرجاء خوفا وطمعا. وهو مشهور فى كلام العرب.. فأردنا أن لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال: ﴿وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين، الذين يظنون...﴾ مدح الشاكين فى لقاء ربهم وإنما المعنى يستيقنون... وأما قوله: ﴿قلتم ما ندرى ما الساعة، إن نظن إلا ظنا﴾ فهؤلاء شكاك كفار".

وتضع هذه العبارة أيدينا على أشياء من التغير عرضت للتأليف فى الأضداد غير السبب أيضا. فالأضداد التى اتسمت " بالقلة والطرافة" عند قطرب، صارت عند أبى حاتم "شيئا كثيرا". والهدف الذى كان يطمع فى "الإتيان على الأضداد كلها" عند قطرب، تواضع عند أبى حاتم واقتصر على "ما حضر منها". ويدلنا هذا على أن المؤلفات فى الأضداد كثرت، واختلفت مادتها، فجعلت أبا حاتم ينظر إليها نظرة تختلف عن المؤلفين السابقين عليه، الذين لم

تكن بين أيديهم كتب تكشف عن قدر المادة، فظنوا أنهم قادرون فى يسر على حصرها واستقصائها.

وتغير السبب مرة أخرى فى الجيل التالى، فصار الدفاع عن اللغة العربية، والرد على مطاعن الشعوبيين، كما نفهم من النص الذى أوردته فى فصل سابق من كتاب ابن الأنبارى، ووصف من رد عليهم "بأهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب".

أما الهدف فعاد كما بدأ مرة أخرى: استيعاب الجمع، غير أن مؤلفى هذا الجيل كانوا يتطلعون إلى هذا الجمع فى ثقة دونها ثقة الأولين، إذ وجدوا بين أيديهم ما ييسر عليهم السبل إلى هدفهم. وكان مفهوم الجمع عندهم مختلفا عن مفهومه عند قطرب. فقد كان هذا يستهدف جمع الأضداد التى فى اللغة العربية أما مؤلفو هذا الجيل فكانوا يستهدفون جمع الأضداد المدونة فيما ألف السابقون عليهم.

وأضاف ابن الأنبارى إلى الجمع أهدافا أخرى تتصل بطريقته فى عرض مادة كتابه: قال[1] : "وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتضادة، وصنفوا فى إحصائها كتبا، نظرت فيها فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء، وأسقط منها جزءا، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها. فرأيت أن أجمعها فى كتابنا هذا على حسب معرفتى ومبلغ علمى ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة فى مثل معناه. إذ اشتمل على جميع ما فيها، ولم يعدم منه زيادة الفوائد، وحسن البيان، واستيفاء الاحتجاج، واستقصاء الشواهد".

ونجد كل هذه الأهداف أو أغلبها عند أبى الطيب، قال[2]: "تحرينا فى تأليفه ـ بعدما سبق من كتب السلف فى معناه ـ إحكام تصنيفه، وإحسان ترصيفه، والزيادة على ما ذكر منه، وإلغاء ما خلط من غيره فيه، لتقوى مُنَّة القائلين به، ويضعف قول النافين له".

---

(1) ١٣.

(2) ١ — ٢.

وجاءت الأجيال التالية، فوجدت أهل القرن الرابع فرغوا من جمع الأضداد المتفرقة فى الكتب الكثيرة، ومن تمحيصها ونقدها، ومن جمع الشواهد عليها. وكانت الغايات التعليمية قد غلبت عليهم، فاستهدفوا التيسير على طلابهم، وتمهيد السبل أمامهم ليحفظوا علومهم. فجعلوا من كثير من المواد قوائم عارية. وذلك ما نراه عند ابن الدهان فى قوله: "فإنه لما كثرت تصانيف العلماء فيما ورد من الألفاظ المتضادة المعانى من العرب، ورأيت فى بعض كتبهم أشياء لا يجب ذكرها، وفى بعضها اختلالا فيما يجب ذكره، ورأيت بعضها مشحونة بالاستشهادات، بأمثلة وأبيات، أحببت أن أجمع ما ورد فيها مختصرا، معرًّى من الاستشهادات".

وانقضَت قرون لم تصل إلينا منها كتب فى الأضداد، إلى أن كان القرن الثالث عشر آخر قرون التأخر الأدبى، والشغف بالمحسنات اللفظية. فكان تيسير الوصول إلى هذه المحسنات سببا فى عودة التأليف فى الأضداد. قال السيد عبد الهادى نجا الإبيارى صاحب منظومة "دورق الأنداد فى نظم أسماء الأضداد" المؤلفة قريبا من عام ١٢٩٧هـ، عما دفعه إلى هذا النوع من التأليف.

أسما الأضداد أسمى ما يعين أديـ ... ـبا رام تأنيق أو ترنيق ما نظما
بها يحلِّى بتجنيس وتورية ... نظما ونثرا، ويَجْلى الهم والغمما

ونستبين من هذا أن الدافع الذى حمل اللغويين على تدوين الأضداد لم يثبت على مر العصور، بل تغير من جيل إلى آخر. فقد بدأ هواية فى القرن الثانى، ثم صار تقوى تحمل على إزالة ما قد يعترى بعض الآيات من غموض فى القرن الثالث، ثم تحول إلى رغبة فى الدفاع عن العرب ولغتهم أمام الدعاوى الشعوبية فى أوائل القرن الرابع، وحب المعرفة المجرد فى ذلك القرن أيضا، وانتهى إلى الرغبة فى منح الباحثين عن المحسنات اللفظية ذخيرة لغوية جديدة فى العصور المتأخرة. وتغير الهدف الذى سعى إليه كل من هؤلاء المؤلفين. فبينما كان أولهم قطرب يسعى إلى استقصاء الأضداد من نهر اللغة مباشرة، استكثر هذا

أبو حاتم ووجد ألا سبيل إليه واقتصر على التطلع إلى جمع ما أمكن. ثم سعى ابن الأنبارى إلى "الجمع"، ولكن من الكتب المؤلفة قبله، وإضافة بعض الشواهد والعلل. وسعى أبو الطيب إلى ذلك، مع التمحيص والنقد. ثم كان الهدف الاختصار والجمع معا.

بواكير جمع الأضداد

تجلى لنا أن الحديث عن الأضداد بدأ مبكرا فى اللغة العربية، وأن كثيرا من اللغويين الأولين خاضوا فيه. فكان منهم من التقط اللفظ بعد اللفظ، ونبه إلى أنه من الأضداد مثل أبى عمرو. وكان منهم من عقد للألفاظ واحدا من فصول أحد كتبه، مثل ابن قتيبة. وكان منهم من أفرد للأضداد كتابا مستقلا، مثل قطرب.

وأقدم من عثرت على إشارات منه إلى الأضداد الخليل بن أحمد الفراهيدى، المتوفى حوالى سنة ١٧٠هـ، وكان يعد الأضداد " من عجائب الكلام ووسع العربية " (١). فأشار إلى قدر منها فى كتابه "العين"، غير أن ابن سيده الوحيد ممن عالج الأضداد ونقل واحدا منها عنه، قال فى المخصص (٢): "صاحب العين: حصباء الحصى: صغارها وكبارها". وكان يجدر به أن يعرف الحصباء بالحصى مجردا، ومهما كان حجمه، كما فعل صاحب القاموس المحيط، فتخرج الكلمة عن الأضداد.

وروى قطرب واحدا من الأضداد عن يونس بن حبيب، المتوفى حوالى ١٨٢ هـ، قال(٣) : "قال يونس: الرَّغوث: التى يرغثها ولدها من الشاء، فصارت فى معنى مرغوثة، والولد أيضا رغوث، والمعنى أنه راغث لها، فصار رغوض للمفعول والفاعل".

---

(١) العين : مادة شعب.

(٢) المخصص ١٣ : ٢٦٦.

(٣) ١٧ . وأورده ابن الأنبارى ٢٤٣، وأبو الطيب ٣٠٨.

كذلك أورد أبو الطيب ضدا أخر منه، قال[1]: "عن يونس قال: سمعت أعرابيا يذكر مصدّقا لهم، فقال في كلامه: فنّمقه بعد ما نمقه: أى محاه بعد ما كتبه".

والنص الأخير صريح أن يونس التفت إلى المعنيين المتضادين وفسرهما، إلا أن النص الأول لا يدل بهذه الصراحة على أن الكلام كله عن يونس. فمحتمل أن يكون أورد واحدا من المعنيين وأورد قطرب الآخر.

وروى أبو عبيد في الغريب المصنف ثلاثة أضداد عن الكسائي، المتوفى حوالى ١٨٩هـ أورد أبو حاتم اثنين منهما في المجموعة التي شك فيها، وهما أفاد وأودع. وقد أورد ابن الأنبارى أولهما فقط، وعقب أبو الطيب على ثانيهما بذكر شك أبي حاتم فيه. أما الأول فذكره دون تعليق ولم يورد الثالث منها غير أبي عبيد: "الكسائي: غبيت الكلام، وغبى عنى". وينسب ضد واحد أو ضدان إلى مجموعة أخرى معاصرة من اللغويين مثل أبي محمد يحيى ابن المبارك اليزيدى، المتوفى ٢٠٢هـ، وأبي محمد عبد الله بن سعيد الأموى.

فإذا استثنينا الخليل - بسبب معجمه - لم نجد لغويا من هذا الجيل تروى عنه أضداد كثيرة، وإنما هي كلمات قلائل، ترِد عليه عارضة في أثناء دروسه، فيتنبه إليها فينبه عليها، أولا يتنبه ويكتفي بالتفسير. فتَعْلق في ذهن أحد التلاميذ ويفطن إلى ما فيها من تضاد فيدونها في كتابه. ثم تكثر الأضداد عند لغويى الجيل التالى، على تفاوت بينهم.

فما ينسب إلى الفراء المتوفى في ٢٠٧هـ يماثل ما نسب إلى الجيل السابق ندرة، لا يتعدى الضد أو الاثنين. قال محمد بن الجهم، عن لفظ (تحنث)[2]: "فسألت الفراء عنه ففكر ساعة، ثم قال: يتحنّث: يتجنب الحِنْث، يقال: قد تحنث الرجل: إذا تجنب الحنث، وإذا أتاه أيضا، كما يقال: قد تأثم إذا أتى المأثم، وإذا تجنبه".

---

(١) ٦٤٩ .

(٢) ١١١ .

وتكثر الأضداد بعض الشيء عند أبى عمرو الشيبانى، المتوفى فى ٢٠٦ أو ٢١٠هـ. فقد نسب إليه أبو الطيب ما اقتصر فيه على الأضداد دون شواهد، مثل : [١]"أبو عمرو الشيبانى: يقال: قد تهاجروا على الطريق: أى تبع بعضهم بعضا على الطريق ويتاجروا عن الطريق، أى عدلوا عنه". ونسب إليه ما أتى فيه بالشواهد، مثل[٢]: "قال أبو عمرو الشيبانى: الماثل القائم، والماثل اللاطىء بالأرض. وأنشد: خلقا كثالثة المحاق الماثل".

وعثرت على مجموعة من الأضداد صرح جامعوها أنهم رووها عن (أبى عمرو)، دون أن يبينوا أيريدون الشيبانى أم ابن العلاء. وقد حاولت أن أميز بينها على أساس من المدرسة اللغوية التى تخرَّج الراوية فيها، فإذا كان كوفيا كان يروى عن الشيبانى، وإذا كان بصريا كان راويا عن ابن العلاء. ولكن المحاولة أخفقت، لأن أكبر كتابين فى الأضداد - كتابى ابن الأنبارى وأبى الطيب - من إنتاج كوفيين، ولكن الرجلين أدخلا فى كتابيهما كل ما أورده البصريون من الأضداد، فاختلط عندهما التراث البصرى والكوفى. وحاولت أن أعتمد على الكتب القديمة فى الأضداد. فوجدت الظاهرة نفسها متمثلة فيها. فأضداد الأصمعى نفسه تحتوى على ما ينسب إلى أبى عمرو الشيبانى صراحة، مثل الماثل التى أوردتها، ومثل[٣]: "قال أبو عمرو الشيبانى: الجلل: الصغير، والجلل: العظيم. ولا أعرف الجلل فى معنى العظيم". وحاولت أن أعتمد على ما يشيع بين الناس أن القدماء إذا أرادوا الشيبانى ذكروا لقبه لا محالة، ولم يتحروا ذلك مع ابن العلاء، فان قالوا: "أبو عمرو" فقط، كان المراد ابن العلاء، فأخفقت المحاولة أيضا. فقد جاء فى أضداد الأصمعى [٤] وابن الطيب: "حكى أبو عمرو: الخجل: المرح. والخجل: الكسل، وأنشد:

---

(١) ٦٨٧ .

(٢) ٦٢٦ . وأورده ابن الأنبارى ١٨٤، وابن الدهان ١٩.

(٣) ٦. وأورده ابن الأنبارى ٥٢، وابن الدهان ٨، ونسبه أبو الطيب إلى الشيبانى أيضا ١٥٠.

(٤) ١٢. وأورده أبو الطيب ٢٥٠. وابن السكيت ٢٨٧.

إذا دعا الصارخ غير متصل مرا أمرتُ كل منشور خجل

مرا: جمع مرة، أراد مرة بعد مرة. منشورا: أى منتشرا أمره". وأورد ابن السكيت كل هذا ونسبه صراحة إلى الشيباني.

لهذه الأسباب أميل إلى أن المراد بأبى عمرو هنا هو الشيباني. وتكشف هذه الأضداد أن أبا عمرو أورد أضدادا من اللغات العربية، وأضدادا مجازية، وما يندرج تحت صيغة فعول.

ثم تكثر الأضداد وتتنوع عند أبى زيد الأنصارى، المتوفى سنة ٢١٥، وعاصر التأليف فى الأضداد. فنجد عنده من الأضداد ما لم يستشهد عليه، مثل قوله[1]: " يقال: جمل سهو بَيِّن السهاوة: إذا كان بطيئا، ودابة سهوة: خفيفة سهلة السير". ونجد ما استشهد عليه مثل[2]: "قال أبو زيد: الشّفيف من الأضداد. يكون لهب الحر، ويكون برد الريح. وأنشد فى لهب الحر:

جاءت تشكى لهب الشفيف

وأنشد فى البرد:

فالجأها إلى نارى الشفيف"

وروى من الأضداد ما قبله اللغويون بعده فأدخلوه فى كتبهم، وروى ما ضعّفوه أيضا مثل[3]: قال أبو زيد: يقال: تصدّق الرجل يتصدق تصدقا: إذا أعطى صدقته. قال: وبعض العرب يقولون: تصدق يتصدق: إذا سأل أن يتصدق عليه. قال أبو حاتم: والمعروف عند العرب تصدق إذا أعطى الصدقة".

وأورد منها ما يمكن رد تفسيره إلى معنى واحد لا تضاد فيه، مثل[4]: "قال أبو زيد الفَلْذ: العطاء القليل والعطاء الكثير. قال الشاعر فى القليل:

---

(١) أبو الطيب ٣٧٨.

(٢) أبو الطيب ٤١٥.

(٣) أبو الطيب ٤٣٧.

(٤) أبو حاتم ٢٤٣ . ابن الأنبارى ٣٤٨. أبو الطيب ٥٥٤.

تَكْفيه فلذةُ لحم إن ألمَّ بها   من الشواءِ ويُروِى شربَه الغُمَر

وقال العجاج فى الكثرة:

فلذُ العطاءِ فى السنين البزل

وكان جديرا بأبى زيد أن يعرِّف الفلذ بأنه العطاء مجردا من الوصف بالقليل أو الكثير، فيخرج اللفظ من زمرة الأضداد.

وأورد أضداد المتعلقات. قيل فى أضداد الأصمعى (1): "قال أبو زيد: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا غبت عنهم حتى لا يروك. وطلعت عليهم: إذا أقبلت عليهم حتى يروك". وقد خضعت هذه العبارة لبعض التشويه، يكشف عنه قول أبى حاتم: "يقال: طلعت فى الجبل: إذا أقبلت فيه أو أدبرت. وطلعت على صاحبى: أقبلت عليه. وطلعت عنه: أدبرت. والمصدر الطلوع" فالتضاد آتٍ من الحرف لا من الفعل.

وأورد من الأضداد المجازية ما مثاله(2): "الظعينة: المرأة على البعير، ويجوز أن تكون فى بيتها. قال أبو زيد: الظعائن: الهوادج، وإنما سميت النساء ظعائن لأنهن يكنَّ فيها".

وروى له ضد من أضداد التفاؤل، قيل فى أضداد الأصمعى(3): "قال أبو زيد: الناهل فى كلام العرب: العطشان، والناهل: الذى قد شرب حتى روى.. وعلق أبو حاتم على هذا القول بقوله: "فإنما قيل للعطشان ناهل على التفؤل، كما يقال: المفازة للمهلكة على التفؤل، ويقال للعطشان: ريان، وللملدوغ: سليم. أى سيسلم وسيروى ونحو ذلك".

---

(1) ٤٩. أبو حاتم ٢٣٤. ابن الأنبارى ٢٠٣، ٣٠٩. أبو الطيب ٤٥٨

(2) الأصمعى ٦٨. ابن السكيت ٣٤٢. ابن الأنبارى ١٠٠.

(3) ٤٥. أبو حاتم ١٣٥. ابن الأنبارى ٦٥. أبو الطيب ٦٣٧.

وروى له من أضداد اللغات عدة ألفاظ، أمثل لها بقوله[1]: "قيس تجعل من لم يدرك من الصبيان فرطا ولا يقولون للكبار فرطا، وغيرهم يجعلونه واحدا".

ونسب أبو حاتم ضدا لأبى زيد، آت عن اختلاف الأصلين المشتق منهما معنياهما، قال[2]: "قال أبو زيد: يقال: أضعف الرجل: إذا كثرت إبله وفشت ضيعته وانتشرت، وأضعف: إذا كانت إبله ضعافا مهازيل". فالمعنى الأول من الضعف بكسر الضاد بمعنى المثلين، والثانى من الضعف ـ فتح الضاد ـ أى الهزال.

وبقى بعض الناس يوردون أضدادا، بعد عهد التأليف فيها، دون أن يشاركوا هم فى تدوينها فى كتب خاصة بها. فاقتبس المؤلفون فى الأضداد بعدهم أقوالهم وأدخلوها فى كتبهم. وعلى هذه الصورة كثيرا ما ظهر اسم ابن الأعرابى فى كتب الأضداد، مثل[3] : "قال: "ابن الأعرابى: يقال: أخلاق مشمولة، أى أخلاق سوء، وأنشد:

ولتعرفنَّ خلائقا مشمولة ولتندمن ولاتَ ساعة مَنْدم

قال: ويقال للرجل: مشمول الخلائق. أى كريم الأخلاق". وروى ابن الأنبارى هذا اللفظ دون أن ينسبه إلى أحد.

كتب الأضداد

لم تصل إلينا أخبار يقينية عن أول من ألف فى الأضداد، ولا نستطيع الجزم بذلك، لأن هذا النوع من التأليف ظهر على يد ثلاثة من اللغويين المتعاصرين: هم قطرب المتوفى عام ٢٠٦، وأبو عبيدة المتوفى عام ٢١٠هـ، والأصمعى المتوفى حوالى عام ٢١٣.

---

(١) أبو الطيب ٥٤٧.

(٢) أبو حاتم ١٦٦. أبو الطيب ٤٥١.

(٣) الأصمعى ١٨. ابن السكيت ٢٩٠. أبو الطيب ٤١٣. وانظر ابن الأنبارى ١٠٤

ومن الطبيعي ليس من العدل الاعتماد على تاريخ وفاتهم، لأن الأخير منهم فى الوفاة قد يكون أولهم فى التأليف، إذ ليس الفرق بين وفياتهم بأكثر من سبع سنوات. ولكننا نسير فى علاج كتبهم، وفقا لترتيب وفياتهم، اضطرارا. ويطمئننا إلى هذا الترتيب قول الصغانى فى مقدمة أضداده: "هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق فى الكتب المصنفة فى الأضداد من عهد قطرب محمد بن المستنير إلى زمان...". فهذه العبارة تجعل المرء يشعر بأن قطربا أول من ألف فى الأضداد.

وقد عثرت فى أثناء بحثى عن الأضداد على أسماء ثلاثة وعشرين كتابا فيها. وهاك هذه الأسماء مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها:

١ ـ أضداد قطرب المتوفى عام ٢٠٦هـ : طبعة هانزكلوفر Hans Kofler فى مجلة إسلاميات، المجلد الخامس، العدد الثالث، ص ٢٤١.

Islamic: Das Kitab Al-Addad von Abu Ali Muhammed Qutrub ibn Al-mustanir. Vol. 5. Fasc 3. p. 241. Sface. 4. p. 385.

وترجمه وعلق عليه فى العدد الرابع ص ٢٨٥ من المجلد نفسه.

٢ ـ أضداد أبى عبيدة المتوفى عام ٢١٠هـ: مفقود.

٣ ـ أضداد الأصمعي المتوفى عام ٢١٣هـ: نشره الدكتور أوغست هفنر Dr August Haffner أستاذ العربية فى كلية انسبروك، بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، فى بيروت عام ١٩١٣ مع أضداد السجستانى وابن السكيت والصغانى فى مجلد واحد. (وأشك فى كونه للأصمعى).

٤ ـ أضداد التوزى المتوفى عام ٢٣٣هـ: مفقود.

٥ ـ أضداد يعقوب بن السكيت المتوفى عام ٢٤٦ هـ: انظر أضداد الأصمعى.

٦ ـ أضداد أبى حاتم السجستانى المتوفى عام ٢٤٤هـ: انظر أضداد الأصمعى.

٧ ـ أضداد عبيد بن ذكوان من معاصرى المبرد: مفقود.

٨ ـ أضداد أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى عام ٣٢٨هـ: نشره هوتسما Th. Houtsma في ليدن عام ١٨٨١، ثم الشيخ محمد بن عبد القادر سعيد الرافعي مع الشيخ أحمد الشنقيطي بالمطبعة الحسينية المصرية عام ١٣٢٥هـ، ثم محمد أبو الفضل إبراهيم في سلسلة التراث العربي التي تصدرها الكويت ١٩٦٠م.

٩ ـ أضداد ابن درستويه المتوفى عام ٢٤٧هـ: مفقود.

١٠ ـ أضداد أبي الطيب اللغوي المتوفى عام ٣٥١هـ نشره الدكتور عزة حسن في دمشق ١٣٨٢/ ١٩٦٣.

١١ ـ أضداد الآمدي المتوفى عام ٣٧١هـ: مفقود.

١٢ ـ أضداد أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥هـ: مفقود.

١٣ ـ أضداد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان المتوفى عام ٥٦٩هـ: نشره محمد حسن آل ياسين في نفائس المخطوطات بالنجف ١٩٥٢.

١٤ ـ أضداد أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى عام ٥٧٧ هـ: مفقود.

١٥ ـ أضداد الحسن بن محمد الصغاني المتوفى عام ٦٥٠هـ: انظر أضداد الأصمعي.

١٦ ـ مختصر أضداد ابن الأنباري لتقي الدين عبد القادر التميمي المصري المتوفى عام ١٠٠٩ هـ: مفقود.

١٧ ـ ترتيب المختصر السابق، لابن المختصر ملا حسن: مفقود.

١٨ ـ دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد للسيد عبد الهادي نجا الإبياري المتوفى عام ١٣٠٥ هـ: مصور بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٨٤٤ لغة.

١٩ ـ الرونق على الدورق: للمؤلف نفسه، شرح فيه دورق الانداد: مفقود.

٢٠ ـ الكأس المروق على الدورق، للسيد أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلوانى. شرح لدورق الأنداد ألفه عام ١٣٠٢ هـ تقريبا: مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٤٤ لغة.

٢١ ـ رسالة فى ذكر بعض الألفاظ المستعملة فى الضدين الموجودة فى القاموس لعبد الله بن محمد، وهو مجهول ولكنه محدَث: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤١ مجاميع.

٢٢ ـ منبه الرقاد فى ذكر جملة من الأضداد لمؤلف مجهول، ولكنه حديث: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٩ لغة.

٢٣ ـ الأضداد، للشيخ محمد المدنى، مخطوط بمكتبة السليمانية بالآستانة تحت رقم ١٠٤١.

كتاب قطرب

(٢٠٦هـ)

وإذن فالمؤلف الأول فى الأضداد هو أبو على محمد بن المستنير المعروف بقطرب تلميذ سيبويه. وقد درسنا أنواع الأضداد عنده، وعند غيره، من المؤلفين فى الأضداد خاصة، وما زاده كل منهم على سابقيه، فلا نعيد القول عن ذلك، ونعنى بإبراز صور تمثل كتبهم، وتوضح طرق تناولهم.

صدَّر قطرب كتابه بمقدمة قصيرة: افتتحها بتقسيم كلام العرب إلى الأوجه الثلاثة المتقدمة فى أول الكلام عن الأضداد، واختتمها بإشارة إلى استقصائه جميع الأضداد كلها ثم انتقل إلى الأضداد نفسها.

وأِلف قطرب فى معالجة أضداده، أن يبدأ بذكر المعنيين المتضادين، ثم يذكر الشواهد وما إليها، فيقول مثلا[1]: " ومن الأضداد أيضا السّامد. والسامد بلغة طيئ: الحزين، وبلغة أهل اليمن: اللاهى، والسامد: اللاعب، وهذا ضد

(١) ٣ ، ٤.

الحزين. وقالوا أيضا: السامد: المُطرِق. وقالوا: سمَد الرجلُ يسمُد سمودا: إذا لعب. وقال: المسمود: الطائح الطرف. وقالوا : المسمود: المغمَى عليه. وقال الله جل ثناؤه: (وأنتم سامدون).

قال ابن عباس: على اللغة اليمانية، التى ذكرناها. وقال الكلبى: سامدون مهتمون على لغة طيىء، سمعنا من ينشد:

قيل قم فانظر إليهم   ثم دع عنك السمودا

وقال رؤبة:

ما زال آساد المطايا سُمدا   تستلب السير استلابا مسدا

قال أبو زبيد:

وتخال العزيف فيها غناء   لندامى من شارب مسمود

وقال ذو الرمة:

يصبحن بعد الطلق التجريد   وبعد سمد القرب المسمود

ومن الأضداد أيضا: أمر جَلل: هين، وأمر جلل: أى شديد، وقال امرؤ القيس:

لقتلُ بنى أسدٍ ربَّهم   ألا كلُّ شىء سواه جلل

وقال الآخر:

رسم دار وقفتُ فى طَلَلِه   كدتُ أقضى الغداة من جَلَله

وقال لبيد:

وأرى أربد قد فارقنى   ومن الأَرزاء رزء ذو جلل

غير عظيم. وقال: يجوز أن يكون غير هين وغير شديد...".

وكان فى بعض الأضداد يتغاضى عن هذه العادة، ويبدأ بمعان غير متضادة، أو بأمثلة، أو يدخل ضدين فى بعضهما. قال مثلا[1]: "والنَّهيك: وهو الشجاع.

(١) ٦٢.

ويقـال قـد نَهَكـه المرض ونَهِكـه لغـتان، ونهكـت الـرجلَ نَهاكـة ونَهْكـة: قهـرته. ويقـال أيضـا: نَهُـك الـرجل إذا قـوى واشـتد" فـالقوة والضـعف همـا المعنـيان المتضادان، أما الشجاعة فأمر آخر.

وقـال[1]: "ومـنه أيضـا: الاسـتجمار: هـو الاسـتنجاء بالحجـر، وكانـت قـريش تجمِّـر نسـاءها، وذلـك أن تجعـل لهـا كالنزعـتين مـن نـتف وحلـق ومـا أشـبه ذلـك. وقـال: لا تجمـروا جـنودكم: أى لا تحبسـوهم. قـال أبـو محمـد: يقـال: جمـرت المـرأة شـعرها: إذا جمعـته، ويقـال: لا تجمـروا جـنودكم: أى لا تقطعـوا نَسْـلهم. وفـى المغـازى: "تقطعـوا نسـلكم". ويقـال للذؤابـة: جِمـار، ولهـا جمـاران، وهـى كالضـفيرة الـتى تقـبل عـلى الوجـه". خلـط المعـانى، ولم يـبين أى اثـنين مـنها متضـادين، ولـيس فـيها معـان متضـادة. وانظـر مـا فعلـه فـى عسـى وظـن اللـتين خلطهما كل الخلط[2].

وكـثيرا مـا كـان لا يذكـر فـى الضـد إلا معـنى واحـدا. قـال مـثلا[3]: الغَمـوز: التى لا تـدرّ حـتى يغمَـز ضـرعها" وقـال[4]: "يقـال ناقـة ظَـئور: تعطِـف عـلى ولـد غيرها". وغير ذلك من صيغة فعول.

وكـثيرا مـا كـان قطـرب يلتفـت إلى المشـتقات فـى الضـد الـذى يعالجـه، فيشـير إلـيها. وقـد مـرت بـنا أمـثلة لذلـك، وهـذه أمـثلة أخـرى: قـال[5]: "يقـال أيضـا: أهمـد الـثوبُ يهمـد همـودا بـلى. وأهمـد: أسـرع. وأهمـد: سـكن. والإهمـاد: السـرعة فى السير. والإهماد: الإقامة".

ولم يسـر قطـرب فـى شـواهده عـلى طـريقة واحـدة. فكـان فـى كـثير مـن الأضـداد لا يستشـهد البـتة. قـال مـثلا[6]: "ومـنه: الـبَعْل، يـا هـذا: لمـا سَـقت السـماء،

(١) ٧٤.
(٢) ١، ٢.
(٣) ١٩.
(٤) ٢٤.
(٥) ٧.
(٦) ٤٨.

وقالوا: البعل أيضا لما يشرب بعروقه . والبعل: الزوج". وقال [1]: " ومنه البحتر: للقصير، والبحتر: للعظيم".

وكان في أحيان أخرى يستشهد على أحد المعنيين المتضادين، ويهمل الآخر. نرى مثال ذلك في قوله [2]: "ومنه أيضا: السليم. فالسليم: السليم، والسليم: الملدوغ.. قال النابغة:

يُسَهد من نوم العشاء سليمها   لحلى النساء فى يديه قعاقع

وقال الآخر:

أُلاقى من تذكُّر آل ليلى   كما يلْقَى السليم من العِداد

ويفعل ذلك فى غيره من الأضداد، مثل الناهل، والأعور، وأَرمٌ، وجَربَّة، والفوارض، والتغشمر، وهجد.

وفى مواضع أخرى استشهد على المعنيين معا. قال مثلا [3]: "ومنه التَّلعة: مسيل الماء من الجبل إلى الوادى، والتلعة: الارتفاع من الأرض.

وقال الراعى:

رآنى ذوو الأحلام خيرا خلافة   من الراتعين فى التلاع الدواحل

وقال زهير:

وإنى متى أهبط من الأرض تلعة   أجد أثرا قبلى جديدا وعافيا"

وانظر فرع، والرهوة، والمقتوى، ويهوِى، وعسعس، والمنة وغيرها. وكان أحيانا يستشهد على المعنى الواحد بأكثر من شاهد.

---

(١) ٤٩.
(٢) ٨ .
(٣) ١٢ .

وتنوعت الشواهد عنده: ما بين شعرية رأيناها فيما سبق، وقرآنية في قوله[1]: "فمن الأضداد: عسى: تكون يقينا مرة، وشكا أخرى، قال الله جل ثناؤه: (عسى ربكم أن يرحمكم) وعسى في القرآن واجبة". وقال [2]: "يكون الظن شكا أو يقينا... وقال الله جل ثناؤه: (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم) فهذا يقين، ولو كان ذلك شكا لم يجز في المعنى وكان كفرا ولكنه يقين.." وانظر سمد، وعاصم، وراضية، وخفى، وأسر، ورجا، وشرى، وقبل، وغيرها. وأمثالٌ نراها في قوله [3]: " وفي مَثَل الحق أبلج والباطل لجلج. والأبلج: المضيء المستنير. واللجلج: الذى ليس بمستقيم.

وقال الراجز:

وانعدل النجم عن المَجَرَّةِ وانبلج الصبح لأُمّ بَرَّتِ

باتت على مخافةٍ وظلت"

وكان قطرب في أضداده ميالا إلى التنظيم، فوضع جميع المواد التي تنطوى تحت صيغة فعول للفاعل والمفعول به في موضع واحد (١٣- ٣٢) ونبه على هذه الصفة التي توحد بينها في آخرها، إذ قال: "هذا كله الذى ذكرنا أضداد على فاعل ومفعول". ولم يفصل بينهما إلا بصيغة واحدة "فاطم" التي لا تدخل في هذه الصيغة.

ونظم صيغة فاعل أيضا، وجمع موادها في موضع واحد (٣٣- ٤٤) ونبه عليها في أولها في قوله: "وقد جاءوا بفاعل في معنى مفعول ضدا..". ولم يشذ عنه إلا الصيغة السابق ذكرها، التي أتت في وسط أمثلة صيغة "فعول" اضطرابا.

أما أضداد صيغة فَعيل التي تأتي للفاعل والمفعول فلم ينتبه إليها ولم يفعل فيها ما فعله مع أختيها، ففرقها في (٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨٧).

---

(١) ١ .

(٢) ٢ .

(٣) ٢١٦.

وهناك ظواهر أخرى قليلة الأهمية فى أضداد قطرب، لأنها لم تبلغ مبلغ الظواهر السابقة فى الظهور والبروز. ومن هذه الظواهر رجوعه إلى من قبله من اللغويين، وأكثرهم ظهورا يونس بن حبيب (١٥، ١٧، ٣٢) فأبو عمرو (٧، ١٦٨) فالكلبى (١٦٣).

ورجوعه إلى الأعراب مثل أبى طفيلة الحرمازى (١٦) وأبى عون الحرمازى (١١٩) وأبى خيرة العدوى (١٦٢). وأكثر فى تفسير الآيات من الرجوع إلى ابن عباس (١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، وغيرها كثير).

ومنها التفاته إلى الروايات الشعرية، كما نرى فى (٥، ١٤٦ مثلا) وإلى اللغات كما فى (٤٥، ٥٩، ٦٢، ٩٢، ١٦٢، ١٩٧، ٢٠٠)، وإلى المعرَّب (٧، ١٣) وبعض القواعد النحوية اللغوية (٣٢).

ومن الظواهر البارزة فى أضداد قطرب، أنها لم تعرِّف الأضداد تعريفا دقيقا، ووسعت مدلولها جدا، فأدخلت كثيرا من الألفاظ التى نقدها القدماء أنفسهم، وخاصة ابن الأنبارى وذكرنا من ذلك أمثلة كثيرة. بل بلغ من حبه لإيراد الألفاظ أن أدخل بعض الألفاظ العامية، على علم منه بها. قال ابن الأنبارى (٢٣٥): "قال قطرب: الحرفة من الأضداد، يقال: قد أحرف الرجل إحرافا: إذا نما ماله وكثر، والاسم الحرفة من هذا المعنى. قال: والحرفة عند الناس: الفقر وقلة الكسب. وليست من كلام العرب، وإنما تقولها العامة". وكان السبب فى هذا رميه إلى استقصاء الأضداد كلها، والإكثار منها، حتى أوقعه ذلك فى التزيد.

ومما يؤخذ عليه أيضا - إلى جانب هذا - خلطه بعض الأضداد ببعض، كما فعل فى عسى وظن (١، ٢) فأورد ثانيتهما فى وسط كلام عن الأولى.

ويلام على عدم انتهاجه خطة موحدة فى معالجة الأضداد، فقد كان من الواجب عليه افتتاح الضد بذكر معنييه المتضادين، ثم تناول ما يعنّ له. فكان هذا يوضح له الألفاظ التى لا تشتمل على معنيين متضادين فيطرحها من كتابه، ويعرفنا الضدين منذ النظرة الأولى. كما قد نلومه على استطراده إلى المعانى

الأخرى فى الأضداد التى نستطيع الحصول عليها من الرسائل اللغوية الأخرى، وعلى إفلات التنظيم منه أحيانا. وتكرير بعض الأضداد مثل زعوم (٢٨، ١٧١) وأضب (١١٠، ٢١٥) وبطائن (١٣٠، ١٨٢) وذفر (١١٦، ٢١٧) وجون (٧٩، ٩٤)، يضاف إلى ذلك تفريقه الأضداد المشتقة من أصل واحد كظهر وظهر وظاهر (١٤٩، ١٧٩، ١٨٨)، وخفى واستخفى (٤٥، ١٣٥) وبعل (بمعنيين مختلفين ٤٨، ١٨٩).

وجميع هذه الظواهر والمآخذ ـ كبيرها وصغيرها ـ على قدر كبير من الأهمية، لأنها تسربت من كتاب قطرب إلى جميع كتب الأضداد المؤلفة بعده، فسارت عليها دون كبير تمحيص. فما تخلص منها غير القليل، حتى إن ابن الأنبارى كرر (زعوم) لتكرير قطرب إياه.

ومجمل القول فى أضداد قطرب إنه اشتمل على ٢١٨ ضدا، تكرر منها خمسة، أى مجموع ما فيه منها ٢١٣، انفرد قطرب بثمانية منها لم يتابعه أحد فيها، هى (٢١، ٣٠، ٣١، ٣٨، ٤٧، ١٠٠، ١٠٥، ١٨٤) والثلاثة الأولى من صيغة فعول، والرابعة من صيغة فاعل. ولعل ذلك سبب عدم ذكرها، أما بقيتها فربما كان الشك فيها هو الذى دفع إلى إهمالها.

واشترك قطرب مع ابن السكيت وأبى حاتم وابن الأنبارى فى ٥٤ ضدا، غير أن الكثرة الغامرة رواها الأصمعى أو أبو عبيدة أو أبو زيد بالإضافة إليه. وحذف ابن السكيت وأبو حاتم من أضداد قطرب فى كتابيهما ٨٦ ضدا. واتفق ابن السكيت وابن الأنبارى على حذف ثلاثة أضداد (٧٧، ٨٠، ١٦٤) وانفرد ابن السكيت بحذف ٥٩ ضدا. وانفرد أبو حاتم بحذف ثمانية أضداد (٨٦، ٩٠، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨، ١٢٩، ١٧٧).

وجلى ان ابن السكيت ترك من أضداد قطرب ١٥٦ ضدا، أى حوالى ثلثيها، وأورد منها الثلث الباقى الذى شارك قطربا فى روايته المؤلفون الأولون، عدا ثمانية أضداد. وتدعم هذه النتيجة القول المذكور فى البغية (١٠٤): "قال ابن

السكيت: كتبت عن قطرب قمطرا ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة، فلم أذكر عنه شيئا".

وهذه النسخة التى حققها كوفلر من رواية المكنى "أبا محمد" المذكور كثيرا فى تضاعيف الكلام عن الأضداد. ولم يشتهر بهذه الكنية فى عصر تلاميذ قطرب غير اثنين، هما: أبو محمد إسحاق بن إبراهيم الموصلى المتوفى عام ٢٣٥ وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزى المتوفى عام ٢٣٨هـ. أما الموصلى فقد أخذ " عن الأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما (النزهة ٢٢٧) ولكن لم يصرح أحد بمقابلته لقطرب، وروايته أضداده. وأما التوزى فقد " أخذ عن أبى عبيدة والأصمعى والجرمى" (النزهة ٢٣٢) ولم يصرح أحد بمقابلته قطربا. ولكن له كتاب فى الأضداد اقتطف منه المبرد ضدين، لم أجد أحدهما فى نسخة قطرب، والثانية مختلفة عن مثيلتها فيه. وإذن فهذا الكتاب ليس للتوزى. ومع ذلك، لا يمنع هذا أن يكون رواه التوزى.

وكان أبو محمد يروى تعليقاته عن الأصمعى (٢-٤-١١٨) وأبى عبيدة (٢-١١٨-١٣١) وأبى عمرو الشيبانى (١٧٣) ولم يرو كثيرا منها عن أحد، كما سيبين فيما يلى.

وكان قدر كبير من تعليقات أبى محمد موجها إلى شرح الشواهد. وابتدأ هذا الشرح منذ المقدمة: فقد استشهد فيها قطرب بالآية: (إن إبراهيم كان أمة قانتا لله) فقال " أبو محمد: الأمة: الرجل وحده يُؤتَم به". وهاك مثالا آخر قيل[1]: " قال ابن مقبل:

ظنى بهم كعسى وهم بتنوفة   يتنازعون جوائز الأمثال

قوله: ظن بهم: أى يقينى بهم، فذلك ضد أيضا: يكون الظن شكا أو يقينا. قال أبو محمد: وقال الأصمعى: وعسى فى بيت ابن مقبل ليست بواجبة، وقال أبو عبيدة: هى واجبة".

---

(١) ٢.

يليها فى الكثرة تعليقاته التى تنكر الضد، مثل ما قيل فى (١٢٥): "الشجاع: القوى، والشجاع: الضعيف. قال أبو محمد: ما سمعنا فى الضعف شيئا". ونرى أمثال هذا النقد فى (١٦١ - ١٧١ - ١٧٣ - ١٩٢ - ١٦٧).

ثم تعليقات فى تصحيح بعض المعانى التى ذكرها قطرب، كما فى قوله (١٣٦): "سارب بالنهار: متوارٍ، سمعنا ذلك. وقالوا : انسرب الوحش فى الجحر: دخل. وقال أبو محمد: سارب: منتشر".

ثم تعليقات توضح الضد ومعناه، مثل قوله (١٣٩): "قالوا: الصريم: الليل، وآخره... قال أبو محمد: كل ما انجلى من شىء فهو صريم، كالليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل. ومن ذلك يقال: صريم الزمان أى منقطع من معظمه. ومنه يقال: الصِّرْمة من البيوت: أى القطعة، ومنه يقال: صرمة من الإبل، ومنه يقال: صرم ما بينى وبينه: أى قطعه. ومنه يقال سيف صارم، ومنه صرم الناس النخل. وقوله (١٥٧): "قالوا المأتم: الجماعة من النساء فى الحزن، والمأتم فى الفرح.. وقال أبو محمد: كل جماعة من رجال ونساء فهو مأتم". ومن الواضح أن نتيجة توضيحه توجب رفض الضد، ولكنه لم يرفضه صراحة.

ويماثلها فى العدد تعليقاته التى تبين مشتقات الضد، وبعض الألفاظ الواردة فى تفسيره كقوله (٤٩): " ومنه البحتر للقصير، والبحرت للعظيم. قال أبو محمد: رجل بحتر، وامرأة بحترة، وبهتر وبهترة للقصير".

ومثلهما تعليقاته التى يأتى فيها بالشواهد مثل قوله (٢): "قال أبو محمد : أنشدنا أبو عبيدة:

فقلت لهم ظنوا بألفى مدجج سراتهم فى الفارسى المعرد

أى تيقنوا".

وذكر فى بعض تعليقاته رواية لشاهد. مثل (١١٥): "قال عمرو بن كلثوم:

نصبنا رهوة من ذات عرف محافظة وكنا المقدمينا

وأنشدنا أبو محمد:

نصبنا مثل رهوة من ذات حد   محافظة وكنا المقدمينا

أى كتيبة ذات حد...".

وضّعف في تعليقه الشاهد. روى قطرب (٢) بيت أبى دواد:

رب هم فرجته بعزيمٍ   وغيوب كشفتُها بظنون

فقال أبو محمد: قرأت على الأصمعى بيت أبى دواد، فقال: هو لخلف الأحمر".

ووثق معنى ضد بأن العلماء رووه أيضًا، قيل (١٥٦): قالوا: أعبل الشجر: إذا سقط ورقه، وأعبل أيضا: أخرج ثمرته.. وقال أبو محمد: أعبل إذا سقط ورقه قول الأصمعي والعلماء. والتفت مرة إلى ما يحدث فى الضد من إبدال، كما رأينا فى بحتر...

كتاب ابى عبيدة (١١٠ - ٢٠٩)

نستخلص الظواهر التى سادت كتاب أبى عبيدة من المقتطفات الباقية منه. وتدلنا هذه المقتطفات على أنه احتوى على عدة أنواع من الأضداد، مثل المجازية والتفاؤلية، وأضداد اللغات، وفعل وأفعل وغيرها. وتبين لنا أيضا أنه اختلف بعض الشيء عن قطرب فى الشواهد فهى عنده أكثر مما عند قطرب. ولذلك كثيرا ما نراه يستشهد بأكثر من شاهد على المعنى الواحد. مثل قوله[1]: " أمر جلل: أى جليل، وأمر جلل: أى هين يسير صغير، قال جميل فى الجليل:

رسم دار وقفت فى طلله   كدت أقضى الغداة من جلله

أى من عظمه فى عينى أو قلبى. وقال بعضهم، من أجله. وقال آخر:

فلئن عفوت لأعفون جللا   ولئن سطوت لأوهنن عظمى

---

(١) أضداد أبى حاتم ١١٢.

وقال فى الهين الحارث بن خالد المخزومى:

قلــت للــرنة لمــا أقــبلت كـل شـىء مـا خـلا عمـرا جلـل

أى هين. وقال لبيد:

وأرى أربــد قــد فارقنــى ومــن الأرزاء رزء ذو جلــل

وخالف أبو عبيدة قطربا أيضا. فعلق على أكثر شواهده بكلمة توضح موضع الشاهد، أو تربطه بالمادة التى أتى به من أجلها، ولم يفعل ذلك قطرب. قيل فى أضداد الأصمعى "[1]" وقال أبو عبيدة: يقال: عسعس الليل: إذا أقبل. وعسعس: أدبر وأنشد:

مدرعات الليل لما عسعسا

أى أقبل.

ثم ماثل قطربا فيما عدا ذلك من عدم استشهاد أحيانا، واستشهاد على معنى واحد أحيانا أخرى، واستشهاد على المعنيين كليهما مرة ثالثة، وشرح للشواهد مرات معدودة، واستشهاد بالقرآن والشعر والأقوال والأمثال. وهاك أمثلة من كل ذلك: "قال أبو عبيدة [2]: الكأس: الإناء الذى يشرب فيه، والكأس: ما فيه من الشراب". وقال: "يقال: قمأت الماشية قمأ: إذا سمنت. ويقال: صغر فلان وقمؤ قماءة، قال ابن أحمر فى الأول:

وجرد طار باطلهـا نسيلا وأحدث قمؤها شعرا قصارا"

وقال[3]: "شراة المال: بمنزلة شرار المال، أى رذال المال، والجميع شَرًى، كقوله:

مُغادراتٌ بالشرى المحسَّلِ

---

(١) ٧ .

(٢) الأصمعى ٦٧. ابن السكيت ٣٤١. ابن الأنبارى ٩٨.

(٣) الأصمعى ١٩ . ابن السكيت ٢٩١. أبو الطيب ٤١٤.

أى المنفى المتروك.

والشراة فى لغة بعضهم: خيار مَسانّ الإبل وكرائمها، كقوله:

من الشراة رُوقة الأموال"

وقال: "المُنة: القوة، والمنة: الضعف. ومنه حبل مَنين: أى ضعيف. وقال ذو الرمة:

ترى الناشئَ الغريد يُضحى كأنه على الرحل مما مَنَّه السير عاصدُ

أى مما أضعفه. والعاصد: الذى يلوى عنقه...". "وقال: (فظلتم تفكهون) أى تندمون. وقالوا: القوم يتفكهون: من الفكاهة، أى الضحك والمزاحة. ويتفكهون من الفاكهة" وقال: " الزُّبية: حفرة تحفَر للأسد، والزبية، جمعها زُبًى: أماكن مرتفعة. ويقال فى المثل: علا الماء الزبى، أى بلغ الأمر أقصاه. قال العجاج:

* وقد علا الماءُ الزبى فلا غِيَر *[1]"

وخالف أبو عبيدة قطربا فى عنايته بايراد المعانى الأخرى للأضداد، التى لا تندرج تحت المعنيين الضدين. قيل فى أضداد الأصمعى[2]: "المولى: المنعم، والمولى: المنعَم عليه. قال أبو عبيدة: وللمولى سبعة مواضع: المولى ذو النعمة من فوق. والمولى: المنعم عليه من أسفل. وفى كتاب الله تبارك وتعالى: (فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم). والمولى فى الدين: من الموالاة، وهو الولى، ومنه قوله الله جل ثناؤه: (ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا، وأن الكافرين لا مولى لهم).. والمولى: ابن العم، وفى كتاب الله تبارك وتعالى: (يوم لا يغنى مولى عن مولى شيئا) أى ابن العم عن ابن العم.. والمولى: الجار، قال مربع بن وَعْوعة الكلابى، وجاور بنى كليب ـ كليب ابن يربوع ـ فأحمد جوارهم:

---

(١) الأصمعى ٨٦. ابن السكيت ٣٥٨. أبو الطيب ٣٣٠.

(٢) ٣٣. ابن السكيت ٣٠٥. وأبو الطيب ٦٦٠.

جـزى الله ربـى والجـزاءُ بكفِّـه كليـب بـن يـربوع وزادهـم حمـدا

والمولى: الحليف..."

وعـنى بالمشتقات المتصـلة بالأضـداد أكـثر مـن عـناية قطـرب بهـا، كمـا رأيـنا، ونـرى فـى قـرء، قـيل فـى أضـداد الأصـمعى [1]: "قـال أبـو عبـيدة: يقـال أقـرأت الـنجوم بـالألف معناه غابـت، ومـنه قـرء المـرأة فـى قـول مـن زعـم أنـه طهـرها لأنهـا خرجـت مـن الحـيض إلى الطهـر كمـا خرجـت الـنجوم مـن الطلـوع إلى المغيـب. ويقـال: هـذه ناقـة مـا قـرأت سلًى قـط، بغـير ألـف: أى مـا حملـت ملقوحا ولا غيبت فى بطنها ولدا".

كذلـك عـنى أكـثر مـنه باللغـات فـيما يـورده مـن ألفـاظ. قـال[2]: " إمِدّان: مـثل السـبخة يقـال: مـاؤه إمـدان، وبعضـهم يقـول: مـدان" وقـال[3]: يقـال: سـبد شـعره وسبت لغة، فى الحلق والتطويل".

وفـى آخـر الأمـر أعـود إلى الإشـارة إلى أن هـذه الظواهـر افتراضـية، لأنهـا مبنـية عـلى مقـتطفات الكتـب مـن أبـى عبـيدة. وربمـا غـيرت هـذه الكتـب فـى عـبارته وفـى شـواهده، وفـى غـير ذلـك مـن الأمـور، وربمـا زادت فـى عـبارته، وربمـا نقصـت منها. وقـد حـدث ذلـك. كمـا نـرى فـى قـول أبـى حـاتم[4]: "قـال أبـو عبـيدة: مهرة شوهاء: قبـيحة وجمـيلة، قـال أبـو حـاتم: لا أظـنهم قـالوا للجمـيلة شـوهاء إلا مخافـة أن تصيبها عـين، كمـا قـالوا للغـراب: أعـور، لحـدة بصـره". عـلى حـين قـيل فى أضداد الأصـمعى وابـن السـكيت [5]: "قـال أبـو عبـيدة: يقـال: فـرس شـوهاء: أى حسـنة. ولا يقـال للذكـر مـن هـذا شـىء، ويقـال: لا تشـوه عـلى : أى لا تقـل مـا أفصـحك (أو

(١) ١.

(٢) الأصمعى ١٣.

(٣) أبو حاتم ١٢١.

(٤) ٢٢٥.

(٥) ٣٩، ٣١١.

ما أحسنك) فتصيبني بالعين. قال: وما سمعتها إلا في هذين الحرفين، وأما القبح فيقال: قد شوه الله خلقه، ورجل أشوه وامرأة شوهاء، قال الحطيئة:

أرى ثم وجها شوه الله خلقه فقُبّح من وجه وقبح حامله

وقال أبو دواد يذكر فرسا:

فهي شوهاء كالجوالق فوها . مستجاف يضل فيه الشكيم"

ويتضح من هذا أن أبا حاتم حذف الكثير من عبارة أبي عبيدة.

وكان كثير من أقوال أبي عبيدة موضع نقد من الأصمعي وأبي حاتم، وخاصة ما يتعلق بتفسير ألفاظ القرآن، فقد نقده الأخير نقدا مرا. وهاك أمثلة ذلك: قال أبو حاتم [1] "قال أبو عبيدة: ماء بثر: كثير، وماء بثر: قليل. وأنشد في هذا ـ زعم ـ للهذلي:

فافتّنهنّ من السّواء وماؤه بثرٌ وعارضَه طريقٌ مَهْيَع

وقال الأصمعي: إنما بثر اسم ماء بعينه، وليس ما قال أبو عبيدة بشيء". وقال أبو حاتم أيضا [2]: "قال أبو عبيدة: " والليل إذا عسعس": أقبل، ويقال: أدبر. وأنشد لعلقمة بن قرط التيمي فجعله إقبالا:

مُدّرعاتِ الليلِ لما عسعسا وادّرعتْ منه بَهيما حِنْدسا

البهيم: الأسود: الذي لا يخالطه بياض. والحندس: الشديد السواد. قال: زعموا أن ابن عباس رحمه الله قال: عسعس: أدبر، والله أعلم. قال أبو عبيدة: وقال الزبرقان في الإدبار:

وماءٍ قديم عهده ما يُرى به سوى الطيرِ قد باكرن وردَ المغُلس

وردتُ بأفراس عتاقٍ وفتية فوارط في أعجاز ليل معسعس

---

(١) ٢٢٩.

(٢) ١٣١.

قال أبو حاتم: قد تقلد أبو عبيدة أمرا عظيما. ولا أظن ههنا معنى أكثر من الاسوداد عسعس: أظلم واسود فى جميع ما ذكر، وكل شىء من ذا الباب فى القرآن فتفسيره يُتقَى، وما لم يكن فى القرآن فهو أيسر خطبا". ولكن أبا الطيب لم يقبل نقد أبى حاتم ورد عليه [1].

كتاب الأصمعى

(١٢٢ـ ٢١٦)

يحتوى كتاب "أضداد الأصمعى"، على ١٠٥ كلمة من الأضداد. ولكنها ليست جميعا عن الأصمعى. لأن الكتاب ليس خالصا له، بل هو جامع لشتات من الأضداد. ولا شك أن المقتطفات السابقة منه تدل على ذلك دلالة واضحة. فهو لا ينسب للأصمعى صراحة غير خمسة أضداد (٢ ـ ١٠ ـ ١٥ ـ ٣٥ ـ ٦٣)، على حين ينسب لأبى عبيدة أحد عشر ضدا: (٣ ـ ٨ ـ ١٩ ـ ٣٨ ـ ٣٨ـ ٥٣ ـ ٦٠ ـ ٦٧ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٨٦ ـ ٩٥) نستطيع أن نضيف إليها ثلاثة أخرى، معطوفة على أضداد له، فيرجح أنها له أيضا (٩ ـ ٢٠ ـ ٥٤). وينسب لأبى عمرو الشيبانى (فى الغالب) خمسة أضداد)١٢ ـ ١٤ ـ ١٦ ـ ٣٧ ـ ٦٤) نضيف إليها اثنين آخرين للظاهرة نفسها التى رأيناها فى أضداد أبى عبيدة (١٣ ـ ١٧). وينسب لأبى زيد الأنصارى ثلاثة (٤٣ ـ ٤٥ ـ ٤٩)، وواحدة لكل من ابن الأعرابى (١٨) والأموى (٦٢)، أما بقية الأضداد فبعضها من مؤلفين مختلطين مثل قرء وجون (ـ ٤٤)، خلطت فيهما أقوال الأصمعى بأبى عبيدة (وغيرهما أيضا)، وباع (٣٦) خلطت فيها أقوال أبى زيد بأبى عبيدة، وأكثرها لم يصرح بقائله. ومن الممكن نسبة بعض هذا المجهول إلى الأصمعى، مثل الشيح ٤٨ التى نسبها إليه أبو عبيد فى الغريب المصنف، وبعضها الآخر إلى أبى عبيدة، مثل أسر وبثر (٢٧ ـ ٤١) اللتين نسبهما إليه أبو حاتم (١٦٨ ـ ٢٢٩)، وغيرهما لأبى زيد، مثل لمق (٥٠). نسبها إليه أبو حاتم أيضا (١٣٧)، وغير ذلك لأبى

---

(١) ٤٩١.

عمرو، مثل خل (٥٦) نسبها إليه ابن السكيت (٣٣٠)، ومن الممكن نسبة كثير من هذه الأضداد المهملة إلى ابن الأعرابى بفضل مضاهاته بما يرويه ابن منظور فى لسان العرب لهذا العالم من الأضداد، مثل أرقام ٤ - ٥ - ٢٢ وغيرها.

وقد وردت أسماء بعض هؤلاء العلماء فى تضاعيف الكلام عن الأضداد أحيانا، فربما كان هذا إيذانا بأنها لمن يرد ذكرهم فيها.

وخلاصة القول إن الكتاب ليس خالصا للأصمعى، بل يشاركه فيه كثير غيره. حتى لو أضفنا إليه جميع الأضداد المهملة التى لم نستطع معرفة قائليها، يضاف إلى ذلك أنه لا يحتوى على جميع أضداد الأصمعى، فقد روى أبو حاتم ضدين له، لم يردا فيه، هما نعف وحميم (٢٧١ - ٢٦٧) إلا أنهما يشك فى صحة نسبتهما إليه.

كل ذلك يجعلنا نميل إلى الاطمئنان بأن هذا الكتاب الذى لدينا ملفق من أضداد مختلفة وليس للأصمعى وحده، أعنى أنه يجمع أضداد عدد من اللغويين: أهمهم أبو عبيدة والأصمعى وابن الأعرابى. وقد حاولت أن أعرف من الذى فعل ذلك بالكتاب، فوجدت بعض العبارات التى قد تنير الطريق أمامنا. وجدت فى "ناء" عبارة : "وقال الأشرم: أخبرنى أبو عبيدة قال: يقال: نؤت بالحمل: إذا نهضت مثقلا...". وإذن فالراوى عن أبى عبيدة هو الأشرم. أما كلمة "الأشرم" فمحرفة عن "الأثرم" وهو على بن المغيرة الأثرم المتوفى عام ٢٣٢ هـ، وكان تلميذا لأبى عبيدة وللأصمعى أيضا. فهل الأثرم هو الذى جمع أضداد الأصمعى وأبى عبيدة معا؟ ليس الأمر ببعيد. ولكن هل هو أيضا الذى وضع معها أضداد ابن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى؟ ليس من البعيد أن يروى عن الشيبانى المتوفى ٢٠٦ تقريبا، ولكن هل يروى عن ابن الأعرابى المتوفى بين عامى ٢٣٠، ٢٣٣. هما متعاصران وفى سن واحدة، فلا مانع من رواية أحدهما من الآخر، ولكن ذلك نادر فى اللغة خاصة، ولم ينص عليه أحد فى ترجمة الأثرم. وقد يكون أحد تلاميذ الأثرم هو الذى أتى بما رواه هذا من أضداد

الأصمعى وأبى عبيدة. وأضاف إليه أضداد ابن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى وأبى زيد، وهو الذى يقول" "قال الأثرم" كما فى العبارة المذكورة، فمن هو هذا التلميذ؟ لا يبعد أن يكون: يعقوب بن السكيت الذى "أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبى عمرو الشيبانى والأثرم وابن الأعرابى [1]"، أولئك العلماء المذكورين فى الأضداد. فقد روى ابن السكيت عن الأثرم فى الأضداد المنسوبة إليه صراحة قال [2]: "أخبرنى الأثرم هذا الحرف عن أبى عبيدة". وإذن فهذه النسخة من الأضداد التى وصلت إلينا هى أضداد ابن السكيت، فما الشأن فى الأضداد الأخرى المنسوبة إليه صراحة؟ إنها ـ بكل يقين ـ رواية أخرى من أضداد ابن السكيت، لاتفاقهما الذى يكاد يكون تاما فى العبارة عن الأضداد، حتى اضطر الناشر إلى أن يقول عن أضداد ابن السكيت: " يتضح من مطالعة كتاب الأضداد لابن السكيت أنه تتبع كتاب الأضداد للأصمعى إلا فيما ندر، فيورد العبارات ذاتها، وبالترتيب ذاته، ويرفع إلى الأصمعى ما يورده عنه قائلا: "قال أبو سعيد" أو "قال الأصمعى" أو "الأصمعى" مكتفيا بذكر اسمه فى بدء ما ينقله عنه. ومن ثم يمكننا اعتبار كتاب الأضداد لابن السكيت كرواية ثانية للأصمعى".

أما سياق العبارة فلا يختلف إلا قليلا جدا فى النادر. ويفسر لنا هذا وجود أضداد للأصمعى فى كتب أخرى، غير موجودة فى هذه النسخة، لأن ابن السكيت ـ فيما يبدو ـ كان يختار من أضداد الأصمعى، ولم يرم إلى ذكرها جملة..

وتبين لنا دراسة الأضداد المنسوبة إلى الأصمعى فى هذه النسخة وعند أبى حاتم وفى النسخة الأخرى من أضداد ابن السكيت، أن هذا العالم لم يختلف كثيرا عن قطرب وأبى عبيدة فى خطته فى التأليف فى الأضداد. فقد اتفقوا فى عدم الاستشهاد مرة، والاستشهاد على معنى واحد أخرى، والاستشهاد على

---

(١) البغية ٤١٨.

(٢) ٣٤٥.

المعنيين مرة ثالثة، والاستشهاد بأكثر من شاهد واحد، وشرح الشواهد. وهاك الأمثلة على ذلك: قال أبو حاتم [1]: "قال لى الأصمعي: النَّعْف. ما ارتفع عن بطن المسيل. والنعف: ما انخفض من الجبل". وقال أبو حاتم [2]: "الريح الطيبة يقال لها: الذَّفَر: ومسك أذفر، وروضة ذفراء. ويقال للريح المنتنة: الذفر أيضا. ويقال: فلان أظفر أذفر، أى وافى الأظفار منتن الريح كريح التيس، قال امرؤ القيس فى الطيب:

وريحِ سَنا فى جُفّة حِمْيرية تُشاب بمفروكٍ من المسك أذفرا

وفى نسخة الأضداد المنسوبة إلى الأصمعى شاهد واحد على المعنى الآخر للذفر، دون أن يورد الشاهد الذى رواه أبو حاتم، ودون أن تنسب المادة إلى أحد، ومن الطبيعى أن نميل إلى ما أورده أبو حاتم، إذ نسبه صراحة إلى الأصمعى.

وقال الأصمعى [3]: قد صَرى الماءَ تصرية : إذا جمعه، وشاة مصَرّاة: وهى التى يترك لبنها فى ضرعها يوما أو يومين لا تحلب. وأنشد:

رُبَّ غلامٍ قد صَرَى فى فِقْرته ماءَ الشبابِ عنفوانَ سَنْبته

عنفوان: يعنى أول شبابه. والسنبة والسنب: الدهر. ويقال: صرى يصرى: إذا قطع. يقال: صرى ما بينهما: أى قطع. وجاء فى الحديث: "ما يصرينى عنك" أى ما يقطع مسألتك عنى. وصرى أيضا: نجّى. قال الشاعر:

صَرى الفحلَ منى أنْ ضئيلٌ سنامُه ولم يصرِ ذات النَّيِّ منى بُروعها

يقول: نجى الفحل منى هزاله. ويقال: صرى الله عنك شرَّ ذلك الأمر: أى دفعه، وأنشد للراعى وذكر صقرا:

---

(١) ص ١٦٣.

(٢) ٢٧١.

(٣) ١٣٠.

وظلّ بالأُكْم ما يَصْرِى أرانبَها   من حدّ أظفارِه الحُجرانُ والقَلَعُ

أى لا يدفعه ولا يصرفه. والحجران: جمع حاجر، وهو المكان ترتفع نواحيه ويطمئن وسطه، له حروف تمنع الماء أن ينبثق". ولكنه اختلف عن قطرب وأبى عبيدة فى إيراده شواهد من الحديث، ولم نر ذلك فيما بقى من أبى عبيدة. وكان هذا أورد شاهدا من القرآن الكريم. ولم نر ذلك فيما روى عن الأصمعى. وربما لو وصل إلينا أكثر مما وصل تغيرت هذه الفروق.

واتفق الأصمعى وقطرب وأبو عبيدة فى الالتفات إلى اللهجات والمعانى الأخرى للأضداد، قال الأصمعى: " أقرأت الريح: إذا جاءت لوقتها. ويقال: ذهبت عنك القِرْءة - خفيفة. يريد وقت المرض، وذلك إذا صرت إلى بلد غير البلد الذى أنت فيه، فمكثت فيه خمس عشرة ليلة، فقد ذهبت عنك قرءة البلد التى تحولت عنها، وأهل الحجاز يقولون: قرة بغير همز، يعنى أنك إن مرضت بعدها فليس ذلك من وباء تلك البلدة، وقوله العَقْر، وأهل الحجاز يقولون: عُقْر الدار، وأهل نجد: عَقْر الدار، وأهل الحجاز يضمون العين، والعقر: أصل الدار". وظهر اهتمامه بالمعانى الأخرى فى كلمة (صرى) التى نقلتها آنفا.

ويبدو أن الأصمعى عنى بالمشتقات المتصلة بالأضداد أكثر من عناية أبى عبيدة بها. ظهر هذا فى "ذفر" و"قرء"، وصرى، ويظهر أيضا فى قوله فى مادة "ناهل [1]": "الأنثى ناهلة، والجميع نِهال، ورجل منهِل: أى معطش، وإبل نهال: أى عطاش، يتطيرون بها من العطش، فيقولون: هذه إبل ناهلة، والنمل: الشرب الأول، يقال للذى شرب أول شربة ولم يعد: نهل ينهل، وأنهل الرجل أبله".

ويبدو كذلك أنه أورد بعض الأخبار فى أضداده، كقصة الرجل العربى مع الملك الحميرى الذى قال له: ثِبْ، فألقى بنفسه من الجبل. وهى معروفة فلا داعى لذكرها[2].

(١) ٤٥.

(٢) أضداد الأصمعى ٦٣.

وشك أبو حاتم في ضدين للأصمعي، فأوردهما في المجموعة المريبة عنده، هما نعف والحميم. وقد ذكرنا ما قاله الأصمعي في "النعف" والحق أنه " الأرض فيها غلظ وانحدار" فالكلمة لا تعني الانحدار وحده، ولا الارتفاع وحده، فلا تضاد فيها. وقال أبو حاتم في الثانية [1]: "زعموا أن الأصمعي قال: الحميم: الماء الحار والماء البارد. ولا أعرفه". وأبو حاتم نفسه يضعف هذه النسبة، وقد وجدت الكلمة منسوبة إلى ابن الأعرابي في لسان العرب (حم).

كتاب التوزى (٢٣٣)

وروى أبو الطيب اللغوى عن التوزى عدة أضداد، كشفت عن ظواهر متعددة غلبت عليها. فقد أبانت أن التوزى نقل كثيرا من أضداده عن أبي عبيدة، مثل قوله[2]: "قال التوزى عن الأصمعي: إذا صغر المسيل عن التلعة فهي الشعبة، فإذا عظم حتى يكون ثلثي الوادي أو نصفه فهو ميثاء، فإذا زاد على ذلك فهو ميثاء جلواخ. قال: وقال أبو عبيدة: المرتجِل الذى يطبخ رجلا من جراد، أى قطعة منه، والارتجال الطبخ، يقال: ارتجَلت شيئا أى طبخته". ويدعم ذلك ما جاء في البغية [3]. وروى مرة عن كل من الأصمعي، وكيسان بن درهم وأبي زيد وأبي عبيد [4]. وربما كان الاسم الأخير محرفا عن أبي عبيدة.

وأدى اعتماده على أبي عبيدة إلى انتقال الظواهر الموجودة في كتابه إلى كتاب التوزى. فنجد فيه الأضداد التي يظهر التضاد في معنييها جليا، مثل[5]: " قال التوزى: يقال: ثوب يَدِيّ إذا كان ضيق الكم، وثوب يدى إذا كان واسع الكم". والأضداد المأخوذة من أسماء أجناس، مثل [6]: "قال التوزى: أسِد

---

(١) ٢٦٧.

(٢) ١٠٤. وانظر ١٨٦، ٢٤٠، ٢٩٦، ٤٢٦، ٤٩٠، ٥٢٣.

(٣) ٢٩٠.

(٤) ٥٥، ١٠٣، ٦٤٦. كامل المبرد ٥٦٩.

(٥) ٦٨٦.

(٦) ١٦.

الرجل إذا فزع من الأسد، وأسد أيضا إذا صار أسدا، من الشجاعة". وأضداد فَعول، مثل[1] : " قال التوزى: الأكولة الفاعل - يريد قولك: رجل أكولة، والهاء للمبالغة - والأكولة الشاة يربيها الراعي، والرجل يربيها لنفسه ليأكلها". وأضداد فَعيل، مثل [2]: "قال التوزى: التبيع التابع، والتبيع المتبوع" وفعل وأفعل، مثل [3]: " قال التوزى: ومن الأضداد ثُبت الرجل، إذا أعطيته من الثواب، وأثبته إذا طلبت نواله. قال أبو حاتم: ولا أعرف الثانى إلا توهما". والأضداد الناتجة عن تصريف مختلف، مثل الذى رواه المبرد [4] فى شرحه لبيت حسان بن ثابت:

لقد رميت بها شنعاء فاضحة يظل منها صحيح القوم كالمُودِى

قال: فالمودى فى هذا الموضع الهالك. وللمودى موضع آخر يكون فيه القوى الجاد. حدثنى بذلك التوزى فى كتاب الأضداد، وأنشدنى:

مودون يحمون السبيل السابلا

المؤدى بالهمز: التام الأداة والسلاح، وبغير الهمز: الهالك".

وأورد غير ذلك من الأضداد، بل أورد ألفاظا من المشترك لا تضاد فيها، مثل[5] : "قال أبو حاتم: التوزى: الزاهق: الميت. يقال: زهقت نفسه تزهق زهقا، وفى التنزيل (وتزهق أنفسهم) والزاهق: السمين...".

وتعددت الشواهد عنده. فكان منها القرآن، مثل [6]: "قال التوزى: خفيت الشيء وأخفيته لغتان فى الإظهار والكتمان جميعا. قال: ومن ذلك قول الله جل

(١) ٢٤.

(٢) ١٠١.

(٣) ١٢٤.

(٤) الكامل ١٤٤.

(٥) ٣٣٣.

(٦) ٢٣٧. وانظر ٣٦٠، ٥٦٠، ٥٦٩، ٦٨٠.

وعز: (أكاد أخفيها) يقرأ بالضم والفتح". وكان منها الأمثال، مثل ما ذكره أبو الطيب في حَزَوَّر [١]: "وقال آخر في مثل ذلك:

إن أحق الناس بالمنيّةْ   حزور ليستْ له ذُريّه

قال: أراد ها هنا رجلا ضعيفا لا نسل له. وقال التوزي: هذا مثل تمثل به الأحنف بن قيس، وأراد بالحزور الغلامِ الحديث السن". وكان منها الأقوال الفصيحة كالإتباع في "شحيح نحيح"[٢] .

وكان بطبيعة الحال الشمر، الذي اختلفت معالجته له اختلافا كبيرا. فاكتفى بإيراد الشاهد حينا، وعلق عليه حينا آخر. مثل [٣]: " أنشد قطرب وأبو حاتم والتوزي في البسل بمعنى الحلال بيت عبد الله بن همام السلولي:

أيثبت ما زدتم وتلغى زيادتي   دمي - إن أسيغت هذه - لكم بسل

قال التوزي: هذا رجل كان له زيادة في ديوان، فقال: إن ألغيت زيادتي فدمي لكم حلال، أي لا أدعها لكم. ألا ترى أن قبل هذا البيت:

زيادتنا نعمان لا تحرمنّنا   تق الله فينا والكتاب الذي تتلو"

وكثيرا ما نسب هذه الشواهد إلى من أنشده إياها مثل [٤]: "قال التوزي: وأنشدني أبو مالك وأبو عبيدة:

ولما رأى الحجاجَ جرد سيفه   أَسرَّ الحروريُّ الذي كان أضمرا

أي أظهر. قال: وأنشد غيرهما: أسر الحروري الذي كان مُظهَرا"

فذكر رواية أخرى في البيت.

---

(١) ١٨٨.

(٢) ٦٥٠.

(٣) ٣٤. وانظر ٢٥، ٥٣ ــ ٥٥، ٦٥، ٣٤٨، ٣٩٩، ٤٧٤، ٥٣٤.

(٤) ٣٥٣. وانظر ٣٥٦، ٣٦٥.

وأخطأ فى بعض الأبيات، فأوردها ولا شاهد فيها على ما يقوله، كما فعل فى حديثه عن (بيضة البلد)، إذ قيل فى أضداد أبى الطيب [1]: وأنشد التوزى فى المدح:

كانت قريش بيضة فتفلقت   فالمح خالصه لعبد مناف

قال أبو حاتم: ليس هذا من هذا الباب. قال أبو الطيب: وهو كما قال:

"واعتاد فى حديثه عن الأضداد أن يذكر كثيرا من مشتقات الضد، مثل[2]: "من الأضداد قال التوزى: يقال حرس فلان الشىء يحرسه حرسا وحراسة وحَرْسة ومَحْرسا، إذا حفظه وكَلاه، والشىء محروس وحَريس".

كتاب ابن السكّيت (١٨٦ ـ ٢٤٤)

من الطبيعى الآن، أننا حين ننتقل إلى الكلام عن نسخة الأضداد المنسوبة إلى ابن السكيت صراحة، نراها تجمع بين ما قلنا عن الأصمعى، وعن أبى عبيدة، بل ربما كان أغلب الظواهر التى نسبناها إلى هذين العالمين، هى فى حقيقة أمرها من عمل ابن السكيت. ولم يقدم هذا المؤلف بين يدى كتابه مقدمة يبين فيها أسباب اهتمامه بهذا النوع من التأليف كالحال فى نسخته الأخرى التى نسبت إلى الأصمعى. ويحتوى كتابه هذا على ٩٤ ضدا، كلها للعلماء الذين سبق ذكرهم، وعلى رأسهم: أبو عبيدة، فالأصمعى فابن الأعرابى فأبو عمرو الشيبانى. وليس هناك من دليل على أن المؤلف أتى بشىء من عنده، اللهم إلا إذا كان فيما أهمل نسبته ما هو من جمعه.

وما دام الأمر كذلك فنحن فى غنى عن الإطالة فى الكلام عنه اكتفاء بما قلناه آنفا، ولكننا نشير إلى بعض المعالم الكبرى فيه.

---

(١) ٥٥.

(٢) ٢٥٥. وانظر ٤٠٣، ٤٨٥، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٦ وغيرها.

اختط ابن السكيت لنفسه خطة واضحة. هى أن يورد المادة أولا، ثم يعقبها بمعنييها ، ثم يورد الأمثلة. قال[1] : "جلل... والجلل: الهين، والجلل: العظيم. فقد جلت مصيبتهم أى عظمت: وأنشد:

كل شىء ما خلا الموت جلل   والفتى يسعى ويُلهيه الأمل

وقال الآخر فى العظيم:

فلئن عفوت لأعفون جللا   ولئن سطوت لأوهنن عظمى

وكان أحيانا أخرى لا يراعى هذه الخطة فيورد المادة، ثم أحد معنييها أو يستشهد له، ثم المعنى الآخر وشواهده. قال [2]: "أقوى والمُقوِى: الذى لا زاد معه ولا مال له، وكذلك الدار التى قد أقوت من أهلها، قال الله تبارك وتعالى : (ومتاعا للمقوين). وفى موضع آخر المقوى: الكثير المال. يقال: أكثِر من إتيان فلان فإنه مقوٍ. والمقوى أيضا: الذى ظهره قوى".

وكان يلتفت أحيانا إلى المشتقات المتصلة بالأضداد، والمعانى الأخرى لها التى لا تدخل فى الضدين. وتنوعت الشواهد عنده: بين القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال. وسلك طرقا مختلفة فى الاستشهاد: كثرة وقلة، واستشهادا على معنى واحد أو اثنين أو عدم استشهاد البتة. وكل ذلك رأيناه فى كلامنا السابق، غير أن الأحاديث لم نر منها كثيرا، ولذلك أشير إلى بعض مواطن الاستشهاد بها: (٨٩ ـ ٣٠٠ ـ ٣٠٥ ـ ٣٠٨ ـ ٣١١). وكل هذه الأمور: من منهج وظواهر، رأيناها فى أضداد قطرب، وإذن فابن السكيت سار على الدرب الذى مهده هذا المؤلف الأول، وربما شابهه فيه الأصمعى وأبو عبيدة. ولكن ابن السكيت لم يخضع لقطرب فى مواده، بل حذف منها قريبا من ثلثيها لشكه فيها.

---

(١) ٢٨١.

(٢) ٢٧٩.

كتاب السجستانى

(٢٤٨)

خالفت أضداد أبى حاتم السجستانى ما سبقها من كتب فى العنوان، إذ لم تقتصر على الأضداد وحدها، بل هى "كتاب المقلوب لفظه فى كلام العرب، والمزال عن جهته، والأضداد". والمراد بالجزء الأول من هذا العنوان ما يسمى "المقلوب" مثل تهيبنى الطريق، وبالجزء الثانى الأضداد نفسها مثل الجزء الثالث، فالمزال عن جهته هو ما وجه وجهة مضادة غير معناه الأصيل. فالعنوان يصرح إذن أن الكتاب خاص بالأضداد، والعبارات المقلوبة. ولكن هذا التقسيم لم يثمر ما يماثله فى متن الكتاب.

وتشتمل أضداد أبى حاتم على ١٧٠ ضدا، أخذ منها ١١٦ من قطرب، واتفق ابن السكيت معه فى ٥٤ منها. ولم يشترك أبو حاتم مع ابن السكيت فى شىء من بقية الأضداد التى لم يأخذها من قطرب، وقدرها ٥٤ أيضا. فلم يقع بينهما اشتراك إلا فيما أخذاه من قطرب. ولكن أبا حاتم لم يأت بهذه الأضداد من عنده، بل أخذ خمسة منها من أبى زيد (١٦٦، ٢١١، ٢١٦، ٢٤٣، ٢٤٤٩)، و٣ من الأصمعى (٢١٤، ٢٦٧، ٢٧١)، واثنين من أبى عبيدة (١٠٦، ١١٨) وواحدا من التوزى (١٨٠) وآخر من أبى زيد والأصمعى معا (٢٧٥). واشترك مع ابن الأنبارى فى ٢٨ ضدا، لا ندرى مصدرها على وجه اليقين، وإن ورد فيها أسماء بعض اللغويين.

أما ما انفرد به أبو حاتم عن قطرب وابن السكيت فأضداد قلائل، يمكن أن نفرعها إلى الأنواع التالية:

أ ـ ما يتبع صيغة انفعل وافتعل من الأجوف والمضاعف. وهما الصيغتان اللتان زادهما هذا المؤلف (١٧٥).

ب ـ ما يتبع صيغة فَعول وفَعيل (١٥٨، ١٦٠ ـ ١٦٥، ١٧٥، ٢٠٣، ٢٠٤) وسبب انفراده تجديده في أمثلتهما.

جـ ـ أضداد كان يشك فيها (٢٤٦، ٢٧٢).

د ـ أخطاء (٢٠٩، ٢٣١).

وظننت في بادئ الأمر أنه حذف ما حذف من أضداد ابن السكيت، لأنه لم يرض عنها أو عن نوع الأضداد الذي تمثله. ولكن الدراسة بينت أنه ذكر من الأضداد ما هو من نوعها. فقد حذف بعض أضداد مجازية (٦٥ـ ٧١، ٦٩) وأضداد اللغات (٥٧، ٥٩) وأضداد التطير (٩٦) وأضداد المتعلقات (١٣)، وأضداد فعول وفعيل (٨٧، ٣٠) وغيرها. وكان من هذه الأضداد التي حذفها ما رواه أبو عبيدة (٦٠، ٦٧، ٧٠، ٧١، ١٠٠) وأبو عمرو الشيباني (١٢، ١٤، ٥٦) والأصمعي (١٠، ١٥) وقطرب (٩٨). وكان فيما زاده أضداد الصيغ المختلفة من أفعل وفعول ومفتعل وتفعّل (٢٤٦، ١٦٢ ـ ١٦٥، ١٧٥، ٢٠٣، ٢٣١) وأضداد مجازية (٢٧٣) وأضداد اللغات (٢٢٧) وأضداد المتعلقات (٢٣٦) وغيرها، أما الفرق الواضح بينهما فكثرة اعتماد ابن السكيت على أبي عبيدة وأبي عمرو الشيباني، وإكثار أبي حاتم الرواية عن قطرب وأبي زيد والأصمعي.

وجمع أبو حاتم في آخر كتابه ثلاثين ضدا، أفردها عن بقية الكتاب لشكه فيها. ووجه إليها نقدا عاما إذ قال [1]: "وقد ذكر بعض أصحابنا حروفا لا علم لي بها: أتقال أم لا". وكان من هذه الأضداد ما شاركه فيه ابن الأنباري (٢٥٧) وما شاركه فيه قطرب وابن الأنباري (٢٥٢)، وما شاركه فيه الأصمعي وابن السكيت وابن الأنباري والصغاني (١٨٧).

---

(١) ص ١٤٨.

ولا تختلف الخطة التى سار عليها أبو حاتم فى معالجة الأضداد، فى معالمها الكبرى، وإن اختلفت فى بعض التفاصيل، عما رأيناه فى أضداد ابن السكيت. فهما متفقان فى تقديم المادة، فمعنييها، فشواهدهما تارة، وتقديم المادة فأحد المعانى وشواهده، فالمعنى الآخر وشواهده. قال[1] : "بيضة البلد. يقال: فلان بيضة البلد: إذا ذم، أى قد انفرد، ويقال ذلك فى المدح، زعموا. فأما فى الذم فقال الراعى لعدى بن الرقاع العاملى:

تأبى قضاعة أن تعرف لكم نسبا   وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

قال أبو حاتم: يجوز أن يكون قول الراعى هزءًا، يهزأ بهم، يقول: أنتم سادة البلد، وهو يهزأ بهم. وقال حسان لمزينة، وقد قتلوا أباه فجعلهم جلابيب، أى سفلة:

أرى الجلابيب قد عزوا وقد كثروا   وابن الفريعة أمسى بيضة البلد

وقال المتلمس:

لكنه حوض من أردى بإخوته   ريب المنون فأضحى بيضة البلد

وأما قول ابن الزبعرى:

كانت قريش بيضة فتفلقت   فالمح خالصه لعبد مناف

فليس من هذا فى شىء. وقال[2]: "زهق. الزاهق: الميت. يقال: زهقت نفسه، وقال تعالى: "وتزهق أنفسهم" و"قل جاء الحق وزهق الباطل" وزهق بين يدى القوم: مضى وتقدم. وقالوا: والزاهق: السمين، قال زهير:

القائد الخيل منكوبا دوابرها   منها الشنون ومنها الزاهق الزهم

وقلما كان يسلك الطريقة الثانية، إلا فى المقتطفات التى أخذها من غيره. وكان فى بعض الأحيان يترك الطريقتين، ويذكر المادة كما تأتى. قال[3]:

---

(١) ١٧١.

(٢) ١٩٥.

(٣) ٢٤٠.

"ظهر: بطن: وقال الحسن رحمه الله: (بطائنها من استبرق): ظواهرها. وقالوا: ظهر السماء: وجهها، وبطن السماء كذلك، وقرأت القرآن عن ظهر قلب. وعن ظهر اللسان. قال الشاعر:

وإن من القول التى لا شوى لها   إذا زل عن ظهر اللسان انقلابها

وقالوا فى قوله تعالى: "فيظللن رواكد على ظهره" أى على وجه البحر. وقالوا: أمر ظاهر عنك: أى زائل، قال الهذلى أبو ذؤيب:

وعيَّرها الواشون أنى أحبها   وتلك شَكاةٌ ظاهرٌ عنك عارها

أى زائل. ويقال: النعمة ظاهرة عليه: أى لازمة له". فالمعانى والشواهد كلها مختلطة لا نظام لها.

واعتمد أبو حاتم فى علاجه على الشواهد، ولكنه كان يقلل منها فى الشواهد التى انفرد بها عن ابن السكيت، ولم يظهر لى أنه أخذها من غيره. ولا يختلف الاستشهاد عند أبى حاتم عنه عند من سبقه، طريقة وأنواعا، غير أنه أكثر من الآيات القرآنية، وقلل من الأمثال والأقوال. وهذه بعض أمثلة الاستشهاد عنده. قال [1]: " الآدم من الإبل ومن الظباء: الأبيض. ومن كل شىء بعد ذلك: غير الأبيض على ما يقول الناس. يقولون: رجل آدم [أسمر] وظبية أدماء: بيضاء. وبعير آدم: للأبيض، وناقة أدماء". وقال [2] : "قد قالوا: بصير، للبصير والأعمى، وللزنجى أبو البيضاء. وقال لى رجل من شق الأحساء: لى أم بصيرة، يريد عمياء" .

ولكن أبا حاتم خالف من قبله فى ناحية واحدة من الشواهد، هى إيراده أحيانا السند فى تفسير الآيات والأحاديث. قال [3]: "حدثنى أبو عامر العقدى

---

(١) ١٧٦.

(٢) ٢٢٥.

(٣) ١١١.

قال: حدثني سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار: أن ابن عباس قرأ: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا)...".

وكان في العلاج يحاول ألا يستطرد كما كان يفعل ابن السكيت، وأن يلتزم بما اتصل بالأضداد وحده.

ولكن هذا لم يمنعه من الالتفات إلى المشتقات المتصلة بالأضداد، والعناية باللغات، كما نرى في قوله في "ند" [1]: "النخل، يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره سائر الناس. ويؤمل: من أمَلْتُه، مخففة، ويقال: هو مأمول. ومن قال أمَّلته، فشدد الميم، قال: هو مؤمَّل. وقالوا للواحد: شِبْه وشَبيه، وعِدْل وعَديل. وقد يقال للعدل من الأحمال: عديلة: أيضا".

وكان إلى جانب هذا يلتفت أحيانا إلى بعض القواعد والأحكام اللغوية والنحوية، ويذكرها. قال: "قال أبو حاتم: اجتمعت العرب على أن (ند) الشيء مثله وعِدْله، ولا أعلمهم اختلفوا في ذلك... والجمع أنداد.. وكثير من العرب يجعلون الند أيضا للجمع من الرجال والنساء، وللاثنين من الرجال والنّساء، كما يجعلون المِثْل والشِّبْه والعِدْل والضد.. ويقال: ند، ونَديد، ونديدة بالهاء، كما يقال في الحديث: "إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه": أي كريم قوم... قال تعالى: ﴿كلا سيكفرون بعبادتهم، ويكونون عليهم ضدا﴾ أي تكون الآلهة ضدا عليهم. وإنما جعل الضد كالمصادر التي تكون للواحد والجمع سواء. كقولك: القوم رِضًى، والقوم عَدْل. وهم جُنُب... وهذا مشهور في المصادر خاصة. ويقال: قوم كَرَم، في معنى: كِرام. وقالوا: قوم شَرَط: وقَزَم: للئام، وقد يجمع فيقال: قَزامى وأشراط".

وكتاب الأضداد لأبي حاتم أكثر انتظاما من كتاب ابن السكيت، إذ ينظم أضداد فعول، وافتعل وانفعل من الأجوف، وافتعل من المضعف الثلاثي، ولم يظهر ذلك التنظيم بهذا البروز في أضداد ابن السكيت. يضاف إلى ذلك أنه أخر أضداده، وصرح بشكه فيها. ولكن تسرب إليه الاختلال في مادة "ضنين

---

(١) ١٠٦.

وظنين" التى لا ندرى سبب وضعه إياها فى الأضداد، وفى مادة "قعد" التى كررها مرتين[1].

يضاف إلى ذلك أن أبا حاتم فى أضداده امتاز على ابن السكيت امتيازا كبيرا، دل على قدرة فائقة. وقد ظهرت آثار هذه القدرة فى النقود التى عقب بها على كثير مما أورده من أضداد. وعندما نتتبع هذه النقود نخرج بالملاحظات التالية:

أقام أبو حاتم الشطر الأكبر من نقده، على عدم معرفته هو بالمعنى المقول به للفظ، وهو يقيم من نفسه مثالا للغويين، فيعنى بقوله: "لا أعرفه" أن اللغويين لا يعرفونه. قال مرة[2] " زعم قوم أن بعض العرب يجعل الند مثل الضد، ويقول هو يضادنى، فى ذلك المعنى، ولا أعرف أنا ذلك، فأما المعروف فى الضد فى كلام العرب فخلاف الشىء، كما يقال: الإيمان ضد الكفر، والعقل ضد الحمق..".

وكان فى أكثر الأحيان يأتى بهذا النقد فى الأضداد المتعلقد بالقرآن تحرجا منه وورعا. مثال ذلك قوله [3]: "كان أبو عبيدة يقول: خاف من الخوف، ومن اليقين. وكان يقول: "فإن خفتم ألا تعدلوا" يريد أيقنتم. ولا علم لى بهذا لأنه قرآن، فإنما تحكيه عن رب العالمين، ولا تدرى لعله ليس كما يظن".

والدعامة الثانية عنده. تغليط القائل، مثل قوله [4]: "قال أبو عبيدة: الخنذيذ من الخيل: الفحل والخصى. وغلط، إنما الخنذيذ الفائق من الخيل، ومن كل شىء. ويقال: خطيب خنذيذ، وشاعر خنذيذ. وقال خفاف بن عبد شمس:

---

(١) ١٢١، ٢٦١.

(٢) ١٠٦.

(٣) ١١٧.

(٤) ١١٥.

وبراذين كابيات وأُتْنا　　　وخناذيذ خصية وفحولا

الخِصْية: الخصيان. فأراد منها خصيان ومنها فحول. وقال بشر بن أبى خازم فى نعت فرس:

وخنذيذ ترى الغرمول منه　　　كطى الزِّق علقه التُّجار"

وعثرت على نقد واحد من أبى حاتم قام على عدم الثقة بمن روى الضد، قال [1]: "قال أبو عبيدة: أسررت الشىء: أخفيته وأظهرته أيضا. وكان يقول فى هذه الآية: (وأسروا الندامة لما رأوا العذاب): أظهروها. ولا أثق بقوله فى هذا، والله أعلم. وقد زعموا أن الفرزدق قال:

فلما رأى الحجاجَ جرَّد سيفه　　　أسرَّ الحرورىُّ الذى كان أَضْمرا

ولا أثق أيضا بقول الفرزدق فى القرآن. ولا أدرى لعله قال: "الذى كان أظهرا" أى كتم ما كان عليه. والفرزدق كثير التخليط فى شعره، وليس فى قول نظيريه جرير والأخطل شىء من ذلك. فلا أثق به فى القرآن".

كذلك عند أبى حاتم نقد واحد قام على أن الضد من احتيالات النحويين قال [2]: "قال قوم: سوى الشىء: غيره، وسواه: هو هو. وقال قوم: بل سوى تكون زيادة أحيانا، كقول أبى النجم: "كالشمس لم تعْدُ سوى ذُرورها" يريد لم تعد ذرورها، أى أن ذرت، أى طلعتْ. وأنشدنا أبو زيد:

أتانا فلم نعدل سـوِاه بغيـره　　　رسولٌ أتى من عند ذى العرش هاديا

يعنى النبى صلى الله عليه وسلم. والمعنى فلم نعدله بغيره. وقال الأخفش: أراد فلم نعدل سواه بغير سواه، فالهاء ترجع إلى سواه. وهذا من احتيال النحويين، وكلام العرب على غير ذلك".

(١) ١٦٨.

(٢) ١٨١.

كتاب ابن الأنبارى

(٢٧١ - ٣٢٨)

وصل إلينا أيضا "كتاب الأضداد" لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى. وقد قدم المؤلف - كأبى حاتم - بين يدى كتابه مقدمة، صدرها بالحمد والصلاة، ثم عرّف الأضداد، وذكر ما دفعه إلى التأليف فيها، وقسم الكلام العربى تمهيدا لوضع الأضداد فى موضعها اللائق بها، وأبان نشأتها الأولى فى اللغة. ونستبين من الاطلاع عليها أن ابن الأنبارى أدخل فى مقدمته مقدمة قطرب كلها.

وكشف ابن الأنبارى عن النهج الذى اختطه فى كتابه، فقال [1]: "وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتضادة، وصنفوا فى إحصائها كتبا. نظرت فيها، فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء، وأسقط منها جزءا، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها. فرأيت أن أجمعها فى كتابنا هذا، على حسب معرفتى ومبلغ علمى، ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة فى مثل معناه، إذ اشتمل على جميع ما فيها، ولم يعدم منه زيادة الفوائد، وحسن البيان، واستيفاء الاحتجاج، واستقصاء الشواهد".

ووفى المؤلف بالخطوة الأولى من نهجه، فقد ذكر جميع ما فى أضداد ابن السكيت وأبى حاتم - ما عدا قريبا من ٣٠ أهملها لشكه فيها - وجميع ما فى أضداد قطرب غير ١٢ ضدا. وكان قطرب قد انفرد بعشرة منها، واتفق معه أبو حاتم في الباقيين ٧٧، ١٦٤. وزاد عليها أضدادا أخرى، فبلغ المجموع ٣٥٧. وكانت هذه الزيادة وفاء منه بالخطوة الثانية من منهجه، إلى جانب ما أورده من فوائد فى أثناء الحديث عن الأضداد نفسها.

أما "حسن البيان" فظهر أولا فى الخطة التى رسمها لنفسه ولم يحِد عنها تقريبا. وأوجزها فى الابتداء بالتنبيه على أن اللفظ من الأضداد ثم تقديم معنييه المتضادين، ثم إتباعهما بالشواهد إن كان بين يديه شىء منها. وها أنذا أفتح

---

(١) ص ١٣.

الكتاب عفوا، لألتقط الضد الذى يكون فيها. قال[٢] : " وتأثم حرف من الأضداد. يقال: قد تأثم الرجل: إذا أتى ما فيه المَأثم، وتأثم إذا تجنب المأثم، كما يقال: قد تحوَّب الرجل إذا تجنب الحُوب. ولا يستعمل تحوب فى المعنى الآخر. أخبرنا محمد بن أحمد بن النضر قال: حدثنا معاوية بن عمرو قال: حدثنا زائدة، عن هشام قال: قال الحسن ومحمد: ما علمنا أحدا منهم ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة تأثما من ذلك، أى تجنبا للمأثم..." وكان فى بعض الأحيان يجمع بين كلام قطرب والأصمعى فى سياق واحد، كما فعل غيره أيضا (ريب).

وظهر " حسن بيانه وكثرة فوائده" فى حشو المواد. فقد عنى بإبانة أصل الأضداد وما اتصل بها من مشتقات فى أحيان كثيرة، مثل[١]: "وقال الفراء: حسبت أصله من حسَبت الشىء أى وقع فى حسابى، ثم كسرت السين منه، ونقل إلى معنى الشك... وقال الفراء: خِلت أصله من الخيال إذا تخيل لك الشىء، ثم أُعمل فى الاسم والخبر ونقل إلى معنى الظن..".

وعنى فى بعض الأضداد بإيراد معانيها الأخرى غير المتضادة، مثل[٢]: " الظن يقع على معان أربعة: معنيان متضادان: أحدهما الشك، والآخر اليقين الذى لا شك فيه.. والمعنيان اللذان ليسا متضادين: أحدهما الكذب، والآخر التهمة. فإذا كان الظن بمعنى الكذب قلت: ظن فلان، أى كذب، قال الله عز وجل: " إن هم إلا يظنون".

وأكثر فى علاجه للمواد من إيراد الأحكام والقواعد اللغوية والنحوية بشكل بارز لم نره عند من قبله. قال فى "توسَّد "[٣]: وأنشد الفراء:

يا رب ساريات ما توسدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا

---

(٢) ١٠٥.

(١) ٣، ٤ .

(٢) ١ .

(٣) ١١٥.

أى كـان ذراع الـناقة بمـنزلة الوسـادة. وموضـع الـيد خفـض بإضـافة الكـف إلـيها، وثبتـت الألـف فـيها، وهـى مخفوضـة، لأنهـا شـبهت بالـرحى والفـتى والعصـا، وعـلى هـذا قالـت جماعـة مـن العـرب: قـام أبـاك، وجلـس أخـاك، فشـبهوها بعصـاك ورحـاك، ومـا لا يـتغير مـن المعـتلة. هـذا مذهـب أصـحابنا. وقـال غيرهـم: موضـع الـيد نصـب بكـف، وكـف فعـل مـاض مـن قولـك: قـد كـف فـلان الأذى عـنا" . وقـال: " الأون حـرف مـن الأضـداد، يقـال: الأون، للـرفق والدعـة، والأون: للتعـب والمـئونة... والمـئونة أخـذت مـن الأون، وهـو التعـب والنصَـب. والأصـل فـيه مأوُنـة مفعلـة، مـن الأون، فنقلـت ضـمة الـواو إلى الهمـزة، ويجـوز أن تكـون مفعلـة مـن الأون وهـو الـرفق والدعـة. فـإذا قـالوا هـو عظـيم المـئونة فمعـناه: عظـيم التسـكين والـرفق. ويجـوز أن تكـون المـئونة مَفْعلـة مـن الأيْـن، والأيـن التعـب. قال الشاعر:

لا يغمز الساق من أين ولا نصَب   ولا يعض على شرسوفه الصفر

وأصـلها عـلى هـذا القـول مأيُـنة، فحولـوا ضـمة الـياء إلى الهمـزة، وجعلـوا الـياء واوا لانضمام ما قبلها، كما قال الآخر:

وكنت إذا جارى دعا لـمَضُوفة   أشمِّر حتى ينصف الساقَ مِئْزرى

فمضـوفة مفعُلـة مـن الضـيافة، وأصـلها مضـيفة، ففعـل بهـا مـا فعـل بمـئونة. وتكـون المـئونة فعولـة مـن مُئْـت الـرجل، فـتهمز الـواو لانضـمامها، كمـا قـال امـرؤ القيس:

ويضحى فتيتُ المسك فوق فراشها   نئوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

فنئوم فعول من النوم، همز الواو لانضمامها" وأمثال ذلك فى الكتاب كثيرة.

وعـنى فـى الحشـو أيضـا باللغـات. فكـان يقـول: " أخـبرنا أبـو العـباس قـال: يقـال: هـو البـازُ، وهـو البـازى، فمـن قـال: هـو البـاز، قـال فـى التثنـية: همـا البازان والجمـع البـيزان، عـلى مـثال قولهـم: الخِـال والخـيلان، ومـن قـال: هـو البـازى قـال

فى التثنية: هما البازيان، وفى الجمع البُزاة على مثال القاضى والقضاة. قال أبو بكر: فى الباز لغة ثالثة لم يذكرها فى هذا الكتاب وذكرها لنا فى بعض أماليه قال: ويقال: هو البأز، بهمز الألف مثل الفأس والكأس، وتجمعه فى أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة فتقول: ثلاثة أبْؤُز، كما يقول: أفؤس وأكؤس. فإذا كثرت فهى البؤوز، كما تقول كؤوس وفؤوس. فجمع القلة على أفْعُل مثل الأفلس والأبحر، وجمع الكثرة على الفعول مثل الفلوس والبحور. قال أبو بكر: فى الباز لغة رابعة، يقال: هو البازىّ، بياء مشددة تشبه ياء النسبة..".

وكثر فى حشوه النقد وخاصة نقد قطرب وابن قتيبة. وأقام ابن الأنبارى كثيرا من نقده على تعارض الأقوال المختلفة من اللغويين. فأورد أقوالهم وقارن بينها ليخلص إلى الرأى الصواب عنده، مثل[1] : "القرء حرف من الأضداد. يقال: القرء للطُهْر، وهو مذهب أهل الحجاز، والقُرْء للحيض، وهو مذهب أهل العراق. ويقال فى جمعه أقراء وقُروء. وقال الأصمعى عن أبى عمرو: يقال: قد دفع فلان إلى فلانة جاريته تقرئها، يعنى أن تحيض ثم تطهر للاستبراء. ويقال: القرء هو الوقت الذى يجوز أن يكون فيه حيض، ويجوز أن يكون فيه طهر... ويقال: قد أقرأت النجوم: إذا غابت. قال أبو بكر: وهذا حجة لمن قال: الأقراء الأطهار، لأنها خرجت من حال الطلوع إلى حال الغيبة" وقال الأصمعى وأبو عبيد: يقال: قد أقرأت المرأة: إذا دنا حيضها، وأقرأت: إذا دنا طهرها. قال أبو بكر: هذه رواية أبى عبيد عنهما. وروى غيره: أقرأت إذا حاضت، وأقرأت إذا طهرت. وحكى بعضهم قرأتْ، بغير ألف فى المعنيين جميعا. والصحيح عندى ما رواه أبو عبيد".

وقد رأينا ـ فيما سبق ـ أن ابن الأنبارى نقد بعض الأضداد، لأن المعنيين لصيغتين مختلفتين لا صيغة واحدة مثل فعل وأفعل، أو لأن المعنى الثانى للفظ غير شائع الاستعمال، أو لعدم وجود شواهد تدعم المعنى الثانى. ويمكن أن

---

(١) ٨ .

نضيف إليها ما يحدد السياق معناه، مثل[1]: " قال قطرب: من الأضداد قولهم أَليَت المرأةُ تألَى، إذا عظمت أليتها، وألِيت الشاة وغيرها: إذا قطعت أليتها. قال أبو بكر: وليس هو عندى من الأضداد، لأن كل واحد من الحرفين ينفرد بمعنى واحد، ولا يقع على معنيين متضادين".

وإذا قارنا بين نقد أبى حاتم ونقد ابن الأنبارى، وجدنا الأول منهما معتدا بنفسه ومعلوماته، عنيفا فى هجومه، ولم نجد شيئا من ذلك عند الثانى. فابن الأنبارى لا يقارن أقوال قطرب أو غيره من مؤلفى الأضداد بمعارفه هو كما يفعل أبو حاتم بل بأقوال غيره من اللغويين. ولم يغلِّط ابن الأنبارى أحدا، ولا حجب ثقته عنه، ولا عد أقواله من الاحتيالات كما فعل أبو حاتم. وبَيْنا كان أبو عبيدة هدف نقد أبى حاتم الأول، كان ابن قتيبة الهدف الأول لنقد ابن الأنبارى.

ومن مظاهر قدرة ابن الأنبارى فى التمحيص حذفه ما حذف من أضداد ابن السكيت وأبى حاتم. فقد حذف من الأول أرقام ١٤ ، ١٧، ٨٧، ٩٦، ١٠، ١٠٣، ١٠٥. وكلها كان أبو حاتم قد حذفها، ورقم ٩٤ الذى أورده فيما شك فيه من أضداد، ولعل ذلك الذى دعا ابن الأنبارى إلى تركه.

وحذف من أبى حاتم ثلاثة أنواع من الأضداد: أولها ما انفرد به، مثل ٢٤٦ ، ٢٧٢، ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٧، ١٦٦، ٢٤٢، ١٠٩، ١٧٣، ٢٤٦. وأكثرها مما شك فيه أبو حاتم نفسه، أو أقيم على أساس خاطئ ١٠٩، ١٦٦، ١٨٠، ٢٣٦. ثانيها بعض ما كان على صيغة فعول، مثل ١٦٠ - ١٦٣. ثالثها بعض ما كان على صيغة افتعل وانفعل من الأجوف، أو افتعل من المضاعف، مثل ١١٨، ١٧. وكان حذفه ما حذف من هذه الصيغ اكتفاء بما ذكره هو منها لا لشكه فيها.

وأخيرا وفى "باستيفاء الاحتجاج واستقصاء الشواهد" فأتى بالأنواع المختلفة من الشواهد: القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال والأقوال، كما فعل سابقوه. وقد مرت علينا أمثلة ذلك. وعنى فى كثير من الآيات والأحاديث بتفسيرها،

---

(١) ٣٢٢ .

بإيراد سند أقواله. وكانت عنايته أكبر من عناية أبي حاتم. فكان يقول [1]: أخبرنا أبو محمد جعفر بن أحمد بن عاصم قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا أبو عبدالرحمن عثمان بن عبدالرحمن الجزري قال: حدثنا عبيد الله بن أبي العباس، عن جويبر، عن الضحاك قال: سأل نافع بن الأزرق عبد الله بن العباس عن قول الله عز وجل: {وأنتم سامدون} فقال: معناه لاهون. قال نافع: وهل كانت العرب تعرف هذا في الجاهلية؟ قال: نعم، أما سمعت قول هزيلة بنت بكر وهي تبكي عادا حيث تقول:

بعثتْ عاد لقيما ... وأبا سعد مريدا
وأبا جلهمة الخير ... فتى الحي العنودا
قيل: قم فانظر إليهم ... ثم دع عنك السمودا

وكان يأتي بالشواهد على الأمور الاستطرادية في كلامه. ويعلق على الشواهد ويشرحها ويطيل أحيانا، وقد يبين ما في الشواهد الشعرية من روايات. قال مثلا في مادة " ماتت بجُمْع" [2]: وقال الشاعر يذكر ماء وَرَده:

وردناه في مجرى سهيل يمانيا ... بصُعر البُرى من بين جمع وخادج

فالجمع: التي في بطنها ولد، ويقال: بجمع بكسر الجيم. والخادج: التي ألقت ولدها، ويقال: قد خدجت الناقة تخدج: إذا ألقت ولدها قبل أوان النتاج وإن كان تام الخلق، وأخدجت تخدج: إذا ألقته ناقص الخلق وإن كان لتمام". وقال في "طرب" [3]: وقال لبيد في معنى الحزن.

وأراني طربا في إثرهم ... طربَ الوالهِ أو كالمختبل

معناه: وأراني حزينا. ويروى: أو المحتبل. بالحاء: أي كالذي يقع في حبالة الصائد" والشواهد في الواقع كثيرة عنده جدا، معنيٌّ بها لدرجة كبيرة.

---

(١) ١٧.
(٢) ١٥٢.
(٣) ٥٧ .

فكان يستقصى الاستشهاد على جميع أضداده. ولم يترك منها إلا الأضداد التى نقلها عن غيره بدون أن يكون مستشهدا عليها، أو فى المعانى المشهورة. وكان يصرح بأنه لا يستشهد على المعنى المشهور، لأنه ليس فى حاجة إلى ذلك. فكثيرا ما ترى العبارة التالية عنده: " لا يحتاج فيه إلى شاهد لشهرته عند الناس". أو "لا يحتاج مع شهرته إلى ذكر شواهد له" أو "شهرته تغنى عن إقامة الشواهد عليه" وما ماثلها.

يتضح من كل ذلك أن قول دائرة المعارف صحيح حين وصفت أضداد ابن الأنبارى بأنها أهم كتب الأضداد. فهذا الكتاب قريب من كتاب أبى حاتم، ولكنه يفوقه فى كثرة المواد، وحسن العلاج، وكثرة الشواهد وتنوعها، ودقة النقد وكثرته، وفى الاستطرادات التى تحوى كثيرا من الفوائد النحوية، عن أئمة الكوفة.

ولا يعيب الكتاب غير بعض الاختلال. الذى كان فى أربعة مظاهر:

١ ـ الاضطراب: فالمؤلف ينظم صيغة فَعول لأن قطربا نظمها، ولا ينظم فَعيل، لأن هذا لم ينظمها. وكان أبو حاتم نظم صيغتى افتعل وانفعل من الأجوف المضاعف، والمؤلف لا يفعل ذلك ٢٦٢، ٢٦٣، فلا يبين أنها قاعدة عامة فيما جاء على هذه الصيغة، ويذكر ابن الأنبارى كثيرا من الألوان على أنها أضداد. لكنه يفرقها فى أماكن مختلفة، وحقها الجمع فى موضع واحد. ونتج عن هذا تكرار الكلام عن بعضها. وينطبق الكلام نفسه على الحروف والأدوات التى عدها فى الأضداد، ويتصل بذلك تفريقه أشباه الأضداد، وكان واجبا عليه أن يفصل الأضداد عن أشباهها، ويضع كلا منها على حدة.

٢ـ التكرار: مثل الأخضر (٢٤٥،٢٢٣) طلع (٢٠٢، ٢٥٧) وزعوم (٢٣٠، ٢٥٩) كرر الكلام عنها فى موضعين مع اتفاق السياق على وجه التقريب فى (طالع) واختلافه فى (الأخضر) و(زعوم). وكرر عن فزع أيضا (١٢٩، ١٨٢) وإن اختار فى المرة الأولى صيغة (مفزع) وفى الثانية (فزع).

٣ ـ أضداد لا ينبه فى صدرها على ذلك. يبتدئ فى علاجها مباشرة، مثل ناء (٩٤) حتى اضطرب الناشر المصرى الأول فيها، وأتى بها فى تضاعيف الكلام عن سابقتها كأنما ليست مادة جديدة.

كتاب أبى الطيب اللغوى

(٣٥١)

ظهرت أول محاولة لترتيب الأضداد على يد أبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوى الحلبى. فقد اطلع هذا اللغوى على كتب الأضداد السابقة، وجمعها أمامه، ثم نظر إليها نظرة ناقدة، خرج منها بكتابه. وإذن فقد كان يرمى أبو الطيب إلى "إحكام تصنيفه، وإحسان ترصيفه، والزيادة على ما ذُكر منه، وإلغاء ما خلط من غيره فيه، لتقوى مُنَّة القائلين به، ويضعف قول النافين له" كما يقول فى مقدمته. ويدلنا هذا على أن حركة التأليف فى الأضداد نضجت، ووصلت إلى مرتبة التفلسف والنقد، بدلا من الاقتصار على الجمع.

وتبين هذه النظرة المدققة الناقدة فى منهج المؤلف، إذ قسم كتابه إلى قسمين: الأول للأضداد المرضية عنده، والثانى للأضداد التى أدخلها السابقون وليست من الأضداد فى حقيقتها. قال فى مقدمته: "وترى من سبقنا إلى هذا الكتاب قد أدخل فيه ما ليس منه، مما نحن ذاكرو صدر منه فى آخره بعد الفراغ من المقصد فيه".

أما الأضداد المرضية، أو القسم الأول من الكتاب ـ وهو الأكبر ـ فرتبه فصولا بحسب حروف المعجم. ووضع فى كل فصل الألفاظ المبدوءة بالحرف المعقود له الفصل معتبرا الحرف الأصلى فيها. قال فى المقدمة " وقد رأينا أن نبوبه على حروف المعجم، إذ كانت همة أهل زماننا مقصورة عليه، وقلوبهم مائلة إليه، وخير ما تُحُرى ما نفع، وأفضل ما انتُدب له ما شفى ونجَع. ولكن أبا الطيب اكتفى بترتيب الفصول، ولم يحاول ترتيب الألفاظ نفسها فى داخلها.

والقسم الثانى من الكتاب، الخاص بما أدخله السابقون من أضداد ليست منها فى الحقيقة رتبه أبوابا. كل باب منها خاص بنوع من هذه الأضداد. وبلغ عددها أربعة أبواب، أولها لما استوى فيه الفاعل والمفعول من صيغة مفتعل ومنفعل من الأجوف، وثانيها لما استوى فيه الفاعل والمفعول من المدغم العين فى

اللام، وثالثها للمجازى، ورابعها للمقلوب. والبابان الأولان مرتبان على الحرف الأول أيضا، أما الأخيران فغير مرتبين..

وحين يلقى المرء نظرة على هذا الكتاب يجده مفتتحا بمقدمة قصيرة، تستهل بعد الحمد والصلاة بما تحراه المؤلف فى كتابه من إحكام التصنيف وإحسان الترصيف.. ثم تعريف الأضداد ويختتم بمنهجه والدعاء.

وتبدأ الأضداد بعنوان "الألف" الذى يشير إلى فصل الألف بالطبع.

ولم يسم المؤلف هذه المجموعات فصولا، ولكن وهبتها هذا الاسم للتيسير.

ويظهر منذ الضد الأول تحرى أبى الطيب الجمع والاستقصاء، إذ يقتبس فيه من جميع السابقين. قال: " قال أبو زيد: يقال: أمر أمم: إذا كان عظيما، وأمر أمم: إذا كان صغيرا، وقال الأصمعى: أمر أمَم: أى قَصْد. وقال أبو عبيدة: القريب. وقال عمرو بن قميئة فى الصغير:

يا لهف نفسى على الشباب، ولم أفقد به إذ فقدته أمما

وقال الأعشى:

لئن قتلتم عميدا لم يكن أمما لنقتلن مثله منكم فنمتثل

قالوا: معناه لم يكن صغيرا حقيرا. وقالوا. لم يكن قصدا. وأنشد قطرب فى معنى القصد:

أتانى عن بنى الأحرا ر قول لم يكن أمما

أرادوا نحتَ أثْلتنا وكنا نمنع الخطما

وأنشد أبو عبيدة فى معنى القريب:

يا ليت شعرى عنك والأمر أمَمْ ما فعل اليوم أُويس فى الغنم

قال أبو حاتم: أظنه والأمر قصد، وأنشد فى القريب:

" قومى إياد لو أنهم أمم"

أى لو أنهم قريب. وقال الأخر:

كوفية نازح محـــــلتها لا أمم دارهـــا ولا صقب

ويــروى: "لا سـقب" بالسـين أيضـا: وهـو قـريب: ولـذلك قالـوا: دار فلانـة مسـقبة بـدارنا: قـريبة مـنها. وفـى حـديث الشـفعة: " الجـار أولى - أو أحـق - بسقبه" : أى بما دنا منه وقرب من داره".

ذكر أبا زيد، والأصمعى، وأبا عبيدة، وقطربا، وأبا حاتم.

ونستخلص من دراسة أضداد أبى الطيب الظواهر التالية:

الانــتظام، فقــد بلغــت الأضـداد عـنده نضـجها فــى الدراسـة، وغايـتها فــى الانـتظام الداخلـى، فالمعانـى تقدم فـى مفتـتح المـادة، ثـم تـرد الشـواهد علـى المعانـى. ثم تعالج المادة كلها.

وتكثـر الشـواهد وتتـنوع عـنده بصـورة لا تخطـئها عـين. فيعـتمد علـى الشـعر كمـا رأيـنا فـى المـادة السـابقة. ويعـتمد علـى القـرآن كمـا نـرى فـى قـوله[1] : "ومن الأضداد بطانـة الـثوب، يكـون بمعنـى الـبطانة، وبمعنـى الظهـارة. وقـال الحسـن فـى قـول الله تـبارك وتعـالى: "بطائـنها مـن اسـتبرق" قـال: أراد ظواهـرها. قـال قـوم: لأن كـل واحـد مـن الظهـارة والـبطانة يكـون وجهـا. تقـول العـرب: هـذا ظهـر السـماء، وهـذا بطـن السـماء، للـذى نـرى مـنها. وقـال الـزبير فـى قـتلة عـثمان رضـى الله عـنه: "ونجـا مـن نجـا مـنهم تحـت بطـون الكـواكب" يعنـى هـربوا فـى الـبلاد. وقـال آخرون فـى هـذه الآيـة: إنمـا أراد الله تعـالى أن بطـائن هـذه الفُـرش مـن اسـتبرق، وهـو الغلـيظ الفاخر من الديباج، فالظهائر أشرف وأعلى والله أعلم بكتابه".

ويعـتمد علـى الأحاديـث، مـثل قـوله فـى مـادة بـاع [2]: " وروى ابـن شـهاب، عـن سـالم بـن عـبد الله، عـن أبـيه، عـن النبـى صـلى الله علـيه وسـلم قـال: " من باع

---

(١) ٦٧. وانظر فهارس الكتاب.

(٢) ٤٧ . وانظر الفهارس.

عبدا وله مال، فماله الذى باعه إلا أن يشترط المبتاع" أى المشترى. فالمبتاع يكون بمعنى البائع، والمبتاع يكون بمعنى المشترى، والمبتاع يكون بمعنى المبيع، والمبتاع يكون بمعنى الشىء المشترى. وفى حديث رواه ابن سيرين، عن شريح، عن ابن مسعود قال: إذا اختلف البَيِّعان - يعنى البيع والمشترى - والبيع قائم بعينه، فالقول ما قال البائع، أو يترادّان البيع" . يعنى بالبيع الشىء المبيع. وفى حديث آخر: " البائعان بالخيار" يريد البائع والمشترى.. وفى حديث آخر رواه ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم: " إذا اختلف المتبايعان استُحْلف البائع، ثم كان المبتاع بالخِيار".

ويعتمد على أقوال الصحابة، كما رأينا فى ظهر، وكما نرى فى قوله [١]: "يروى عن حذيفة أنه قال حين حضرته الوفاة: بيعوا لى كفنا، أى اشتروه لى".

ويعتمد على أقوال الأعراب والأقوال المتبادلة بين الناس فى حياتهم اليومية، كما رأينا فى ظهر، ونرى فى قوله أيضًا[٢]: " ذكر أعرابى جريرا فقال: كان سِفْسيرا أى حاذقا بالشعر".

ويعتمد على الأمثال أيضًا[٣]: "وبشرة الإنسان: ظاهر بدنه عندهم جميعا، والجمع بَشَرات وبَشر... أبو زيد: تقول العرب فى مثل: " أراك بشَرٌ ما أحار مِشْفر" وبعضهم يقول: أولج مشفر. قال: سمعتها من رجل من بنى أسد يقول: ما أكلت استبان على بشرتك وفى لونك".

وكثيرا ما كان يورد تعليقات على الشواهد توضحها، كما نرى فى قوله: " وقول الشاعر:

أمك بيضاء من قضاعة فى الـ ـبيت الذى يستظل في طنبه

أراد نقية من المعائب، ولم يرد أن يصف لونها. وكذلك قوله:

---

(١) ٤٥. وانظر الفهارس.

(٢) ٤٥. وانظر الفهارس.

(٣) ٧٤. وانظر الفهارس.

أمك بيضاء من قضاعة قد   تمت لها الوالدات والنضد

النضد ها هنا: الأعمام والأخوال..".

ونسب كثيرا من الشواهد إلى من أنشدها كما رأينا في أمم: ونرى في قوله : " الأمين: المؤتمن، والأمين المؤتمن، بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول. وأنشد أبو حاتم للنابغة في معنى المفعول به.

وكنت أمينه لو لم تخنه   ولكن لا أمانة لليماني"

واغترف أبو الطيب من أضداد سابقيه، وما أتوا به في سبيل تفسيرها وتعليلها ونقدها والاستشهاد عليها. وكان حريصا كل الحرص على نسبة كل قول إلى قائله، حتى في الأحوال التي لم يلتزم فيها عبارة واحد منهم، وجمع بين عباراتهم، أشار إلى ذلك. فكان أكثر من جمع بين عبارته قطرب وأبو حاتم. وجمع أيضًا بين قطرب وأبي عمرو، وقطرب وأبي عبيدة. وجمع أحيانا بين أقوال ثلاثة منهم معا، مثل قطرب وأبي حاتم والتوزي، وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي.

وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن كثرت الأضداد عنده كثرة هائلة تعادل كثرتها عند ابن الأنباري، وأن تمثلت في كتابه جميع الظواهر التي وجدت في كتبهم، في الأضداد والشواهد والتفسير. بل إن ما جاءوا به ولم يرض عنه لم يُخلِ كتابه منه، وجمعه في آخر الكتاب.

ولكن ذلك لم يُلغ شخصية أبي الطيب. فما أكثر تعليقاته الشخصية التي يورد بعضها عن لغويين آخرين، ويأتي ببعضها من معارفه العامة، ويقصد فيها إلى زيادة التوضيح، والاعتراض، والنقد، والترجيح، وما إلى ذلك من أمور.

والحق أنه يعادل كتاب ابن الأنباري قدرا وأهمية. ويفوقه في اتجاهه الأدبي، وكثرة شواهده وتنوعها، وكثرة الأحاديث عنده، وفوائده التي أضافها، وإصراره على نسبة كل قول إلى صاحبه، وما أدخله على الأضداد من ترتيب. أما ابن الأنباري فيفوقه في القرآنيات، والعلل اللغوية والصرفية، والعبارات المؤلفة.

كتاب ابن الدهان

(٤٩٤ - ٥٦٩)

أعلن ابن الدهان (سعيد بن المبارك) في مقدمة أضداده أنه نظر في كتب السابقين عليه، فوجد فيها اختلالا: إذ يذكرون ما يجب عليهم حذفه، ويتركون ما يجب عليهم ذكره، ووجدها مشحونة بالشواهد. فاستهدف أن يخرج مختصرا حاويا للأضداد مجردة عن كل شيء. فهدفه الجمع والاختصار. ثم رد علي من أنكر الأضداد. واتبع ابن الدهان ما فعله أبو الطيب في ترتيب أضداده، فلم يراع فيها غير الحرف الأصلى الأول وأهمل بقية الحروف.

ولا يزيد الكتاب عن قائمة تورد اللفظ الضد يليه معنياه. وعلق من وقت لآخر على بعض الأضداد بعبارة " وفيه نظر" دلالة على شكه فيها. وطبيعى أن الكتاب حوى الأنواع المتعددة من الأضداد، بسبب اعتماد المؤلف على الكتب السابقة، التى أشار منها إلى كتب الأصمعى والفراء وقطرب وابن السكيت وثعلب والسجستانى وابن الأنبارى.

وأمثل لنهج الكتاب بما يلى:

المأتم : النساء يجتمعن فى الحزن، وفى الفرح، وفيه نظر.

إذ : للماضى والمستقبل، وفيه نظر.

إذا: للماضى والمستقبل، وفيه نظر.

الأَمَم والأَمَم: الحقير والعظيم.

الآشرة: الآشرة والمأشورة".

كتاب الصغانى

(٥٧٧ - ٦٥٠)

فى أوائل القرن السابع، أخرج الحسن بن محمد الصغانى كتابا فى الأضداد، وصل إلينا بتحقيق الأستاذ الدكتور هفنر Dr August Haffner ويفتتح الكتاب بالعبارة التى يبدو أن الصغانى كان يفتتح بها كتبه جميعا مع البسملة والحمد، والتى تدل على اعتكافه فى المسجد الحرام..

وصرح المؤلف فى مقدمته بأنه قرأ جميع كتب الأضداد، وذكر ما فيها، مع تحرى الاختصار والترتيب على حروف الألفباء.

ولم أعثر قبل الصغانى على كتاب فى الأضداد مرتب على الحروف فى جميع ألفاظه، فلعله أول من فعل ذلك. وكان ينظر فى ترتيبه هذا إلى أوائل الحروف، فحروفها الثانية، فالثالثة فالرابعة أى الترتيب الحديث المعروف لنا، مع تقديم الواو على الهاء. وكان لا يعتمد فى ترتيب الألفاظ إلا على حروفها الأصلية. أما الزائدة فلا اعتبار لها عنده. ويبدو من عباراته الأخيرة أنه تحرى الجمع وتدوين ما وضعه السابقون فى كتبهم بدون تمحيص أو نقد، فهو لا يقبل المرضى وحده، ويحذف المشكوك فيه، بل يقبلهما معا. وقد أشار إلى ذلك مرة ثانية فى خاتمة كتابه القصيرة التى قال فيها: " آخر كتاب الأضداد، ولله الحمد والمنة. وفيه كلمات ليست هى عندى من الأضداد، ولكنى قفوت فيه آثار من سبقنى إلى جمعها مثل ابن الأنبارى وغيره، حذار أن يقال: أهمل شيئا مما أثبتوه، فليمهد العذرَ العاثرُ عليها، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه كثيرا.

وحين ندرس الكتاب لنرى مقدار وفائه بوعوده نراه فى الخطوة الأولى جمع ٣٣٧ ضدا، ولكنه لم يذكر كل ما فى أضداد قطرب وابن السكيت وأبى حاتم وابن الأنبارى. فقد حذف من الأولى حوالى ٦٧ ضدا، ومن الثانية حوالى ١٠ أضداد، ومن الثالثة حوالى ٥٥، ومن الرابعة حوالى ٤٠ ضدا. وأتى فى مقابلها بقريب من ٧٥ ضدا، ليست فى هذه الكتب الثلاثة. ولا يقوم هذا الحذف على أساس الشك والنقد، إذ لم يحاول المؤلف ذلك بتصريحه. أضف إلى ذلك أن كثيرا مما حذفه رواه غير واحد من مؤلفى الأضداد (٢٠، ٢٢٥، ٢١٧، ٧٧، ٢٢٦، ١٩٣، ٢٠٥، ٦٠، ٢١٩، ١٢٧، ٢١٠، ١٨٥، ٨٥، ٢١٤، ٢١٨، ٢١، ٢٤). ولكن تجب الإشارة إلى أن كثيرا مما حذفه خاطىء (٢٣١، ١٨٠، ١٦٦، ١٠٩، ٢٥٥، ٢٨٦) أو مشكوك فيه (٢٥٩، ٢٤٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٤٤، ٢٧٠، ٢٦٦، ١١٨، ١٧٥، ٢٥٢، ٢٦٥، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٧١) أو انفرد به

قائلوه (١٦، ١٠٠، ١٠٥، ٩٦، ١٧) وأكثر ما حذفه من أضداد ابن الأنبارى، أو ينطوى تحت صيغ فعول (٦٠، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥) أو فعيل ٢٠٣، ٢٠٤، أو افتعل (١٧٥).

أما المنهج الذى سار عليه فغاية فى البساطة: إيراد اللفظ بمعنييه المتضادين. ولا عناية بما بعد لك. فلا ذكر للغويين الذين يأخذ عنهم إلا قليلا (٤٩٠، ٦٨٨، ٧٠٦) ولا ذكر لشواهد، ولا لمشتقات ولا لمعان أخرى للأضداد، ولا لفوائد وزيادات وأحكام وقواعد. فالكتاب يمكن تسميته "متن الأضداد". وهاك بعض الأمثلة:

" الأبْض: السكون والحركة.

الأبْل: الرَّطب واليبس.

المأتم: النساء المجتمعات على الحزن وعلى الفرح.

الإرَة: الحفرة التى تحفَر للنار، والنار نفسها أيضا.

الأزْر: القوة والضعف.

أسِد: إذا جزع وجبن، وإذا جسر كالأسد.

أفِد: إذا أسرع وإذا أبطأ.." إلى آخر الكتاب.

ولكننا نأخذ عليه اضطراب ترتيب بعض الألفاظ عنده. فقد قدم "أون" على " أور" و "تصدق" على "صامت" و"قانص - قنيص - قانع قنوع" على "قمؤ" والعكس أصح. كما قدم "ناء" والأصح وضعها فى النون مع الواو.

كتاب عبد الله بن محمد

تقتنى دار الكتب المصرية رسالة صغيرة جدا فى الأضداد عنوانها: " ذكر بعض الأضداد التى ذكرت فى القاموس ". جمع من يسمى " السيد عبد الله بن محمد.." تحت رقم ٢٤١ مجاميع وهى ورقات، ناقصة من آخرها. إذ وقفت فى أثناء مادة "القتين".

وواضح من عنوانها أن المؤلف جمع ما فيها من أضداد من القاموس المحيط للفيروزآبادى، إذ يبدو أنه فى أثناء اطلاعه كان يدون كل لفظ من الأضداد يعثر عليه. ولم يختر المؤلف الأضداد التى نبه عليها الفيروزآبادى وحدها، بل اختار أيضا الألفاظ التى روى لها معنيين متضادين دون تنبيه على أنها من الأضداد. ولم يغير المؤلف فى ترتيب الألفاظ التى اختارها من القاموس، فبقيت على ترتيبها فيه، أى على الحرف الأصلى الأخير أولا، فالحرف الأصلى الأول ثانيا، فحروف الوسط الأصول مرتبة.

وسار المؤلف أيضا على نهج القاموس فى العناية بالتفسير وحده، وحذف الشواهد. فكان يورد اللفظ ثم معنييه المتضادين. وكان فى غالب الأحيان يحافظ على نص القاموس أيضا. وهذه بعض الأمثلة من باب الهمزة منه، يؤكد ما سبق من أقوال: " ثأثأ الإبل: عطّشها وأرواها. وثأثأت: عطشت ورويت. جفأ الباب: أغلقه وفتحه كأجفاه. خَجِىء: استحيا وتكلم بالفُحْش. ودَأْدأ الشىءَ: حرّكه وسكّنه. دارأته: دافعته ولا ينتُه. رَقَأ بينهم، أفسد وأصلح. القرء: الحيض والطهر. ناء بالحمل: نهض مثقلا، وأثقل فسقط. وراء: خلف وقدام".

كتاب محمد المدنى

(١٢٠٠)

تقتنى المكتبة السليمانية بالآستانة رسالة أخرى فى الأضداد للشيخ محمد ابن محمود المدنى، تماثل الرسالة السابقة أو تكاد، تحت رقم ١٠٤١. وليس للرسالة مقدمة تبين هدفها ولا منهجها، ولكن لها خاتمة أخذ جزءا منها من المزهر للسيوطى، ومن أضداد ابن الأنبارى. وصرح فيها : " وقد تتبعت القاموس وغيره من كتب اللغة، واستخرجت ما صادفته، ولم أدّع الإحاطة".

وعند مقارنة مادة هذه الرسالة بمادة الرسالة السابقة لا نجد بينهما فرقا يذكر، لاعتمادهما الرئيسى على القاموس المحيط فى الأضداد، وترتيبها وتفسيرها، ومثال ذلك قوله:

ثأثا الإبلَ: أرواها وعطشها ضد. وثأثأت الإبلُ: عطشت ورويت ضد. جفأ الباب: أغلقه كأجفأه وفتحه ضد. دارأته: داريته ودافعته ولا ينته ضد. رقأ بينهم رقأ: أفسد وأصلح ضد. القرء وبضم: الحيض والطهر ضد".

دورق الأنداد للأبيارى وشروحه

(١٣٠٥)

وفى أوائل العصر الحديث شارك الشعر فى حركة الأضداد، فألفت فيها الرسائل المنظومة. ووصل إلينا من هذه الحركة رسالتان. أولاهما المسماة " دورق الأنداد فى نظم أسماء الأضداد" للسيد عبد الهادى نجا الإبيارى المتوفى عام ١٣٠٥هـ. وقد ألفه قريبا من عام ١٢٩٧، إذ تمت النسخة الثانية منه على يد الناظم فى ضحوة يوم الثلاثاء تاسع شوال من ذلك العام، كما تصرح نسخة دار الكتب المصرية، التى تحت رقم ٨٤٤ لغة.

والسبب الذى دفع الإبيارى إلى تأليف نظمه إعانة الأدباء الذين يرمون إلى التأنق بالجناس والتورية والمحسنات. وأما المراجع التى اعتمد عليها فالقاموس المحيط للفيروزآبادى وشروحه، قال الناظم فى مقدمة قصيدته:

وقد تيسَّر لى فى جَمْعها جُمَل ... تجمَّل المجتنى من روضها كَلِما
كل الذى ذكر القاموس جئتُ به ... إلا الذى بَصرِى قد زاغ منه وما
وزدت أشياء من شراحه وسوا ... ها، هكذا منه، لكن بالذى فهما
حتى ظننت بأن لم يبق قط من الـ ... أضداد شىء، ولكن يا أخى ربما

وشرح لنا الناظم منهجه فى المقدمة أيضا، فعرفنا بأنه لم يلتزم الألفاظ الواضح تضاد معانيها وحدها، بل ذكر ما أورده غيره ولو كان فيه تجوز وتوسع، وإن نقده فى أحيان أخرى، قال:

وربما كان فى بعض الذى ذكروا ... تسامح بعموم أو بما لزما
فأقتفى إثْرهم طورا، وآونة ... أُبدى الذى يتراءَى فيه للفُهَما

ولم يلتزم إيراد المعنيين المتضادين فى كل لفظ من الأضداد، بل حذف أحيانا المعانى المعروفة المشهورة واكتفى بإيراد المعانى غير المعروفة، قال:

طورا أجىء بكل المعنيين وطو ... را بالذى كان مجهولا ومُنبهما
فإن تعددت الأضداد جئت بما ... يُغنى عن الضد من كلٍّ، ليَنْفهما

ويريد بالبيت الثانى - كما نص شارحه - : " إن كثرت الأضداد بأن كان اللفظ مشتركا بين أربعة معان مثلا، كل معنيين منهما متضادان، جئت من الأربعة مثلا بما يغنى عن الضد من كل منهما، وذلك أنى أذكر معنيين فقط: كل منهما محذوف الضد لينفهم المحذوف بالمذكور".

وسار فى ضبط ألفاظه على هدى القاموس المحيط، قال:

ينبيك قاموسها بالاصطلاح لها ... إذ منه مرجانها واللؤلؤ انتظما
ما كان مهملا أو مفتوحا أوله ... قد سكنوا مؤذن بالضبط للفهما
فإن ضرورة شعر قد دعت لسوى ... هذا، أشرت إليه خوف أن تهما

واتبع ترتيب الفيروزآبادى وتقسيمه لقاموسه، فالكتاب مقسم إلى أبواب بحسب الحرف الأخير للكلمات التى فيها. وترتب الكلمات فى داخل هذه الأبواب بحسب حروفها الأولى فالوسطى. ولكن الشعر أرغمه أحيانا على الإخلال بهذا الترتيب فى داخل الأبواب لا بين الأبواب. أعنى الإخلال فى ترتيب الحروف الأولى، أو الحروف الوسطى، أما الحروف الأخيرة فلا.

وهاك قدرا مما قاله الناظم فى "باب الهمزة" لتبرز معالم منهجه:

بغرة الشهر فُسِّر البراء كذا ... بالأنس فسرْ بَساء واكسِرنْ لهما
ثم البلاء لمنحة أتى ولمحـ ... ـنة، كما جاء فى القرآن منفهما
ثاثأت إبلى: أى أرويتها، وكذا ... ثاثأت هى: أى أضحت ذوات ظما
والاجتداء بسؤال فسروا وعطا ... كذا الجَداء، قاله القالى عن العلما
وأجفأ الباب: أغلقه، ودأداه ... معناه حرك، والتسكين قد فهما
دارأت خصمى - مهموزا، كذاك بيا - ... دافعته، وكذا لاينته كرما

وقام المؤلف نفسه بشرح قصيدته فى كتاب سماه "الرونق على الدورق" أكثر فيه وأطال واستطرد. ولكنه - فيما يبدو - لم يتمه، وإنما أعطانا وصفه أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلوانى، فى مقدمة شرحه للدورق. قال: "وكان - حفظه الله - قد ابتدأ شرحه الموسوم بالرونق على الدورق، لكنه طال وسار بل سال، فى رياض الأدب الغوال، عن يمين وشمال. فإنه التزم فيه تحف المناسبات الظريفة، وطرق الاستطرادات الشريفة، وحقق ودقق، ونمق وأنق، وحرر وحبر، ونضد ونضر، ونثر الدر والجوهر، فأكثر... فقد رأيت منه أربعة كراريس، يبذل الأديب فى مثلها النفس والنفيس. ولكنه زهر فى الأكمام، وطفل لم يبلغ حد الفطام.."

ورجا المؤلف من الحلوانى أن يؤلف شرحا مختصرا على قصيدته. فحقق الرجاء بكتابه الذى تحتفظ دار الكتب المصرية بمسودته تحت رقم ٨٤٤ لغة، بعنوان "الكأس المروق على الدورق "، وقد فرغ منها "يوم السبت الخامس والعشرين من صفر سنة اثنتين وثلاث مئة وألف من الهجرة الشريفة".

وحدد الحلوانى خطوات منهجه بقوله فى مقدمته: "فشرعت فى الشرح وما أطيله، فالمقصود الدورق وهو سبيله. إلا أنى إن ظفرت بشىء من الأضداد، فى باب من الأبواب، فإنى أذكره تتميما للمراد، فى خاتمة ذلك الباب. ولا ألتزم فى أخذه من نحو القاموس أو تاجه: أن تكون نصا فى الضدية، سيراجع الدورق فى منهاجه من اعتبار العبارة الاشارية. ولا ألتزم أيضا الاستقصاء، فإنى إن رمته استعصى، كيف واللغة بعيدة الساحل، مديدة المراحل؟... ولكن ما جاء عفوا أخذته صفوا. ثم لا ترانى معاذ الله أعمد إلى مقام مشهور، مجته أسماع الجمهور، فأسود به وجه السطور، فذلك مما ينفر الطباع، ويكدر الأسماع. ويكون عارا لا يمحوه اعتذار ولا استشفاع، اللهم إلا إن كان من الحقوق الواجبة، أو سيق لمناسبة، أو نكتة مناسبة، فالشىء بالشىء، والشمس بالفىء، فهذا لا أتحاماه، بل أحمى حماه، وأتقى أذاه، إلى ما ستراه، إن شاء

الله، من الإملاع، بما يسحر الأسماع، من تحقيقات شريفة، وتدقيقات ظريفة.. تراها مرة شرعية، وكرة أدبية. وطورا يمانية، وحينا مَعدِّية... يرتاح إليها الفقيه ومن حذا حذوه، واللغوى ومن نحا نحوه..".

ودأب الرجل فى هذا الشرح على معالجة نص الناظم نحويا وعروضيا وتفسيره تفسيرا كاملا، وتناول كل ما عَنَّ له من مشاكل فى النص. فهو يقوم على طريقة المتون والشروح والحواشى التى كانت تسود العهود الأخيرة من تاريخنا. وصدَّر كل باب بكلمة عن عنوانه.

منبِّه الرقاد

تملك دار الكتب رسالة أخرى فى نظم الأضداد، تحت رقم ٣٢٩ لغة، باسم "منبه الرقاد فى ذكر جملة من الأضداد" لا يُعرَف مؤلفها. وقد تم نسخها يوم الثلاثاء الموافق لآخر يوم من شهر رمضان سنة أربع وثلاث مئة وألف، كما فى آخرها.

وتختلف هذه القصيدة عن السابقة فى عدة مظاهر، أولها أن هذه من المزدوج الذى يقفَّى شطراه وحدهما، وتختلف القافية فى الأبيات بعد ذلك. أما السابقة فكانت من بحر البسيط، والتزمت فى رويها الميم المشبعة الفتحة. واتفق الاثنان فى الابتداء بمقدمة شرح كل منهما فيها منهجه. ولكن المنهجين لا يتفقان تماما. فقد صرح ناظم هذه القصيدة بعد الحمد والصلاة بأن قصده بها علمى هو تنبيه الغافلين والجاهلين ـ ومن ثم اسمها ـ على حين كان مقصد الإبيارى أدبيا علميا كما رأينا. يقول ناظمنا:

وبعد فالقصد بهذا النظـــم ... تنبيه كل غافـــل وأُمى

سميته منبه الرقـــاد ... فى ذكر جملة من الأضداد

وأراد ناظمنا - كما أراد الإبيارى - الجمع. ورجع في سبيله إلى القاموس والصحاح وكتب ابن جنى على حين رجع الإبيارى إلى القاموس وشروحه. يقول الناظم فى المقدمة:

أحسب ما وجدت منها مع قصور وغيبتى عن فنها مع الحضور

وأحسب هنا بمعنى أعد، ويقول فى الخاتمة:

معتمدا ضبطى على القاموس لأننى فى الفن كالباهوس

وفى الصحاح جاعلا مِجنِّى وربما أخذت فى ابن جنى

وجعل من خطته ذكر المشتقات المرتبطة بالأضداد وخاصة المصادر والصفات، على عكس الابيارى يقول:

وربما أُومى للاشتقاق والقيد إن كان وللإطلاق

وللمصادر فأضبط الكلم والوصف مع بعض اللغات المنبهم

وخصص الجزء الأخير من قصيدته للألفاظ المتماثلة - أى الكلمات المتماثلة المعنى مع تغير بعض حروفها بالإبدال - وبالمقلوبة، يقول:

وللمماثلين والمقلوب عونك يا مقلب القلوب

ولجأ فى تقسيم قصيدته إلى التقسيم الذى ارتضاه صاحب القاموس، والأبيارى. فالقصيدة مقسمة إلى أبواب بحسب الحرف الأخير من الأضداد التى يحتوى عليها كل باب، والألفاظ ترتب فى داخل الأبواب بحسب حروفها الأولى، وأواسطها. ولكن الترتيب كثيرا ما أفلت منه فى داخل الأبواب.

وختم القصيدة بخاتمة أشارت إلى انتهاء ما يريد نظمه، وأشياء من منهجه، والدعاء إلى الله أن يغفر ذنوبه، والصلاة على الرسول وآله وصحبه والتابعين.

وهذا باب الهمزة منه، يمثل تناوله ونظمه:

ثأثأ ذا إبلَه : أرواها كذا إذا أغرى بها صَداها
وثأثأت هي : إذا ما رويتْ يوم ورودها، كذا إن عطشت
وجفأ الباب : إذا ما أغلقه كذا إذا فتحه، فحققه
دارأت ذا : دفعته لشره كذا إذا لاينته لعسره
رقأ : أفسد وأصلح، خذ والمصدر الرقوء، والرّقْء انبذ
والقرء، بالفتح وبالضم أتى يكون للحيض وطهر ثبتا
وناء زيد : خفّ أو قد ثقلا فعجز الحال به بين الملا
ثم الوراء بهمز لا اعتلال يكون خلف وأمام تالى
عكس الذى توهم الإمام الجوهرى العالم الهمام

ويتضح من هذه الأبيات أن الناظم خالف الإبيارى فى عدة مظاهر: أهمها التزامه ذكر المعنيين المتضادين فى كل لفظ، عدم التزام قافية واحدة فى جميع الأبيات، ثالثها الإشارة إلى المشتقات مثل مصدر الرقوء، رابعها الضبط واللغات فى القرء، خامسها نقد الجوهرى فى "وراء" إذ جعلها مع المعتل وأصلها الهمز، وقد أخذ هذا النقد من الفيروزآبادى، سادسها أنه يترك بعض الأضداد التى ذكرها الإبيارى، أى عناية الأخير باستقصاء الأضداد أشد من عناية صاحب "المنبه". ومن أهم أوجه الخلاف أيضًا شعور المرء ـ بأن قصيدة صاحب "المنبه" أشد سلاسة، وأعظم وضوحا، وأقل تكلفا من قصيدة الأبيارى.

وهناك أوجه خلاف أخرى لم تظهر فى الأبيات السابقة ولكنها ظاهرة فى القصيدة كلها، أهمها اهتمام صاحب "المنبه" بذكر المعانى التى لا تدخل فى المعنيين المتضادين للأضداد مثل قوله:

الأزر للضعف والقوة قل وللإحاطة وللظهر نُقِل

فمعانى الشطر الثانى لا تدخل فى الأضداد، وقوله:

وبتر الرجل : أعطى ومنع كذا إذا صلى الضحى حين طلع

فصلاة الضحى ليست من المعنيين المتضادين، وكذلك قوله:

والشسْع ـ بالكسر ـ: قبال النعل   ولقليل المال ثم الجل

فشسع النعل ليس من الأضداد. وأمثال ذلك كثيرة، ولم يعن الإبيارى بها.

ويعيب هذه القصيدة أمران: قلة الأضداد فيها عما في الدورق، وكثرة الاضطراب في الترتيب، كما يظهر في باب الباء، والحاء والدال، والراء، والسين، والضاد، والعين وغيرها.

الفصل الرابع

فصول عن الأضداد

لم يقصر لغويو العرب جهودهم على تأليف كتب مستقلة بل عقدوا أيضا أبوابا للأضداد من كتبهم الجامعة. ومن الطبيعي إننا لا نستطيع أن نغفل أو نحط من هذه الجهود، وإن كانت بحكم وضعها أقل شأنا من الكتب المستقلة.

وقد وصلت إلينا خمس مجموعات تحتوى على أبواب مخصصة للأضداد، وهى بترتيب ظهورها: الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى بين عامى ٢٢٣ - ٢٣٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٢٧٠هـ، وسر العربية لعبد الملك ابن محمد الثعالبى المتوفى عام ٤٢٩، والمخصص لابن سيده المتوفى عام ٤٥٨، والمزهر للسيوطى المتوفى عام ٩١١هـ.

الغريب المصنف

أما أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ - ٢٢٤) فاعتمد فى "باب الأضداد" من غريبه على أساتيذه " أبى زيد،وأبى عبيدة، والأصمعى، وأبى محمد اليزيدى، والكسائى" [١]والثلاثة الأول خاصة. وأورد فى هذا الباب ٤١ ضدا، كلها موجود فى الكتب المستقلة بالأضداد. ولما كان اعتماده على أساتذته، كان يروى عنهم مباشرة، فصدر الباب بعبارة: "سمعت أبا زيد يقول". وأنواع الأضداد عنده قليلة، تتألف من الأضداد الحقيقية، وأضداد التفاؤل، واللغات، والقلب، وصيغة أفعل.

وسار المؤلف على خطة إيراد اللفظ، ثم معنييه، ثم شواهده إن وجدت، ونسبة كل منها إلى قائله، وهو فى أغلب المواد قريب من أضداد ابن السكيت متفق معها. قال مثلا: " قال أبو زيد: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا أقبلت إليهم حتى يروك. وقال: لقت الشىء ألقه لقا: إذا كتبته فى لغة بنى عقيل،

---

(١) البغية ٣٧٦ .

وسائر قيس يقولون: لمقته: محوته". وقال ابن السكيب [1]: قال أبو زيد: يقال: طلعت على القوم أطلع طلوعا: إذا غبت عنهم حتى لا يروك، وطلعت عليهم: إذا أقبلت إليهم حتى يروك. ويقال: لمقت الشيء ألمقه لمقا: إذا كتبته فى لغة عقيل، وسائر العرب يقولون: لمقته: محوته".

ولكنه كان يميل إلى الاختصار، فاختصر عبارة ابن السكيت، كما نرى فى قوله: " فرع الرجل فى الجبل: صعد، وفرع: انحدر، وقال معن بن أوس:

فساروا، فأما جل حيى ففرّعوا جميعا، وأما حى دعد فصعّدوا

ويروى: فأفرعوا، وأفرع فى الحالين جميعا". وقال ابن السكيت[2]: "فرع الرجل: أصعد، وفرع: انحدر، قال معن بن أوس:

فساروا: فأما جل حيى ففرعوا جميعا، وأما حى دعد فصعدا

ويروى: فأصعدا. ويروى: فأفرعوا. وقد أفرع الرجل: إذا انحدر من الجبل، وأفرع: إذا صعد، قال الشماخ:

فإن كرهتَ هجائى فاجتنبْ سَخَطى لا يدركنَّك إفراعى وتصعيدى

وقال رجل من العَبَلات من بنى أمية:

إنى امرؤ من يمانٍ حين تنسبنى وفى أميةَ إفراعى وتصعيدى

الرواية: وتصويبى". فحذف ما أورده فى "أفرع" حتى التبس قوله بعض الشيء، وحذف ما بعدها من شواهد. وكثيرا ما كان يحذفها اختصارا.

وبرغم هذا الاختصار، كان يزيد أحيانا على ما فى أضداد ابن السكيت، مثل قوله: "قال أبو زيد: السُّدفة فى لغة بنى تميم: الظلمة، والسدفة، فى لغة قيس: الضوء. وكذلك قال أبو محمد اليزيدى، وأنشد للعجاج:

---

(١) ٣٢٣ ــ ٤ .

(٢) ٣١٣ .

"وأقطع الليلَ إذا ما أسدفا"

أى أظلم. وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة مثل ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار". ولم يرو ابن السكيت[1] ولا أبو حاتم [2]ولا ابن الأنبارى[3] العبارة الأخيرة.

ولم يمنعه الاختصار من شرح شواهده، والالتفات إلى ما فيها من رواية. وكان يتفق مع ابن السكيت فى أكثر الشرح مع اختصاره. مثال ذلك فى قوله: "قال الأصمعى: شعبت الشىء أصلحته، وشعبته: شققته. قال: والشّعوب منه، وهى المنيّة لأنها تفرّق. وأنشدنا لعلى بن غدير الغنوى:

وإذا رأيت المرء يشعب أمره   شعب العصا ويلج فى العصيان

فاعمد لما تعلو فمالك بالذى   لا تستطيع من الأمور يدان

قوله: يشعب أمره: يعنى يفرقه ويشتته. وقوله: لما تعلو، يقول: تكلّف من الأمور ما تقهره وتطيقه". وشرح ابن السكيت أو فى من ذلك، إذ قال[4]: "قوله: يشعب أمره: يفرقه. يقال: شعبت أهواؤهم: أى تفرقت. وقوله: لما تعلو: يعنى تكلف من الأمر ما تطيقه وتقهره، ويقال: هو عال لذلك الأمر: أى ضابط له قاهر".

وتأتى مزايا هذا الباب من الأضداد من أنه يصحح بعض نقول ابن السكيت، كما فعل فى (لمق) إذ نسب معنى (محا) إلى قيس، موافقا بذلك أبا حاتم[5] وابن الأنبارى[6] ، ومخالفا قول ابن السكيت[7].

---

(١) ٤٣، ٣١٦.
(٢) ١١٤٤.
(٣) ٦٤٥.
(٤) ٢٧٧.
(٥) ١٣٧٢.
(٦) ١٣٣.
(٧) ٥٠، ٣٢٤.

ويمتاز أيضا بأنه ينسب كثيرا من الأضداد التى أهملها ابن السكيت وأبو حاتم إلى أصحابها الذين قالوها، مثل أفد وأودع والمشيح وصارخ وهاجد وصريم وبثر وظن ووراء وغيرها.

ومن الطبيعى أن نضع فى مزاياه زياداته فى تضاعيف الشرح، والخطة التى اتبعها فى علاج الأضداد، وجعلته لا يعنى إلا بما اتصل بها، ويحذف ما عدا ذلك، ويقلل الشواهد، حتى صار الباب فى مرحلة متوسطة بين كتب ابن السكيت وأبى حاتم وابن الأنبارى الغاصة بالشواهد والمعلومات، وبين كتاب الصغانى الذى حذف الشواهد جميعها.

ولكننا نأخذ عليه تكرار مادة "وراء" وتبعا لها مادة "دون" مرتين: أولاهما فى منتصف الباب عن أبى عبيدة. ولن نعتذر عنه باختلاف الراوى لأنه كان يستطيع التنبيه إلى ذلك فى الموضع الأول، ويستغنى عن التكرار.. والمأخذ الثانى عليه إيراده بعض الأضداد التى نقدها المؤلفون، مثل خنذيذ وأسر، اللذين أوردهما أبو عبيدة، ونقدهما أبو حاتم، ونقل النقد أيضا ابن الأنبارى.

أدب الكاتب

وأفرد ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) بابا صغيرا من أدب الكاتب، "للمتضادين باسم واحد"[1] أورد فيه ٢٧ ضدا. ونهج على أن يقدم اللفظ المراد ثم معنييه المتضادين. واكتفى بذلك كثيرا، وفى مرات أخرى أورد شاهدا من الشعر، وكثيرا ما اكتفى بشطر واحد من الشاهد. ونسب فى أحد الأضداد قولا لأبى عبيدة، وآخر للفراء. وأورد فى أحد الأضداد أيضا قولا يبطل التضاد أخذه من أبى عبيد وإن لم ينبه إلى ذلك..

وأمثل له بقوله: "الجون: الأسود، وهو الأبيض، قال الشاعر:

---

(١) ١٧٧ — ١٨١ .

يبادر الجونة أن تغيبا

يعنى الشمس.

والصريم الليل، والصريم الصبح.

والسدفة الظلمة، والسدفة الضوء، وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الإسفار.

والجلل الشىء الكبير، والجلل الشىء الصغير".

سر العربية

وأفرد الثعالبى (عبد الملك بن محمد ٣٥٠ - ٤٢٩) فى كتابه "سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها" فصلا خاصا بالأضداد، سماه "فصل فى تسمية المتضادين باسم واحد[١] ".

وهذا الفصل قصير جدا كبقية فصول الكتاب، يحتوى على ثمانية أضداد فحسب. نهج المؤلف فى معالجتها، على أن يذكر الكلمة، ثم معنييها. قال مثلا: "الجون للأبيض والأسود، والقرء للأطهار والحيض، والصريم لليل والصبح.." واستشهد على ضدين فقط، أحدهما ببيت من الشعر، والثانى بآية من القرآن: قال: الخيلولة للشك واليقين. قال أبو ذؤيب:

فبقيت بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستتبع

أى وأتيقن. والند المثل والضد، وفى القرآن: (وتجعلون لله أندادا) على المعنيين". وواضح من هذه الخطة أن المؤلف لا يريد إلا أن يأتى ببعض الأمثلة على الأضداد فى اللغة، إذ هى فى رأيه " من سنن العرب المشهورة" كما قال فى أول فصل الأضداد. فالأضداد عنده ليست مسألة أو مشكلة علمية تبحث، بل مسألة فرغ البحث منها، فهو يشير إليها فقط، ويمثل لها.

---

(١) ٥٦٥٢ .

ونستطيع أن ندخل من كتابه ثلاثة فصول أخرى، لأن مؤلفى العرب القدامى اعتبروا أمثالها من الأضداد، وهى "فصل فى المفعول يأتى بلفظ الفاعل" و"فصل فى الفاعل يأتى بلفظ المفعول"[1]. و" فصل فى المدح يراد به الذم فيجرى مجرى التهكم والهزل". ويحتوى الفصل الأول على سبع كلمات. ودرج فيه على ذكر الكلمة فى عبارة، ثم يفسرها باسم المفعول. قال" "تقول العرب: سر كاتم: أى مكتوم. ومكان عامر: أى معمور". ولم يورد الألفاظ الباقية فى عبارات، بل فى آيات قرآنية، والأخيرة منها فى بيت الشعر، وفسرها كالكلمات الأولى. قال: "وفى القرآن لا عاصم اليوم من أمر الله" أى لا معصوم. وقال تعالى: (خُلق من ماء دافق) أى مدفوق. وقال تعالى" (عيشة راضية) أى مرضية، وقال الله سبحانه: (حرما آمنا) أى مأمونا. وقال جرير:

إن البلية من تملُّ كلامه   فانقع فؤادك من حديث الوامق

أى من حديث الموموق".

ويحتوى الفصل الثانى على لفظين، ذكرهما المؤلف فى آيتين، وفسرهما باسم الفاعل قال: قال تعالى: " (إنه كان وعده مأتيا) أى آتيا. وكما قال جل جلاله: (حجابا مستورا) أى ساترا".

ويحتوى الفصل الثالث على أربع عبارات، تجرى مجرى الاستهزاء فى كتب الأضداد، والأخيرتان منها آيتان قرآنيتان. ولم يعلق المؤلف على الأقوال أو الآيات، ولم يفسرها لوضوح مقصده منها فى عنوان الفصل. قال: "العرب تفعل ذلك (يريد الاستهزاء بالتضاد) فتقول للرجل تستجهله: يا عاقل. وللمرأة تستقبحها: يا قمر. وفى القرآن" (ذق إنك أنت العزيز الكريم). وقال عز ذكره: (إنك لأنت الحليم الرشيد)".

(١) ٤٩٢ .

المخصص

وأفرد ابن سيده (على بن إسماعيل ٣٩٨ - ٤٥٨) في كتابه "المخصص" [1] بابا للأضداد سماه "كتاب الأضداد". وعدّ ابن سيده هذا الباب كتابا بالفعل، والأضداد مشكلة علمية جديرة بالبحث، فصدر الباب بمقدمة في بحثها. وتناول في هذه المقدمة تقسيم الكلام إلى مختلف ومترادف ومشترك، وعلل كل قسم منها. ووضع الأضداد في المشترك، وبين أن أصل وجودها اللغات والمجاز، ورد على منكريها كما رد على منكرى الترادف. وأقام كلامه هذا في المقدمة على ما قاله سيبويه في أول كتابه، وشرح أبى على الفارسى لهذه الأقوال.

وأورد ابن سيده في بابه حوالى مئة ضد، اعتمد في الشطر الأول منها على أبى عبيد، وفى الثاني على ابن السكيت، وأورد في الجزء الأخير منها أضدادا من مصادر متفرقة. ولذلك نرى الشطر الأول يسير متفقا مع ترتيب باب أضداد الغريب المصنف اتفاقا تاما، عدا مواضع متفرقة قليلة، زاد فيها ابن سيده مادة من مصدر آخر، أو اختل الترتيب فيها. ونرى الشطر الثانى يسير متفقا مع ترتيب كتاب ابن السكيت تماما، مع حذف المواد التى سبق اقتباسها من أبى عبيد، إذا كان الاثنان اشتركا فيها.

وسار ابن سيده على النهج الذى سار عليه أبو عبيد إلا أنه مال إلى الاختصار أكثر منه. وتمثل هذا الاختصار في تغيير عبارته، وعبارة ابن السكيت، بما يضغطها ولا يخرجها عن معناها. نرى ذلك في قوله [2]: "يقال لمقت الشيء ألمقه: كتبته، عقيلية، ولمقته محوته، قيسية".

ونرى ذلك في قوله [3] : " المقوِى: الذى لا زاد معه ولا مال له، والمقوى: المكثر: يقال: أكثر من إتيان فلان فإنه مقوٍ، والمقوى: الذى ظهره قوى".

---

(١) ١٣ : ٢٥٨ .

(٢) ٢٦ .

(٣) ٢٦٥ .

وحذف في بعض المواضع عبارات ضرورية في المادة، مثال ذلك قوله[1] : "السدفة: إلى الإسفار" فاقتصر على العبارة الأخيرة من قول أبي عبيد، ولم يظهر وجه اعتباره المادة من الأضداد لما حذفه منها.

وتمثل الاختصار فيما حذفه من أشياء. فقد حذف أسماء اللغويين الذين رووا الأضداد وذكرهم أبو عبيد وابن السكيت، واكتفى بنسبتها إلى أبي عبيد وابن السكيت. وكان أبو عبيد خاصة يحب أن يشير إلى الأضداد التي اتفق فيها بعض اللغويين، فحذف ابن سيده كل ذلك.

وحذف بعض الشواهد أيضا.

أما الشواهد التي ذكرها فحذف كثيرا من أسماء قائليها، وكان أبو عبيد وابن السكيت يذكرهم.

وآخر مظاهر الاختصار عدم تكريره اللفظ مع المعنيين المتضادين اكتفاء بذكره مرة واحدة في أول المادة، في بعض الأضداد، مثل : "شريت: بعت واشتريت... دحت الشيء دوحا: جمعته وفرقته.

ولكن - برغم ميله إلى الاختصار - كان لا يحذف شرح الشاهد أو التعليق عليه، كما نرى في شرى وشعب وجون وخلوف والظن وغيرها. وكان في بعض المواضع يحذف الشاهد ويأتي بآخر بدلا منه، كما فعل في "سواء".

ويمتاز هذا الباب - إلى جانب الاختصار- بما أتى به من أضداد زائدة على ما في كتب ابن السكيت وأبي حاتم وابن الأنباري. فقد رجع - للمرة الأولى في تاريخ الأضداد - إلى معاجم اللغة الكبيرة، كجمهرة ابن دريد (دوح والعكوك وخفق وغيرها) والعين للخليل (الحصباء والزاهق) ورجع إلى علماء لم يؤلفوا في الأضداد، ولكن التقطوا منها أشياء كأبي حنيفة الدينوري (الزاهق) أو ألفوا منها، ولكن روى عنهم أضدادا ليست في كتبهم كابن السكيت (الحرج). ولا يختلف علاجه لهذه الأضداد الزائدة عن علاجه لأضداد أبي عبيد وابن

(١) ٢٦١ .

السكيت، غير أنه خصص لها الجزء الأخير من بابه، وإن تناثر منها شيء في داخل كلامه المقتبس عن أبي عبيد وابن السكيت..

ولم يزد في الأضداد وحدها، بل زاد أحيانا في الشرح، مثل ما في (أودع)، وأحيانا بإيراد بعض المشتقات التي لم يوردها سابقوه، مثل ما في (المشيح)، وبعض الزيادات الأخرى التي نرى أمثلتها في نهل، وشرى، ومثل، وظن، وسواء، وخشب وغيرها. وكان في بعض الأحيان أو أكثرها ينسب هذه الزيادات إلى أصحابها..

وفي آخر الباب جمع ابن سيده بعض الألفاظ، وجعل عنوانها "ما هو في طريق الضد". وهو فصل شبيه بالقريب من الأضداد أو ما يجري مجراها، مما رأيناه في كتب الأضداد. وأورد فيه بعض الألفاظ التي تختلف معانيها اختلافا يكاد يكون متضادا، مثل قوله: " سنح عليه الشيء يسنح سنوحا: سهل، وسنحت بالرجل: أحرجته". وروى أحد هذه الألفاظ عن ابن السكيت (وليست في أضداده) وأحدها عن صاحب العين، وأحدها عن أبي زيد والخليل معا. ويحتوي الفصل على أربعة ألفاظ فقط.

وخلاصة القول إن هذا الباب من المخصص جدير باسم "كتاب الأضداد" الذي أطلقه عليه مؤلفه فهو لا يقل عن الكتب المستقلة في شيء ـ لا في مقدمة تبحث المشكلة، ولا عدد الأضداد أو علاجها أو شواهدها، أو ما إلى ذلك. بل ماثلها في العناية بما يجري مجراها أيضا. ولكنه من الكتب التي تميل إلى الاختصار، فتركز اهتمامها بالأضداد، وما يوضح تضادها من شواهد وعلاج، فلا تكثر من الاستطراد، وتناول الأمور النحوية واللغوية والمعاني الأخرى للأضداد، وما ماثل ذلك من أمور وجدناها في بعض الكتب المستقلة. فهو في مرحلة متوسطة بين هذه الكتب وبين كتاب الصغاني القاصر على متن الأضداد، أو هو بعبارة أدق، في مرحلة متوسطة بين باب الأضداد عند أبي عبيد وكتاب الصغاني من حيث التناول، ولكنه يفوق باب أبي عبيد من حيث عدد الأضداد

التـى يحـويها. وأدق وصـف لـه أنـه أعظـم بـاب مـن مجمـوعة لغـوية فـى عـدد الأضداد، ومـن أحسـنها دقـة تـناول. ولا يعيـبه غـير بعض مـا أجـراه مـن حـذف شديد فى بعض الأضداد القليلة حتى جعلها غير واضحة..

المزهـر

وأفـرد السـيوطى عـبد الـرحمن بـن أبـى بكـر ٨٤٩ ـ ٩١١ فصـلا مـن كـتابه "المزهـر" للأضـداد، وعـنوانه "الـنوع السـادس والعشـرون: معـرفة الأضـداد". وعـالج السـيوطى الأضـداد عـلاج ابـن سـيده لهـا، أى عـدها مشـكلة لغـوية تسـتحق الـبحث والـنقاش. فقـدم بـين يـدى فصـله مقدمـة تـناولت تقسـيم الكـلام، وأقـوال بعـض اللغـويين فـى ذلـك وفـى الأضـداد بـنوع خـاص، والـدفاع عـنها، والـرد علـى منكـريها. واقتـبس أقـواله هـذه مـن علمـاء لم نـرهم فـى المخصـص، مـثل الكـيا، وابـن فـارس، والمبرد. ثم انتقل من هذه المقدمة إلى الأضداد نفسها.

واعـتمد السـيوطى فـى الجـزء الأول مـن أضـداده علـى مـا رواه أبـو عبـيد فـى الغـريب المصـنف، كمـا فعـل ابـن سـيده. ولكـنه حـين انتهـى مـن أضـداد أبى عبيد لم يقتـبس أضـداد ابـن السـكيت مـثله بـل تتـبع الأضـداد فـى بعـض المعـاجم مـثل جمهرة ابـن دريـد، وديـوان الأدب للفارابـى، والصـحاح للجوهـرى، والجمـل لابـن فـارس والقامـوس للفيروزآبـادى، وكـتب الأمـالى والرسـائل الخاصـة مـثل أمـالى القـالى، ومجـاز الكـلام وتصـاريفه لـثعلب، وأدب الكاتـب لابـن قتـيبة، ونـوادر ابـن الأعرابـى والمقصـور والمـدود للأندلسـى، والمشـاكهة لـلأزدى، والأفعـال لابـن القوطـية، ويتضـح مـن هـذا أن السـيوطى خالـف القـدماء فـى المـراجع التـى اعـتمد علـيها. فقـد كانـوا يسـتقون مـن كـتب الأضـداد نفسـها، واسـتقى ابـن سـيده للمـرة الأولى مـن بعـض المعـاجم. فلمـا جـاء السـيوطى أكثـر مـن هـذا الـورْد، وتوسـع فـيه حتـى صـار الأصـل عنده.

ونهـج السـيوطى لنفسـه أن يذكـر اللفـظ ومعنيـيه المتضـادين، وقـد يكـرر اللفـظ مـع كـل معنـى. ولا يعنـى إلا بمـا تعلـق بالأضـداد نفسـها، أى يحـذف الشـواهد،

والشروح، والمشتقات وما إليها، فلا ذكر لها عنده، إلا فى النادر جدا. فبابه من "متون الأضداد" أى من نوع كتاب الصغانى. يقول مثلا [1]: "اجلعبَّ الرجل: إذا اضطجع ساقطا، واجلعبت الإبل: إذا مضت جادة. وبعتُ الشىء: إذا بعته من غيرك، وبعته: اشتريته. وشريت: بعت واشتريت. وشعبت الشىء: أصلحته، وشعبته: شققته، وشَعوب منه، وهى المنية لأنها تفرِّق. والهاجد: المصلى بالليل، والهاجد النائم".

ولجأ فى الأضداد التى نقلها عن أبى عبيد إلى ترتيبها على قائليها. فقد نثر أبو عبيد أضداد كل لغوى نثرا دون أن يجمعها فى موضع واحد، فكانت عنده مختلطة بما يروى لغيره. فلما أدخلها السيوطى فى فصله، فصل كل نوع على حدة، وقدم أضداد أبى زيد فالأصمعى فأبى عبيدة فالكسائى فالأموى، فما رواه غير واحد، فأضداد أبى عمرو، فالأحمر. وكان واجبا عليه تأخير الأضداد المهملة إلى ما بعد أضداد الأحمر. ومن الغريب أن "الأحمر" لا يرد له ذكر فى فصل الأضداد من كتاب الغريب المصنف الموجود فى أيدينا اليوم، وربما سقط الاسم من نسختنا، وكان فى نسخة السيوطى. إذ إن هناك بعض الاختلاف بين النسختين، فبينما تنسب نسختنا "شعب" للأصمعى ينسبها السيوطى لأبى زيد، وسقط من نسختنا أحد معنيى "أشكى" المتضادين، وهو موجود عند السيوطى.

ولكن السيوطى عندما ترك أضداد أبى عبيد اضطرب، ولم يفلح فى ترتيبها حتى على ترتيب الكتب التى أخذ منها، بل أورد ما وقع منها تحت نظره، ولو كان سبق ذكره. ولذلك تكررت عنده بعض المواد مرتين وأكثر، مثل "سوى" رواها عن أبى عبيد، وابن دريد، و"الغابر" رواها عن ابن دريد والجوهرى، و"نصل" عن الفارابى والجوهرى، وغيرها. فبلغت الأضداد عنده قريبا من مئة وعشرين، وهى فى الحقيقة أقل من ذلك كثيرا.

---

(1) ١ : ١٨٨ .

وختم السيوطى فصله بفائدة ذكر فيها أسماء بعض من ألف فى الأضداد، ثم سرد أكثر مقدمة كتاب الأضداد لأبى بكر بن الأنبارى.

وخلاصة القول فى هذا الفصل إنه يضارع فصل ابن سيده، ولا يقلل من شأنه إلا استغناؤه عن الشواهد، فهو من هذه الناحية يوضع مع كتاب الصغانى، غير أن هذا يفوقه فى الترتيب والتنظيم وخلوه من التكرار.

الخاتمة

الأضداد ظاهرة غريبة.

فالذهن ينكرها للوهلة الأولى، ويأبى أن يصدق وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده. فالمنطق العقلى يعرِّف الضدين بأنهما الأمران اللذان لا يقعان على شيء واحد، وفى وقت واحد. ومن ثم كانت الألفاظ الأضداد غريبة فى ماهيتها. وعلى هذا الأساس أنكرها من أنكرها. ولكن هذا الأساس لم يمنع أن يؤمن بها جماعات من القدماء، وقلة من المحدثين. وكانت الفئة الأخيرة - أو أفراد منها - هى التى حاولت أن تعلل هذه الظاهرة الغريبة بالرجوع إلى التفكير البشرى فى فطرته وسذاجته، أو بالتأمل فى مراحل معينة من التاريخ البشرى أو التاريخ العربى القديم.

ولعل ظاهرة لغوية أخرى لم تقابل بمثل سوء الفهم الذى أحيطت به ظاهرة الأضداد. فمنذ عهد مبكر، اختلف اللغويون فيها، ولا زالوا مختلفين. فإذا تأملنا ما دار بينهم من نقاش وجدنا ألفاظهم وعباراتهم تتنافر وتتصادم، والمؤدى الأخير لما يقولون واحد. فهم يتجادلون حول تصورين لا تصور واحد، وفى مجالين لا مجال واحد. ولو تحدثوا عن تصور واحد، وفى داخل مجال واحد. لهدأ كثير من الخصومة، وبطل كثير من الأدلة، وربما ضاع الخلاف.

فقد كان المنكرون للأضداد ينظرون فى مجال ضيق لا يتجاوز أية لهجة قبلية على حدتها. ولما لم يعثروا على أضداد فى داخل اللهجة الواحدة أنكروا الأضداد برمتها. وأبوا أن يسموا بالأضداد ما جاء دالا على معان متضادة فى لهجات قبلية مختلفة، وإن ضمتها اللغة العربية بعد.

وقصر المنكرون تصورهم على الألفاظ فى وضعها الأول. وأعلنوا أنهم لم يجدوا لفظا واحدا وضعه العرب حين وضعوه دالا على معنيين متضادين. أما إذا كان الاستعمال أو التبدلات اللغوية أو التغييرات الصرفية قد أدت بعد ذلك إلى

أن تزول الفوارق بين بعض الألفاظ ذوات المعانى المتضادة، فتبدو الآن فى صورة واحدة، ومتضادة المعنى، فليس ذلك من الأضداد عندهم.

ونستطيع أن نقول: إن كل لفظ توفر له سبب ما فأدى به إلى الدلالة على معنيين متضادين يأبى المنكرون أن يسموه ضدا، مهما كان هذا السبب: لهجات قبلية، أو حذفا، أو تخفيفا أو إبدالا، أو إعلالا، أو مجازا، أو تفاؤلا وتطيرا، أو ما شاكل ذلك من أمور. وإنما الضد عندهم يجب ألا يكون هناك سبب فى دلالته هذه، بل وضع أصلا لها.

أما المؤيدون للأضداد فوسعوا نظرتهم ومجالهم. نظروا إلى اللغة العربية فى شمولها وعمومها. فلفت نظرهم وجود هذه الفئة من الأضداد. ثم لم يعنوا بالبحث عن أسبابها أو - إن شدنا الدقة - لم تهمهم الأسباب - فقد عرفوا أسبابها الظاهرة. وأعلن أكثرهم أن كثيرا من الأضداد آتية من اللهجات القبلية، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من الألفاظ. ولا خلاف بينهم وبين المنكرين غير أنهم ارتضوا تسمية هذه الألفاظ القبلية بالأضداد، ولم يرتضها الآخرون.

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على الألفاظ عند وضعها الأول، بل أغفلوا هذا الوضع عامدين إذ لا أهمية له عندهم. وأمعنوا النظر فى الألفاظ العربية التى يسمعونها، ويتحدثون بها، ويدونون ما يدونون. فوجدوا فيها فئة من هذه الألفاظ، التقطوها ومنحوها اسم الأضداد، دون أن يأبهوا للأسباب التى أدت بها إلى ذلك، ودون أن ينكروا هذه الأسباب. بل لقد شارك بعضهم كقطرب فى الكشف عن بعضها كالتوسع وما شاكله، لأن وجود سبب للتضاد لا يتنافى عندهم مع التسمية.

ولعل الإجابة عن الأسئلة التالية تزيل كل لبس أمام المتنازعين:

١ - هل توجد فى العربية الفصحى التى نعرفها اليوم ألفاظ ذوات صورة واحدة، ومعنيين متضادين؟ أعتقد أن أحدا لا يستطيع أن ينكر هذا الوجود.

٢ـ هل تعد هذه الألفاظ ظاهرة خاصة يجدر بها التسجيل بين الظواهر اللغوية؟ أعتقد أن أحدا لا ينكر هذا أيضا. وأضيف إلى ذلك أن هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل توجد في بعض اللغات السامية كما كشف بعض المستشرقين، وفي بعض اللغات الأوربية كما كشف الأستاذ عبد الفتاح بدوى، وإذن فوجود الأضداد ليس مَنْقصة للغة العربية، كما ظن الشعوبيون قديما، وكما يفهم من أقوال بعض المستشرقين حديثا، مما كان واحدا من الدوافع ـ في اعتقادى ـ التى حملت عبد الفتاح بدوى على المغالاة فى رفض الأضداد.

٣ ـ هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة؟ أعتقد أن كل ظاهرة مهما كان شيوعها يجدر بها أن يكون لها اسم خاص. أما المؤيدون فقد سموها "الأضداد"، فإذا كان المنكرون يجدون لها تسمية أكثر ملاءمة، فأهلا بها.

٤ ـ هل الأضداد بالشيوع الذى صوره القدماء؟

واضح من الدراسة الماضية أن تصور الأضداد اختلف من وقت لآخر، ومن رجل إلى رجل، فضاق حينا واتسع آخر. فكان تصور الأضداد ضيق المجال فى بادئ الأمر عند المتحدثين فيها دون أن يحاولوا لها جمعا أو تدوينا. ولكن هذا التصور اتسع اتساعا غريبا عند أول مؤلف فى الأضداد: قطرب، فشمل شتاتا غريبا من الألفاظ، مما يدل على أن قطربا لم يكن يحسن تصور الأضداد، ولا أحسن وضع الحواجز الفاصلة بينها وبين غيرها. واضطر أكثر من جاء بعد قطرب إلى تضييق المجال الذى وسعه، ونفى كثير من الفئات والألفاظ التى أدخلها فى كتابه. فأخذ تصور الأضداد فى الوضوح، وحدودها فى البروز. ثم اتسع المجال مرة أخرى عند ابن الأنبارى خاصة بما أدخل من أنواع جديدة من الأضداد. وإذن فالمجال كان متغيرا عند القدماء، وما أظن إلا أنه كذلك عند المحدثين، وإن كان أضيق عندهم منه عند القدماء.

٥ ـ هل نعد كل الأنواع التى اتفق عليها القدماء من الأضداد؟

أعتقد أن أحدا لا يجادل فى أن ذلك مستحيل، وأن بعض ما عده القدماء من الأضداد لا يستحق هذه التسمية. وأضرب أمثلة لذلك بما يلى:

أ - ما اختُلف فى تفسيره من الآيات، والأشعار، والأقوال. فالاتفاق تام بين اللغويين أنه لا يوجد فيها لفظ ذو معنيين متضادين، وإنما جاء التضاد من اختلاف الناس فى فهم هذه العبارات فى مجموعها. ومثال ذلك الآية التى أوردناها سابقا: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه). فقد اختلف المفسرون فيما يتعلق به الجار والمجرور (من آل فرعون). فذهب بعضهم إلى أنه متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل)، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، من أقرباء فرعون، يكتم إيمانه عن الناس جميعا. وذهب بعضهم إلى أنه متعلق بالفعل (يكتم) وأن الآية حدث فيها تقديم وتأخير، وأن الترتيب العادى لها: قال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، غير أنه يخفى هذا الإيمان عن آل فرعون. وليس هذا وأمثاله من الأضداد فى شىء.

ب - ألفاظ وعبارات التفاؤل والتطير والاستهزاء. فإننا يجب أن نعترف أن المتحدث قد يتكلم على واقع ذهنى، يصدق أحيانا على الواقع الخارجى ولا يصدق أخرى. فالمتحدث (المتفائل أو المتطير) يكره الواقع الخارجى، ويحاول أن يتجاهله، فيوفر لنفسه كل السبل التى تؤدى به إلى نسيانه. ومن أهمها عدم التحدث عنه أو إعطاؤه اسما آخر لا يدل عليه. وإذن فالمتفائل حين يسمى الملدوغ سليما، والمريض معافى، لا يريد الصورة التى يكرهها، بل الصورة التى يحبها. فاللفظ إذن مستعمل فى معناه الأصلى، وإن كان لا يتفق مع الواقع الخارجى. أضيف إلى ذلك أن المتحدث يريد أن يرسم فى ذهن المستمع صورة متفائلة. فاللفظ لا يدل إلا على معناه الأصلى عند المتكلم والمستمع كليهما، وإن كان معناه ذهنيا لا واقع له فى الخارج. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان هناك تفاؤل أو تطير أو استهزاء. وإذن ليس هذا وأمثاله من الأضداد فى شىء.

ج - ما وضع في الأضداد تعسفا أو تكثُرا، مثل الألفاظ التي تختلف معانيها دون أن تتضاد، والألفاظ التي تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من أدوات كرغب عن وإلى، وانصرف عن وإلى، وغيرهما.

٦ - ما السبيل إلى معرفة اللفظ الجدير باسم الضد؟

أعتقد أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو المعنى الذى يدل عليه اللفظ. وهنا أحترز فأقول المعنى الحق للفظ. وأعنى بهذا الاحتراز أمثال هذه الالفاظ التى لم يحسن بعض اللغويين التنبه إلى معناها الحق، ونسبوا إليها معانى بدت متضادة. فالصريم هو الوقت المنقطع، أعنى الوقت المنقطع من وقت آخر، كالليل ينقطع من النهار، والنهار ينقطع من الليل، وليس الصريم الليل خاصة ولا النهار خاصة. والدليل الجلى على ذلك أصل اللفظ، ومعناه، فأصله الصرم ومعناه القطع.

والسدفة ليست ظلمة حالكة ولا ضوءًا مشرقا، بل هى الظلمة التى ينبعث فيها الضوء، أو الضوء الذى تشوبه الظلمة، هى اختلاط الظلمة بالضوء، سواء كان هذا عند دخول الليل أو انبلاج الصباح.

وأمثال ذلك كثيرة، فطن إليها بعض القدماء أنفسهم، كما فعلوا فى المأتم والطرب وغيرهما. وليست هذه الألفاظ من الأضداد فى شيء.

وإذن فما وجدنا معانيه تؤول إلى معنى واحد لا تضاد فيه يجب أن نخرجه من الأضداد. وما دل من الألفاظ على معنى واحد: سواء كان معنى خارجيا أو ذهنيا، يجب أن نخرجه من الأضداد.

وإنما يجب أن يكون الضد لفظا واحدا، ذا صورة واحدة، ومعنيين متضادين حقا لم يمكن الجمع بينهما. تلك هى الصورة الصحيحة للأضداد، وذلك هو السبيل القويم إلى تطبيقها.

المراجع المطبوعة

١ ـ الأصمعى، أبو سعيد عبد الملك بن قريب : الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.

٢ ـ ابن الأنبارى ، أبو بكر محمد بن القاسم: الأضداد، طبع الكويت ١٩٦٠.

٣ ـ الثعالبى: سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها، طبع المكتبة التجارية ١٩٣٨.

٤ ـ الخليل بن أحمد : العين، مصور بمكتبة المجمع العلمى العراقى ببغداد، وطبع ببغداد بدءا من سنة ١٩٦٧.

٥ ـ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: الجمهرة، طبع حيدر آباد بالهند.

٦ ـ ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: الأضداد ، المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٧١ / ١٩٥٢ فى نفائس المخطوطات.

٧ ـ الرازى، أبو الحسن أحمد بن فارس: الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، طبع بيروت ١٩٦٤ ـ ١٣٨٣.

٨ ـ السجستانى، أبو حاتم سهل بن محمد: الأضداد، طبع بيروت ١٩١٣.

٩ ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، طبع بولاق ١٣١٦.

١٠ ـ ابن سيده: المخصص، المجلد ١٣، طبع بولاق.

١١ ـ السيوطى: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

١٢ ـ الصغانى، أبو الفضائل الحسن بن محمد: الأضداد ـ طبع بيروت ١٩١٣.

١٣ ـ أبو الطيب اللغوى الحلبى عبد الواحد بن على : الأضداد فى كلام العرب، طبع دمشق ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣.

١٤ ـ عبد الفتاح بدوى : دائرة المعارك الإسلامية، مادة أضداد (الطبعة العربية).

١٥ ـ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى : أدب الكاتب، ط الرابعة ـ ١٣٨٢ / ١٩٦٣.

١٦ ـ قطرب، أبو على محمد بن المستنير: الأضداد، فى مجلة Islamica ، المجلد الخامس، سنة ١٩١٣، من ص ٢٤٧ إلى ٢٩٣.

١٧ ـ المبرد : الكامل، طبع مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر.

١٨ ـ منصور فهمى: الأضداد، مجلة اللغة العربية (الملكى)، الجزء الثانى، صفر ١٣٥٤ ـ مايو ١٩٣٥.

المخطوطة

١ ـ أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلوانى: الكأس المروق، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٢ ـ عبد الله بن محمد بن القاضى: منبه الرقاد فى ذكر جملة من الأضداد، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٣ ـ عبد الله بن نجا الإبيارى: دورق الأنداد فى نظم أسماء الأضداد، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٤ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام: الغريب المصنف. مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٥ ـ محمد المدنى : الأضداد. المكتبة السليمانية بالآستانة، فى مجموعة تحت رقم ١٠٤١، يبدأ الكتاب من وجه ورقة ٩٨ إلى وجه ورقة ١٠٣.

المراجع الأجنبية

1- Abel: Uber den gegensinn der Urworte, Leipzig 1884.

2 - Giese: Untersuchungen uber die Addad auf Grund von Stellen aus alterabischen Dichtern, Berlin 1894.

3 H. Hirchfeld: The Journal of Royal Asiatic Sciety, 1895.

4 Landau: Die Gegensinnigen Wrter in Alt-und Neuhebrischen, Berlin 1896.

5 Landberg, Le Conte de: La langue Arabe et ses dialects, Leide 1905.

6 Leguest: Etudes sur les formations des racines semitiques, paris 1858.

7 Noldeke: Worter mit Gegensinn (Addad), Neue Beitrage zur Semitischen Sprachwissenschaft, Strassburg 1910

8 Th. M. Redslob: Die Arabischen Worter mit entegegengesetzen Bedeutungen, Gottingen 1873.

9 Weil: Addad, in Encyclopydia of islam.

الإتبـــاع

بسم الله الرحمن الرحيم

الإتباع ظاهرة لغوية عامة لا تنفرد بها اللغة العربية، بل تنبه من عرف غير العربية من القدماء إلى وجودها في هذه اللغات، فقال أحمد بن فارس[١]: " وقد شاركت العجم العرب في هذا الباب". ونستطيع نحن أن ندرج تحت "العجم" من نعرف لغته من الشعوب الأوروبية من الإنجليز والفرنسيين.

وفطن اللغويون منذ عهد مبكر إلى ظاهرة الإتباع. فأورد أبو عمرو بن العلاء رأس مدرسة البصرة أمثلة منها. جاء في كتاب أبي الطيب اللغوي[٢]: " قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقول لآخر: إنك لتحسب الأرض عليّ حيصا بيصا، بكسر أوله.. وقال أبو عمرو: يقال: رجل طَبٌّ لَبٌ. وهو العالم.." وذكر أبو الطيب أيضا مثالا منه عن رأس مدرسة الكوفة، قال[٣] : "حكى اللحياني عن أبي جعفر الرؤاسي أنه يقال للرجل: إنه لمجنون مخنون..".

وطبيعي أن يلقف تلاميذهما عنهما هذه الأمثلة، ويسعوا وراء نظائرها، ثم يمنحوها تلاميذهم. فترد في كتب الإتباع أسماء يونس بن حبيب والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وقطرب وأبي عمرو الشيباني والفراء والأحمر واليزيدي وابن الأعرابي، وتشير المعاجم إلى ما تعالج من أمثلته ، منذ العين للخليل. بل أفرد ابن دريد في جمهرته فصلا للإتباع[٤] .

---

(١) الصاحبي ٢٦٦. الثعالبي: فقه اللغة ٥٦٦. السيوطي: المزهر ١: ٤١٤.

(٢) الإتباع ١٤، ٧٧.

(٣) الإتباع ٣٩.

(٤) ٣ ـــ ٤٢٩.

وبالرغم من ذلك، اختلف العلماء في تصورهم للإتباع نتيجة اختلافهم في الصفات التي اشترطوا توفرها في الألفاظ التي يمكن إدخالها فيه. ويحسن بنا - حين نرغب في تتبع هذه الشروط - أن نعالجها وفق التصنيف التالي:

١ - من حيث المعنى: (أ) ذهبت جماعة من المتقدمين إلى أن اللفظ التابع لا معنى له أصلا. وأقدم من وصلت إلينا منه أقوال تذهب هذا المذهب ابن الأعرابي (٢٣١هـ). قال ثعلب في أماليه[١] : قال ابن الأعرابي: " سألت العرب: أي شيء معنى شيطان لَيْطان؟ فقالوا: شيء نَتِد به كلامنا": أي نشده. وتابعه الحسن بن بشر الآمدي (٣٧١هـ) الذي أعلن [٢]: التابع لا يفيد معنى أصلا، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بَسَن، فقال: لا أدري ما هو". وسار وراءهما في هذا الطريق ابن الدهان[٣] الذي رأى أن التابع غير مبين معنى بنفسه عن نفسه. ويكاد هذا القول يكون ما قاله فخر الدين الرازي، وإن صب كلامه على إنكار الترادف بين التابع والمتبوع حين قال [٤]: " ظن بعض الناس أن التابع من قبيل المترادف لشبهه به. والحق الفرق بينهما، فإن المترادفين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئا، بل شرط كونه مفيدا تقدم الأول عليه".

وخالفت جماعة أخرى من ذكرتهم، ولم يشترطوا عدم المعنى، إذ رأوا أن التابع قد يكون له معنى وقد لا يكون. وينتمي إلى هذه الجماعة أبو علي القالي، وأبو الطيب اللغوي، وأحمد بن فارس، وابن بري، والتاج السبكي. قال الأخير يرد على الآمدي[٥] : " التحقيق أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لا تضعه

---

(١) السيوطي: المزهر ١: ٤١٤، ٤١٦. وانظر أحمد بن فارس: الصاحبي ٢٦٦، والإتباع ٢٨.

(٢) المزهر ١: ٤١٥.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤١٥.

(٥) المزهر ١: ٤١٦.

سدى. وجهل أبي حاتم بمعناه لا يضر، بل مقتضى قوله: أنه لا يدرى، معناه أن له معنى، وهو لا يعرفه".

وعندما نتتبع أمثلة الإتباع عند أبي الطيب اللغوى نخرج بصور مفصلة محددة. فإننا نجد عنده أمثلة لا معنى للتابع فيها ويمنحها اسم الإتباع لأنها الأصل فيه. قال[1] : "قال قطرب: يقال: بَسْلا وأسلا: أى حرام محرم. والبسل هاهنا الحرام، والأسل إتباع. قال الشاعر:

أيثبت ما قلتم، وتُلغَى زيادتى   يدى - إن أسيغت هذه لكم - بسل

أى بيعتى التى أعطيتكم يدى بها حرام عليكم.. وإنه لكثير بَثير بَذير بَجبر: كله إتباع.. ويقال مكان عمير بجير. فالعمير من العمارة، فَعيل بمعنى مفعول، وبجير إتباع...".

ونجد أمثله أخرى للتابع فيها معنى معروف، غير أنه لا يستعمل بصيغته هذه، وبمعناه هذا منفردا، بل لا بد أن يجتمع مع اللفظ الذى يتبعه. ويمكن أن نقسم هذه الأمثلة إلى قسمين: (أ) قسم يكون فيه التابع مرادفا للفظ المتبوع. قال: "ويقال يوم عكيك[2] أكيك، ويوم عَكٌّ أَكٌّ: إذا كان شديد الحر. والأكيك بمعنى العكيك، إلا أنه لا يفرد. قال الراجز:

يوم عكيك يعصر الجلمودا   يترك حُمران الرجال سودا

وليلة غامدة غُمودا   سوداء تُعشى النجم والفرقودا

وإنه لكثير بثير.. والبثير من قولهم: ماء بَثْر: أى كثير. إلا أنه لا يقال: شيء بثير أى كثير إلا على وجه الإتباع.. ويقال: مائق دائق، من قوله: رجل مَدوق: أى محمّق، والدَّوق الحمُق، وكذلك المُوق. يقال: ماق الرجل يموق موقا. قال الراجز:

---

(١) ٥، ١٣، ٢٠.

(٢) ٨، ١٣، ٤٢.

يا أيها الشيخ الكثير الموق أُم بهن وَضَح الطريق

ولا يتكلَّم بالدائق مفردا. ويقال: إنه ليموق مَواقة ومؤوقا، وداق يدوق دواقة ودُؤوقا أيضا.

(ب) والقسم الثانى لا يرادف فيه التابع متبوعه بل يختلف معناهما، غير أنه لا يفرد أيضا بصيغته ومعناه المرادين فى الإتباع. قال[1]: "ويقال: شحيح أَنيح: من قولهم: أنح بحمله يأنح أنوحا: إذا تزحَّر به من ثقله، ولا يفرَد الأنيح.. ويقال إنه لشحيح بحيح، وهو من البحة. ولكن لا يجوز إفراده.. تقول العرب: لا بارك الله فيه ولا تارك. ولا يقولونه إلا هكذا. فهو ـ وإن كان مأخوذا من التَّرْك ـ فلا معنى له فى هذا الموضع إلا الإتباع" .

ولا يعطينا كتاب أحمد بن فارس مثل هذه الصورة الواضحة. ولعل سبب ذلك أنه لم يفرده للإتباع. بل جعله ـ كما يبين من عنوانه ـ "للإتباع والمزاوجة". وقد يتبادر إلى الذهن أن المؤلف يعدهما شيئا واحدا. ولكن ذلك غير صحيح. فهو يعلن فى السطر الأول من كتابه[2] : "هذا كتاب الإتباع والمزاوَجة، وكلاهما.... "فيفرق بينهما، كذلك يورد فى داخل الكتاب من التعليقات ما يؤكد هذه التفرقة. قال[3] : "قال الأصمعى: رجل خَيَّاب تياب. قال: خياب: من خاب، وتياب تزويج، وهو يصلح أن يكون إتباعا".

ولم يقتصر المؤلف على المزاوجة. بل أورد فى كتابه أمثلة قليلة مما سماه "الأسجاع" و"الأمثال". على الرغم أنه أعلن فى آخر الكتاب أنه خصص لها كتابا. قال[4] : "وسترى ما جاء فى كلامهم فى الأمثال، وما أشبه الأمثال من حِكَمهم على السجع، فى كتاب "أمثلة الأسجاع"، إن شاء الله تعالى" وعلى

(١) ٧، ١٧، ٢٨.

(٢) ٢٨.

(٣) ٢٩.

(٤) ٧٠.

الرغم أنه يعترف أن الأسجاع ليست من صنف الكتاب، قال[1] : "ومن الأسجاع. وليس من هذا الباب: قول بائع الدابة: برئتُ إليك من الجِماح والرِّماح".

وأورد ما سماه تأليفا للكلام، وتأكيدا، دون أن يبين ماذا يقصد من ذلك، وما صلته بالإتباع، قال[2] : "ومما يوكد به تأليف الكلام قوله: أَربَّ فلان، وأَلبَّ، فهو مُربٌّ ومُلبٌّ: إذا أقام". وقال [3]: "لا أفعله سَجيس عُجَيس: يريدون الدهر. الأصمعي: لا آتيك سجيس عجيس: أى الدهر، وسجيسه: آخره، ومنه قيل للماء الكدر: سجيس، لأنه آخر ما يبقى. والعجيس تأكيد، وهو فى معنى الآخر". بل أكثر من ذلك أورد ما ليس بإتباع، وما ليس من الكتاب. قال[4] : "ومن ذلك - وليس بإتباع - رجل أشَقّ أمق خِبَقّ: للطويل". وقال [5]: وذرق الطائر ومزق وزرق وخذق، وليس من الباب".

يبين لنا هذا أن كتاب ابن فارس يضم خليطا من العبارات، حار فيها المؤلف نفسه، وأعطاها أسماء متعددة وأدخلها فى كتابه، وهو يؤمن أن بعضها على الأقل لا يتصل بموضوع الكتاب. ولا يقف الأمر عند هذا بل نجد الصورة المبهمة المختلطة نفسها فيما سماه بالإتباع. إذ نستنتج من بعض أقواله أن التابع لا معنى له. قال [6]: "يقولون: هو مليح قزيح، وهذا إتباع. وقد يكون من أَقْزاح القِدْر وهى الأفحاء... يقال جائع نائع، الكسائى: هو إتباع. ويقال: هو العطشان.. أبو زيد: هو تافه نافه: أى حقير، كذا قاله فى الإتباع. وقد يمكن أن يقال: اشتقاقه من نفِهت نفسُه، أى أَعْيت وكلّت".

---

(١) ٣٧، ٤٣.
(٢) ٣٠.
(٣) ٤٩.
(٤) ٦٠.
(٥) ٦١.
(٦) ٣٥، ٥٤، ٦٨.

ونستنتج من بعضها الآخر أن التابع له معنى معروف، ولا يهم أن يكون هذا المعنى مرادفا لمعنى المتبوع أو مختلفا عنه. قال مثلا [1]: "اللحياني: ما عنده على أصحابه تعريج ولا تعويج: أى إقامة... وفلان لا يُغير ولا يُمير، يقال للميرة الغيرة أيضا.. ويقال ذهب حَبَره وسَبَره. الحبر والسبر: الجمال والبهاء". وقال [2]: تقول العرب: إنه لساغب لاغب. فالساغب: الجائع. واللاغب: المُعيى الكالّ... ويقولون: خَبٌ ضَب. فالضب: البخيل المِسك. والخب: من الخب.. وما عنده غَيْض ولا فيض: أى كثير ولا قليل. ويقال: الإعطاء والمنع".

٢ـ من حيث الصورة: أقدم من تناول هذا الجانب صراحة أبو على القالى، الذى فطن إلى اتحاد الحرف الأخير فى التابع والمتبوع، أو ما سمى بعد ذلك اتحاد الروى. قال عن العرب[3] : "مذهبهم فى الإتباع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد مثل القوافى والسجع".

ولكن أبا الطيب وابن فارس رويا إتباعا لم يلتزم الروى الواحد. قال أبو الطيب[4]: "يقال فى الدعاء على الرجل: جُوعًا وجُودا وجوسا. فالجود هو الجوع بعينه. وقولهم جوسا إتباع". وقد نبه ابن فارس على هذه الظاهرة الشاذة عندما أورده، فقال[5] : "ومما لم يجيء على روىّ الأول جوعا له وجودا وجوسا". ودفعه هذا إلى عدم اشتراط الروى الواحد.

وفطن ابن فارس أيضا إلى أن أكثر الإتباع يتماثل التابع والمتبوع فيه فى الوزن وإن كان ذلك ليس بالشرط الواجب. فقد أورد فى الإتباع [6]: "يقولون:

---

(١) ٣٤، ٤٢.

(٢) ٢٩، ٥٢.

(٣) الأمالى ٢ : ٢١٧.

(٤) ٣٥.

(٥) ٥٤.

(٦) ٣٨.

وهو لك أبدا سَمْدا سَرْمدا.." وأكثر أبو الطيب من أمثلة الإتباع غير المتماثل الوزن. مثل [1]: "يقال: لا دَرَيت ولا أَلَيت. مقصور أوله... ويقال: جوعا دَيْقوعا، إذا دُعِي على الإنسان.. ويُسَبّ الرجل فيقال: رَغْما دَغْما شِنْغْما. وفعلت ذلك على رغمه ودغمه وشنغمه". ولذلك يحق لنا أن نقول إن تاج الدين السبكى أخطأ حين قال[2] : "فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع".

ويؤكد لنا هذا أن أحسن تعريف ينظر إلى هذا الجانب للإتباع هو ما جاء به أحمد بن فارس، وأخذه منه الثعالبى حين قال[3] : "الإتباع: أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتوكيدا". فإذا كان اتحاد الروى غير لازم، واتحاد الوزن غير محتم، فإن الإتباع لا يخلو منهما معا.

٣ ـ من حيث التعبير: أجمع الذين تعرضوا للإتباع على أن اللفظ التابع لا ينفصل عن المتبوع، سواء كان له معنى أو لم يكن، ولا يجىء فى التعبير منفردا مطلقا. واتخذ أبو الطيب من انفراد الكلمة الثانية المقياس الذى اعتمد عليه فى الفصل بين الإتباع والتوكيد. فما لم ينفرد فيه اللفظان سماه إتباعا. وما انفرد فيه اللفظ الثانى سماه توكيدا. ولكن ابن فارس أقر فى مرة واحدة وجود إتباع ينفرد. قال [4]: "ويقال: خراب يباب. وقد يُفْرد اليباب. قال عمر بن أبى ربيعة:

كست الرياح جديدها من تُرْبها دُقَقا وأصبحت العِراص يبابا

فهذا إتباع إلا أنه أفرده. أما أبو الطيب فقد تخلص من هذا المأزق بأن جعل أمثاله فى التوكيد [5].

---

(١) ١٠، ٤٢، ٥٨.

(٢) المزهر ١: ٤١٦.

(٣) الصاحبى ٢٢٦. فقه اللغة ٥٦٦.

(٤) ٢٩.

(٥) ١١١.

واشترط الكسائى وأبو عبيد وابن برى ألا يعطف الإتباع بأداة. قال أبو عبيد فى غريب الحديث[1] : "قال الكسائى.. وأما حديث آدم عليه السلام: إنه استحرم حين قتل ابنه، فمكث مئة سنة لا يضحك. ثم قيل له: حياك الله وبياك. قال: وما بياك؟ قيل: أضحكك. فإن بعض الناس يقولون فى بياك: إنه إتباع. وهو عندى ـ على ما جاء تفسيره فى الحديث ـ إنه ليس بإتباع. وذلك أن الإتباع لا يكاد يكون بالواو، وهذا بالواو.. ومن ذلك قول العباس فى زمزم: هى لشارب حِلّ وبلّ. فيقال: إنه أيضا إتباع، وليس هو عندى كذلك لمكان الواو".

وجاء فى لسان العرب تعليقا على قولهم: جوعا ونوعا [2]: "قال (ابن برى): والصحيح أن هذا ليس إتباعا لأن الإتباع لا يكون بحرف العطف، والآخر أن له معنى فى نفسه ينطق به مفردا غير تابع".

ولكن أبا الطيب اللغوى [3] رفض هذا الرأى، ورد عليه ردا حسنا، معتمدا على مسلك العرب فى تعبيرهم. فقد رآهم يقولون: هذا جائع نائع، فدل على أنه إتباع. ورآهم يقولون فى الدعاء على الإنسان: جوعًا ونوعا، فأدخلوا الواو. فلو اعتمدنا عليه قلنا إنه ليس إتباعا. ومحال أن تكون الكلمة الواحدة مرة إتباعا ومرة غير إتباع. إذن ليس الاعتبار بوجود الواو أو عدمها.

ونستبين من دراسة أمثلة الإتباع أنه ليس من المحتم أن يتألف من لفظين فقط، بل قد يتألف من ثلاثة فيقال[4]: إنه لحسن بَسَن قَسَن. ولحمه خظا بظا كظا، وإنه لقبيح شَقيح لقيح. ويبدو أنه تألف أحيانا من أكثر. قال أبو الطيب[5] : " يقال فى الكثرة: إنهِ لكثير نثير بثير بذير عقير، وعمير أيضا".

---

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) مادة نوع.

(٣) ٣.

(٤) أبو الطيب ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩.

(٥) ٦٢.

٤ ـ **من حيث الغرض:** أول من تعرض للغرض من الإتباع الكسائى، وأعلن أنه يراد منه التوكيد قال [(١)]: "إنما سمى إتباعا لأن الكلمة الثانية إنما هى تابعة للأولى على وجه التوكيد لها". ويؤكد لنا صحة هذا القول الجواب الذى تلقاه ابن الأعرابى من العرب حين سألهم عن معنى شيطان ليطان.

واتفق أبو على القالى [(٢)] مع الكسائى، غير أنه يقصر التوكيد على نوع واحد من الإتباع، ذلك الذى يكون فيه اللفظ التابع بمعنى المتبوع.

ووافقهما ابن الدهان، وجعل الإتباع من قبيل التوكيد اللفظى، وأتى بالعلل التى تدعم رأيه. قال السيوطى [(٣)]: " قال ابن الدهان فى "الغرة" فى باب التوكيد: منه قسم يسمى الإتباع نحو عطشان نَطْشان، وهو داخل فى حكم التوكيد عند الأكثر. والدليل على ذلك كونه توكيدا للأول غير مبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكْتع وأبصع مع أجمع.. والذى عندى أن هذه الألفاظ تدخل فى باب التوكيد بالتكرار، نحو رأيت زيدا زيدا، ورأيت رجلا رجلا. وإنما غُيِّر منهما حرف واحد لما يجيئون فى أكثر كلامهم بالتكرار..".

وأعلن السيوطى [(٤)]وجود قوم يفرقون بين الإتباع والتوكيد. واعتمادهم فى هذه التفرقة على أمرين: أولهما أن ألفاظ الإتباع تختلف عن أكتع لأنها تجرى على المعرفة والنكرة، على حين لا تجرى أكتع إلا على المعرفة، ولأنها غير مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع. والثانى أن الإتباع ما لم يحسن فيه واو العطف، والتأكيد تحسن فيه الواو.

---

(١) المزهر ١: ٤١٥.

(٢) الأمالى ٢: ٢٠٨.

(٣) المزهر ١: ٤٢٤.

(٤) المزهر ١: ٤٢٤ ــ ٢٥.

ويتفق مع هؤلاء تاج الدين السبكى الذى قال [1]: "الفرق بينه وبين التأكيد أن التأكيد يفيد مع التقوية نفى احتمال المجاز. وأيضا فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع والتأكيد لا يكون كذلك".

ونستطيع أن نضم إليهم أبا الطيب اللغوى لأنه جعل المواد التى أدخلها فى كتابه صنفين: الصنف الأول سماه الإتباع، وهو ما لا ينفرد اللفظ فيه أبدا. وسمى الثاني التوكيد، وهو ما يمكن أن يستقل لفظه الثانى بنفسه. وبرغم ذلك لم يكشف لنا أبو الطيب الغرض من الإتباع. ولعله تعرض لذلك فى الجزء المفقود من مقدمته.

أما أحمد بن فارس فرأى أن الإتباع لا يقصد إلى التأكيد وحده، بل إليه وإلى ما سماه الإشباع دون أن يحدده، كما نستبين فى قوله الذى أوردته سابقا.

ويؤدى بنا هذا إلى أن العلماء لم يتفقوا على تصور واحد للإتباع، وأن بعضهم أعطاه صفات حرّمه بعضهم الآخر إياها. وكانت الثمرة الطبيعية لهذا أن اختلفت الأقسام التى وضعوها له. وأقدم ما بين يدى من أقسام ما اضطلع به أبو على القالى. وكشف عنه فى قوله [2]: "الإتباع على ضربين:

فضرب يكون فيه الثانى بمعنى الأول فيؤتى به توكيدا، لأن لفظه مخالف للفظ الأول.

وضرب فيه معنى الثانى غير معنى الأول".

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه أهمل ما لا معنى له من الإتباع، وهو الأصل؛ وأهمل صورة التابع. وقد فطن أحمد بن فارس إلى هذا النقص وأراد أن يتجنبه. فجاء بتقسيمين لا واحد، نظر فى الأول منهما إلى صورة التابع، وفى الثانى إلى معناه. قال[3]: "هذا كتاب الإتباع والمزاوجة. وكلاهما على وجهين:

---

(١) المزهر ١: ٤١٦.

(٢) الأمالى ٢ : ٢٠٨.

(٣) ٢٨.

أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على روى واحد.

والوجه الآخر أن يختلف الرويان.

ثم تكون بعد ذلك على وجهين:

أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما قبلها.

والآخر: أن تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق".

ويمكن أن نأخذ على هذا التقسيم أيضا أنه أهمل الوزن.

وأشمل تقسيم للإتباع هو الذى قام به عز الدين التنوخى. وقال فيه: "إن الإتباع يكون فى الأسماء وفى الأفعال:

(١) والإتباع الاسمى قسمان:

(أ) إما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وبمعناه، أو ليس له معنى، ثم لا يجىء مفردا.

وهو نوعان:

١ - نوع يجىء التابع فيه بلفظ واحد بعد المتبوع، فهو حسن بسن، وهو حار يارّ.

٢ - نوع يجىء فيه لفظان بعد المتبوع نحو حسن بسن قسن، ويكثر أن تكون الكلمة التابعة مبدوءة بميم نحو صَقِر مَقِر، وشَذَر مَذَر.

(ب) وإما أن يكون التابع متصلا بالمتبوع وله معنى، ولا يجىء مفردا نحو عطشان نطشان.

(٢) والإتباع الفعلى:

١ - والأفعال فى هذا القسم الثانى قد تكون ظاهرة وبلفظ واحد نحو عبس وبَسَر.

٢ ـ وقد تكون مقدَّرة كالمصادر التى قدرت أفعالها نحو قُبْحا له وشُقْحا.

وقد يجىء الإتباع الفعلى بلفظين تابعين نحو لا بارك الله فى الشعوبى ولا تارك ولا دارك".

والحق أن الإتباع ظاهرة لغوية، واسعة النطاق، متعددة الأشكال، كثيرة الأسباب والغايات. ويجب أن ننظر إليها فى ضوء من أشكالها الأخرى لنحسن رؤيتها، ونتمم تصورها.

فاللغة عرفت ألوانا أخرى من الإتباع ربما لم ترد على الخاطر فى هذه الدراسات، ولكن ذلك واجب لأنها ذات صلة بما نتحدث عنه الآن.

فقد أجرى العرب ـ وغير العرب ـ ألوانا من الإتباع، فطن إليها اللغويون والنحويون والصرفيون ودرسوها. ولكنهم لم يربطوا بينها وبين ما بين أيدينا الآن من إتباع. ونحن حين ننظر فى هذه الألوان نستطيع للتيسير أن نصنفها فى فئتين: الفئة الأولى جرت فى المفردات اللغوية، والثانية فى المركبات.

أما المفردات فقد خضعت لنوعين من الإتباع: نوع جرى فى حركاتها، وآخر فى حروفها. وكلا النوعين يضم المطرد من الإتباع وغير المطرد.

أما الإتباع المطرد فى حركات المفردات فيتمثل فى عدة أبواب نحوية وصرفية.

فالقياس فى جمع المؤنث السالم من الألفاظ الثلاثية الساكنة الوسط أن تتبع عينها فاءها. فما كان على فَعْلة جمع على فَعَلات مثل تمرة وتمرات،وما كان على فُعْلة جمع على فُعُلات مثل حجرة وحجرات إلا إذا كانت الكلمة معتلة العين أو اللام، أو كان المتكلمون من بنى هذيل أو تميم. فلهم أحكام أخرى.

والقياس فى الفعل الماضى عند بنائه للمفعول: إن كان مبدوءا بتاء زائدة أن يضم حرفه الثانى إتباعا لأوله مثل تُنُوزع و تُقُوتل. والقياس فى فعل الأمر المأخوذ من فَعَل يفعُل أن تضم همزة الوصل فيه إتباعا لضمة عينه.

والقياس عند بنى تميم فيما كان على فَعِل الحلقى العين من الأفعال كشهد، والأسماء كفَخِذ، والصفات كمَحِك، وما كان على فَعيل الحلقى العين أيضا كسعيد ورغيف، القياس عندهم فيها إتباع الفاء للعين فيقولون شِهِد وفِخِذ ورِغيف.

وقال عيسى بن عمر: أن كل (فُعْل) كان، فمن العرب من يخففه، ومنهم من يثقله نحو عسر وعسر، ويسر ويسر (بالسكون والضم).

وإن كان عين (فعل) المفتوح الفاء حلقيا ساكنا جاز تحريكه بالفتح، نحو الشّعْر والشّعَر والبحر والبحر، (بالسكون والفتح)، وعد ذلك إتباعا لفتحة الفاء.

وأما الإتباع غير المطرد فى حركات المفردات فأمثل له بقوله: المِغيرة، أتبعوا الميم للغين، ومِنْتن: أتبعوا الميم للتاء، وأنبُؤك: أتبعوا الباء للهمزة، ومُنْذ أتبعوا الميم للذال عند من قال: إن أصلها: مِنْ ذو وغيرها.

كل هذه الألوان من الإتباع: المطرد وغير المطرد، إنما ارتكبتها العربية لتيسر على المتكلم النطق. فبدلا أن تقوم أجهزة النطق بعملين مختلفين فى موضعين متقاربين مما قد يتطلب من الناطق جهدا أو وعيا، كفته اللغة مؤونة ذلك بإزالة الاختلاف وجعل العملين متشابهين. وإذن فالغرض من الإتباع فى مثل هذه الأحوال تيسير النطق وجعله عفويا.

وأقصد بالإتباع فى حروف المفردات ما يجرى فيها حين تخضع لإبدال أو إدغام. فالقياس المطرد فى نون الأفعال المبدوءة بميم جواز قلب نونها ميما في متابعة لميم الفعل ثم إدغام الميمين معا. فنقول امَّحَى فى انمحى. والقياس المطرد فى تاء افتعل من الأفعال التى فاؤها دال أو طاء أو ظاء أو ثاء أو صاد أو سين أو زاى أو ضاد جواز قلب التاء إلى حرف مماثل للفاء إتباعا لها ثم إدغام الحرفين فنقول ادّان واذّكر واظّلَم.

وإنما تجرى اللغة ذلك لتجعل للحرفين الذين كانا مختلفين مخرجا واحدا، فتيسر على الناطق أن ينطق بهما، كما حدث فى الألوان السابقة من إتباع الحركات.

كذلك تخضع المركبات لألوان مشابهة من الإتباع، اطرد منها ما كان فى الفعل المضعف حين يلتقى بساكن آخر، فقد كان الإتباع أحد المسالك التى سار فيها العرب للتخلص من التقاء الساكنين. فقالوا: شد الحبل، وعز، وعض، بإتباع لام الفعل لفائه. كذلك لجأ بعضهم إلى الإتباع للتخلص من التقاء الساكنين فى ميم الجمع، فقالوا: عليهمُ الذلةُ. كقراءة أبى عمرو، وعليهمُ القتالُ كقراءة حمزة بإتباع الميم لحركة ما قبلها.

ومن الألوان غير المطردة فى التخلص من الساكنين القراءات الشاذة (قُمَ الليل) و(لقدُ استُهزئ) و (قالتُ اخرُج) بإتباع الحرف الساكن الأول لحركة الحرف الذى بعد الساكن الثانى.

ومن غير المطرد أيضا قراءة (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحَمد لله) بإتباع الميم للحاء بعدها.

والمقصود بهذه الإجراءات ما قصد بما جرى فى المفردات: التخفيف القائم على تماثل العمل الذى تقوم به أجهزة النطق.

وتخضع المركبات لإتباع يجرى فى الحروف أيضا. أشهر أمثلته ما جاء فى الحديث النبوى: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، فغير موزورات (من الوِزْر) حُولت إلى مأزورات إتباعا لمأجورات.

ومثاله أيضا الحديث النبوى فى عذاب القبر "لا دَرَيْت ولا تَليت ولا اهتديت" فأبدل واو (تلوت) ياء إتباعا لياءى الفعلين قبله وبعده.

ومثاله أيضا قولهم: أنى لآتيه بالغَدايا وبالعَشايا. فجمعوا العَشيَّة على العشايا متابعة للغدايا.

كذلك تنوين الممنوع من الصرف في قوله تعالى: (سلاسلا وأغلالا)، نونت سلاسل متابعة لأغلال.

ويمكن أن نجعل منه زيادة (ال) في (يزيد) في قول ابن ميادة:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهله

فربما فعل ذلك إتباعا للوليد.

إذا نظرنا إلى هذه الأنواع من الإتباع لم نجد المقصود منها التخفيف. كما كان الحال في الأنواع الأولى، وإنما المقصود المشاكلة الصوتية: أعني أن يكون لكل من اللفظين رنين متماثل. فيقع في الأذن عذبا، وفي الوجدان حلوا. فالغاية هنا الجمال الصوتي، الشبيه بما نجد في السجع والقافية والجناس.

ونخرج من هذا بأن الإتباع في مجاله الأكبر يمنح الناطق خفة وسهولة، وفي مجاله الأصغر يمنح السامع شعورا جماليا.

فإذا انتقلنا إلى ما درسنا من الإتباع وجدناه يستفيد قليلا من المجال الأكبر، وكثيرا من الجمال الصوتي.

ونحن حين نمعن النظر في أسلوب الإتباع نجده يشبه أساليب أخرى تعرفها اللغة. فهو في أصله صوت لغوي يتبعه صوت آخر مماثل له، أو إن شئنا الدقة التامة قلنا: صوت لغوي يتبعه صوت آخر مماثل لآخر الصوت الأول. فهما صوتان متماثلان في ختامهما، وفي أكثر الأحيان في القسط الأكبر من بنيتهما. فإذا ما اتفقا في حرف واحد، وجدناهما يتفقان في حرف آخر غير أنهما اختلفا في موضعه، فجعله أحدهما أولا والثاني وسطا، مثل قَبيح شقيح، وسَليخ مَسيخ.

وأقرب الأمثلة على ما يشابه هذه الظاهرة ما يكون في بابي الندبة والاستفهام، فالقاعدة في المندوب أن يُفتَح آخره ثم يُشبَع الصوت به حتى تتولد

ألف مثل قولهم: وازيداه، فإن لم يمكن ذلك خوف اللبس أشبعت الكسرة فتولد ياء مثل واغلامكيه، أو الضمة فتولد واوا مثل واغلامهوه. فالمندوب يتلى بصوت مماثل لصوته النهائى دلالة على التفجع.

وإذا رابك شىء فى كلام فاستفهمت عنه منكرا له، جئت بزيادة فى آخر الكلام دلالة على ذلك. فإن كان ما قبله مفتوحا، كانت الزيادة ألفا؛ وإن كان مكسورا. كانت الزيادة ياء؛ وإن كان مرفوعا، كانت الزيادة واوا. وإن كان ساكنا، حُرِّك لئلا يلتقى ساكنان، لأن هذه الزيادات مدات، والمدات سواكن فتحركه بالكسر كما يحرك الساكن إذا لقيه الألف واللام الساكن. فإذا قال الرجل: رأيت زيدًا. قلت: أزيدنيه. فإن قال: رأيت عثمانَ. قلت: أعثماناه؟ لئلا يلتقى ساكنان. ويقول: قدم زيدٌ ، فتقول: أزيدنيه؟ فإن قال: أتانى عمرُ. قلت: أعمروه؟ فهذه الزيادة المماثلة للصوت المختومة الكلمة به دليل على ما يعتمل بنفسك من إنكار.

وإذن فقد كانت الزيادة فى باب الندبة دلالة على التفجع، والزيادة هنا رمزا إلى الإنكار، وكانت الزيادة فى البابين مماثلة للحركة التى تنتهى بها الكلمة التى تلحق بالزيادة بها. وإذن فهذه الزيادة دلالة على الحالة النفسية التى يعيش فيها المتكلم حين تفوه بها.

والنتيجة الطبيعية لهذا أن اللغة العربية تلجأ إلى إتباع كلمة ما بصوت مماثل لنهايتها دلالة على ما يختلج فى وجدان المتكلم من مشاعر. وعلى ضوء من هذا نقول إنما الإتباع رمز على حالة شعورية خاصة تمتلك قائله: قد تكون إعجابا فى مثل حسن بسن، وقد تكون غضبا فى الدعاء... لا يهم.. فمهما اختلف الشعور فالإتباع رمز له.

والأصوات التى أضافتها اللغة فى أمثال الندبة والاستفهام الإنكارى مبهمة، لم تتخذ شكلا، ولم تكتسب معنى، بل بقيت على حالتها الأولى، مجرد رمز

مبهم. وقد وقف كثير من أصوات الإتباع عند هذه المرحلة ولم يتعدَّها إلى مجال الوضوح. فأقر العلماء أنه لا معنى له. وحاروا فى بعضه إذ حاولوا أن يلصقوا له معنى ما. ولكن بعض هذه الأصوات تعدى هذه المرحلة. واكتسب معنى مستقلا. وبعضها الآخر أُخِذ من ألفاظ معروفة المعنى، صلحت من حيث أصواتها لأن تكون إتباعا. ولا شك أن أمثال هذا النوع اكتسبت من الاتصال المعنوى بين التابع والمتبوع توكيدا للفكرة التى تعبر عنها. ولا شك ـ عندى ـ أن النوع الأول ـ المكون من تابع مبهم ـ اكتسب توكيدا أيضا من التماثل الصوتى بين التابع والمتبوع، لأن المستمع غير المتنبه يظن أنه سمع اللفظ الواحد مرتين، تكريرا وتوكيدا.

وصفوة القول إن الإتباع ظاهرة لغوية جمالية: تدل على ما يعانيه المتكلم من انفعال. وتمنح المستمع متعة فنية. ويجب أن تدرس مع مثيلاتها من الظواهر اللغوية التى لا يقصد المتحدث فيها إلى الإخبار المجرد، ويرمى معه إلى المشاركة الوجدانية.

محتويات الكتاب